وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري -تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية

قضية دارفور و أبعادها الإقليمية والدولية
دراسة من 2003 إلى 2015.

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية
تخصص: التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب: مستاك يحيى محمد لمين

إشراف الدكتور: شعنان مسعود

أعضاء اللجنة:

د/ كاشير عبد القادر، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو..... رئيساً
د/ شعنان مسعود، أستاذ، جامعة الجزائر ..... مقرراً
د/ بغزوز عمر، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو..... ممتحناً
د/ بن يوسف نبيلة، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.. مدعوا

تاريخ المناقشة: 2013/02/27

شكر وعرفان

نحمد ونشكر المولى عز وجل على كل شيء أنعمنا به، الذي أمدنا بالعقل والصبر وبتوفيقه لنا لانجاز هذه المذكرة.

نرفع تحيات شكر وتقدير وعرفان إلى أستاذنا المحترم: "**كاشير عبد القادر**" الذي لم يبخل علينا بجهده في سبيل إنشاء مدرسة الدكتوراه للقانون و العلوم السياسية وكذا صبره الطويل معنا.

وجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف: "**شعنان مسعود**"، الذي نكن له كل الاحترام والتقدير والذي كان لنا العون الكبير في سبيل انجاز هذه المذكرة وتوجيهنا ومساندتنا وكذا صبره الطويل معنا.

ونشكر كل من مد لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

ألف شكر: يحيى محمد لمين.

إهداء

إلى من حملتني، وبقلبها الكبير طاوعتني، وبصدرها الحنون دافئتني، وبكلامها الموزون نصحتني، وإلى أروع مخلوق فتحت عيني عليه في الدنيا، وأجمل باقة ورد أمي العزيزة: "زهيرة" أطال الله في عمرها.

إلى من علمني أن الحياة جهد، وأن القناعة زاد، والصبر سلاح، إلى أعز ما أملك في الوجود أبي: "عمر".

إلى من تربيت وكبرت معهم إخوتي: صالح الذي لطالما كان سندا وعونا لي في مشواري الدراسي، وإلى أختي: كتيبة سمية التي كانت قدوة لي وسندا في حياتي، دون أن أنسى: عبد الودود وزوجة أخي: أمينة والكتكوتة الصغيرة ابنة أخي: هبة سرور.

إلى من شاركوني أحزاني وأفراحي إلى العائلة مستاك.

إليكم اهدي ثمرة جهدي: حمزة زغادة، حمزة بن تواتي، حميدة علي عروم.

إلى كل من يحبني.

مستاك يحيى محمد لمين

خطة البحث

مقدمة:

الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية و الاقتصادية لمنطقة دارفور.

المبحث الأول: التشكيلة القبلية والخلفية التاريخية

المطلب1: التوزيع القبلي في دارفور.

المطلب2 :القبائل العربية في الإقليم.

المطلب3: القبائل غير العربية في دارفور.

المبحث الثاني: الإمكانيات الاقتصادية في دارفور.

المطلب1: الرعي والثروة الحيوانية في دارفور.

المطلب2: أثر سقوط الأمطار ونذرة المياه على النشاط السكاني.

المطلب3: الثروة المعدنية.

الفصل الأول: أسباب النزاع في دارفور.

المبحث الأول: العلاقات الإثنية–الاجتماعية. (دراسة أفقية)

المطلب1: الصراع بين المزارعين و الرعاة.

المطلب2: التشكيلة القبلية لأطراف النزاع.

الفرع الأول: الحركات التمردية التي تمثل الأفارقة.

الفرع الثاني: الجنجويد ممثلي العرب.

المبحث الثاني:علاقة نظام الحكم بالشعب (العوامل السياسية، الاقتصادية)

المطلب1: العوامل الاقتصادية.

المطلب2: العامل السياسي.

المبحث الثالث: البعد العابر للحدود (العامل الأمني).

الفصل الثاني: إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع.

المبحث الأول: الأطراف المدعمة لحكومة الخرطوم.

المطلب1: الصين.

المطلب2: ليبيا.

المطلب3: مصر.

المبحث الثاني: الأطراف المدعمة لدارفور.

المطلب1: الولايات المتحدة الأمريكية/إسرائيل

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة دارفور.

الفرع الثاني: الدور الإسرائيلي.

المطلب2: بريطانيا/فرنسا

الفرع الأول: الموقف الفرنسي.

الفرع الثاني: الموقف البريطاني.

المطلب3: تشاد.

الفصل الثالث: مسارات التسوية الإقليمية و الدولية.

المبحث الأول: دور المنظمات الإقليمية لحل مشكلة دارفور.

المطلب1: دور الاتحاد الإفريقي.

المطلب2: دور جامعة الدول العربية.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية لحل أزمة دارفور.

المطلب1: دور مجلس الأمن.

المطلب2: دور المحكمة الجنائية الدولية.

المطلب3: دور الاتحاد الأوربي.

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية لقصية دارفور.

المبحث الأول: السيناريو الاتجاهي.

المبحث الثاني: السيناريو الثوري.

المبحث الثالث: السيناريو الكارثي.

خاتمة.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن مشكلة إقليم دارفور بأقصى غرب السودان، تمثل واحدة من ابرز القضايا الدولية تعقيدا، ذلك لأن جذور هذه الأزمة تضرب بعيدا في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي/اثني وخاصة عندما تتدخل العوامل الطبيعية التي تؤثر في تصعيد النزاعات حول الموارد الاقتصادية والمياه بين الأطراف المتنازعة. ما ألقى بدارفور وبالسودان، في قلب الحرب الأهلية لسنوات طويلة. من واقع تتبع تطورات مشكلة دارفور منذ بدايتها قد يصدق القول بأنها حتمية وأن انفجارها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة.

لقد جاءت هذه المشكلة لتشكل اختبارا جديداً وقاسياً لوحدة الدولة السودانية التي لما تزل تعاني من جراء انفصال جنوبها عنها، وكأن الحرب الأهلية هي قدر السودانيين فلم تنتهي الحرب الأهلية[1] في السودان[2] التي استمرت 20 عاما، حتى انفجر الوضع في دارفور، في أقصى غرب البلاد. الذي تداخلت فيه عدة عوامل سواء الداخلية و الإقليمية والدولية، زادت من وتيرة الأزمة في الإقليم.

وأما السبب البالغ الأهمية للمشكلة الدارفورية فمرده ذلك الاهتمام الدولي واسع النطاق بها وبتداعياتها بالرغم من كونها في الأساس مسألة داخلية كان ينظر إليها التقليديون على أنها ليست محلا للتدخل الأجنبي، وبالتالي فإن التدخل الدولي في مشكلة دارفور ابرز التراجع الكبير لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأكد صدق المقولة التي شاعت في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي قوامها أن الصراعات الإثنية قد أذابت إلى حد كبير ذلك الفارق التقليدي بين ما هو شأن داخلي لا يجوز للآخرين التدخل فيه، وبين ما هو شأن دولي يحق للمجتمع الدولي أن يتعامل معه ويتدخل فيه بدعوى انه يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

كما عرفت أسباب هذه الأزمة اختلافاً كبيراً بين المحللين في تحديد أهم العوامل التي أدّت بالوضع إلى حالة التدهور هذه، فنجد بعض المفكرين يتهمون الحكومة السودانية و البعض الآخر يقول أنه صراع بين المسلمين العرب و الأفارقة، و البعض

---

[1]- (غيرت الجمعية العامة سنة 1977 تسمية "الحرب الأهلية" بـ"النزاعات المسلحة ذات طابع غير دولي")

[2]- السودان، دولة في شرق أفريقيا .عاصمتها الخرطوم، وهي مطلة على البحر الأحمر وتحدها مصر من الشمال والشرق اريتريا وإثيوبيا والجنوب كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الغرب جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا .ويعبرها من الشمال إلى الجنوب وادي النيل .السودان يأخذ اسمه من التعبير باللغة العربية "بلاد السودان" ، في الأصل تستخدم لتعيين جميع البلدان في أفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك ، إذا كان جزء الشمالي ، ينتمي إلى العالم العربي الإسلامي وذلك بسبب جذور اللغة والدين، فإن جانبها الجنوبي، الوثنية والمسيحية، فتنتمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وقد ساهم هذا الانقسام الجغرافي، إلى جانب الهيمنة السياسية التي تمارس على حساب الشعب في الجنوب، إلى حد كبير في اندلاع الحرب الأهلية في السودان بشكل مستمر تقريبا منذ الاستقلال في عام 1956 .وأثار وصول الإسلاميين في السلطة (في 1989) إلى استمرار القتال.

يرى أن هذه الأزمة هي محاولة لضرب الإسلام. هذا ما جعل موضوع دارفور موضعاً معقداً و صعباً من جهة و موضوعاً شيقاً و جديراً بالدراسة من جهة أخرى.

لكن هناك اتفاق على وصف الأزمة الدارفورية، على أنها مشكلة معقدة، ذات أبعاد محلية وإفريقية زاد من تعقيدها تدخل قوى أجنبية فيها، سعياً وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. وقد صور الإعلام الغربي (في ظل غياب الإعلام العربي) والمنظمات الدولية، الأزمة على أنها صراع بين العرب والأفارقة في إقليم دارفور، وان القبائل الإفريقية قد ثارت وتمردت بسبب اضطهادها من قبل حكومة الخرطوم، مع أن المشكلة لا تخرج عن كونها مشكلة محلية لها أسبابها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الموضوع:

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى العديد من الأمور:

- أنّ السودان يحتل موقع إستراتيجي في قلب إفريقيا، هذا من جهة، كما أنّ لدارفور أهمية إستراتيجية واقتصادية خاصة، جعلته محل أنظار بعض القوى الإقليمية والدولية. حيث تعد منطقة دارفور جزءًا من الساحل الإفريقي الكبير الذي يمتد من بحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، ولها ارتباط وثيق بما تمر به المنطقة من أحداث، نذكر على سبيل المثال لا الحصر مسألة الإرهاب، و الصراع على الموارد الطبيعية، و صراع حضاري، حيث هناك من يحاول الفصل بين العرب والأفارقة، ومنه إنتاج صراع حضارات بمفهوم "صاموئيل هنتنغتون".

- أنها توضح كيف نجحت الضغوط الخارجية على الحكومة السودانية، وصعدت من الأحداث، مما أخرجها عن نطاقها المحلي (السوداني)، إلى حيزها الإقليمي (الإفريقي)، وصولاً إلى الحيز الدولي (الأمم المتحدة والدول الكبرى).
- كما أنها توضح أن محاباة دولة ما لجزء من المجتمع، على حساب الأجزاء الأخرى(تهميشها)، قد يُؤدي إلى نفور الأجزاء الأخرى وإحداث اضطرابات هي في غنى عنها. وقد تتلاقى مصالحها مع مصالح أطراف خارجية، تعمل على استغلالها وتأجيجها، ذلك أن معظم أقاليم السودان ودارفور خاصة يعانون من

التهميش في مختلف الميادين مما يخلق حالة اللااستقرار التي بدورها تؤثر سلباً على وحدة البلاد.

الإشكالية:

إن الخاصية الأساسية للأزمة في دارفور هي تعقد وتشعب العناصر المكونة لها، مما أدى إلى تعدد القراءات، بدءاً بأسباب تاريخية (ميراث أجيال من الصراعات القبلية والتناحر الطائفي)، مرورًا بلعنة الجغرافيا (أرض ثبت أنها غنية بالموارد الطبيعية "malédiction des ressources")، وصولاً إلى السياق الدولي(التدخل الأجنبي).

لذلك ولغيره من المعطيات والمتغيرات، فإننا لو أردنا أن نفسر الأزمة الدارفورية على أنها أزمة إقليم تعددت أعراقه في مساحة شاسعة بين عدة دول متجاورة مما صعب دمج أطرافه وتوحيدها تحت راية واحدة، لكان ذلك جزءاً من الحقيقة، ولكن ليس كل الحقيقة.

ولو أردنا أن نفسرها على أساس، أن أطرافاً خارجية لا تريد الاستقرار –لأن ذلك يخلط أوراقها– لكان في ذلك جزء آخر من الحقيقة وليس كل الحقيقة، وبين هذا الجزء وذاك ترتكز المشكلة البحثية في علاقة قضية دارفور بأبعادها الإقليمية والدولية، وهو ما يمكن ترجمته في الإشكال الجوهري:

إلى أي مدى ساهمت الأطراف الخارجية، في تسوية النزاع في منطقة دارفور؟

ويتفرع عن الإشكالية المحورية تساؤلات فرعية أهمها:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى صراع بين الحكومة وإقليم دارفور؟
- هل أدى الإقصاء السياسي لإقليم دارفور خلال عقود طويلة من قبل الحكومة المركزية إلى جعل سيطرة هذه الأخيرة على الإقليم أمراً صعباً؟
- هل أدى ضعف الحكومة المركزية إلى جعل أزمة دارفور أزمة مسيرة من الخارج؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على العوامل التي أدت إلى تأجيج الأحداث وخروجها عن نطاقها الأصلي، بالإضافة إلى تحديد السبب أو الأسباب الأصلية في هذه الأحداث.

- الوقوف على المراحل التي مرت بها الأحداث في إقليم دارفور، بمعنى معرفة ما هي الأطراف المعنية بالأحداث.
- تحديد مواقف الأطراف المختلفة من ما يجري على إقليم دارفور، ونقصد مواقف الأطراف الداخلية (الحكومة السودانية، وحركتي التمرد الرئيسيتين: حركة العدل والمساواة، وحركة أو جيش تحرير السودان)، ومواقف الأطراف الإقليمية (تشاد، الجماهيرية الليبية "قبل الأزمة الليبية"، ومصر)، ومواقف الأطراف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وبريطانيا).

الفرضيات:

تعرف الفرضية على أنها علاقة سببية بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، وقد سار البحث على جملة من الفرضيات التي تعد لبنة أولى في دراسة هذا الموضوع، وتتلخص هذه الفرضيات في:

الفرضية الأولى:

أدت سياسة التهميش التي مارستها الحكومة السودانية اتجاه بعض الأقاليم، إلى احتقان لدى سكان دارفور ضد الحكومة المركزية التي غذّتها الأحوال المناخية جراء موجات الجفاف التي أدت إلى الصراع على الموارد الاقتصادية، ومصادر المياه. و ظهر رد فعلهم عن عزلهم عن المشاركة في السلطة السياسية بشن هجمات ضد الحكومة المركزية.

الفرضية الثانية:

أثارت ثروات الإقليم الحيوانية و الزراعية والمعدنية، و خاصة النفطية واليورانيوم المطامع الغربية والأوروبية والأسيوية، التي تريد ضمان السيطرة عليها لتأمين حاجاتها و تحقيق مكاسب إستراتيجية.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في موضوع قضية دارفور منها ما هو موضوعي، و منها ما هو ذاتي، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. المبررات الموضوعية:

لا توجد دراسات سابقة على الأقل باللغة العربية وفي الجامعات الجزائرية، تناولت الموضوع نفسه ومن الزاوية نفسها (دراسة إستشرافية)، كما أن الموضوع يدخل في صميم دراسات العلاقات الدولية التي يتعين تناولها، والتي تثار بشأنها الكثير من التساؤلات التي تقتضي الإجابة عنها.

2. المبررات الذاتية:

إن الحديث عن الدوافع الذاتية، خاصة وان دولة عربية ثانية على وشك الانهيار بعد المشهد العراقي، الذي لا يزال راسخاً كأحد معالم التحول نحو السياسة الدولية، فإنه من الضروري التعمق في مثل هذه المواضيع لإبراز خطورتها على دول أخرى، وليس خافيا على احد استغلال الأطراف الخارجية لجميع أماكن التصدع (حسب مفهوم صامويل هنتغتون) في الدول الإفريقية، ولكن الأخطر من ذلك والاهم هي مناسبة لتوجيه نداء إلى ضرورة الإصلاح الداخلي الحقيقي والتوزيع العادل للثروات على جميع الأصعدة، قبل لوم الآخرين على أن يتدخلوا أو لم يتدخلوا.

المجال الموضوعي:

إن إشكالية البحث تنحصر في علاقة الفواعل الإقليمية والدولية في تأجيج الصراع القائم في إقليم دارفور، والتي أدت بها من أزمة داخلية إلى أزمة دولية حيث كان هذا الموضوع (قضية دارفور) حاضرًا في جميع المحافل الدولية الرسمية منها وغير الرسمية التي ساهمت في تدويل القضية.

المجال الزمني:

يتطرق هذا البحث بالدراسة والتحليل لازمة دارفور ابتداءً من 2003 إلى غاية 2015، محاولة منا استشراف والتنبؤ بمسار هذه القضية، من خلال مراجعة الدقيقة لحيثيات الأزمة وجذورها التاريخية (عملا بمقولة التاريخ مخبر العلاقات الدولية) ومحاولة التنبؤ بمساراتها المستقبلية.

أدبيات الدراسة:

تتميز الكتابات عن الأزمة الدارفورية بالقلة والجانبية، فمن حيث القلة يلاحظ أن هذه الأزمة لم تحتل من ناحية الكتابة عنها وتحليلها المكانة اللائقة بها. فالأزمة

الدارفورية غالباً ما تتناول من منظور العلاقات العربية الإفريقية أو دول الجوار الجغرافي.

يمكن الإشارة إلى دراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع:

1. كتاب: مشكلة دارفور الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية. (د.زكي البحيري، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، 2006).

   هذا الكتاب ورغم أهميته في مجال دراسة أزمة دارفور، كونه اشتمل على كثير من المحاور للأزمة الدارفورية، إلا أنه افتقر إلى الحديث عن المجهود العربي، فقد ركز على الكثير من المبادرات والجهود المصرية، والافتقار الثاني هو عدم التطرق إلى مسؤولية الحكومة السودانية والأداء الرسمي السوداني لإدارة الأزمة وضرورة إيجاد الحلول الملائمة لها.

2. كتاب: دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. (د.عبده مختار موسى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009).

عالج هذا الكتاب مسائل عدة في الأزمة الدارفورية، حيث مس مشكلة الهوية والصراعات الإثنية على الصعيد الدراسة الأفقية، ومن جهة أخرى تطرق إلى مسالة التهميش الذي يعيشه إقليم دارفور منذ عقود، على صعيد الدراسة العمودية (نظرية المركز والمحيط)، وفي المجال الدولي تتطرق إلى الدول الإقليمية والدولية كأطراف للأزمة في دارفور.

3. كتاب: دارفور تاريخ حرب وإبادة. (جولي فلينت والكس دي فال، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2006).

   من وجهة نظر الغرب للأزمة الدارفورية تعد هذه الدراسة تأصيلية للمشكلة حيث تُرجع المشكلة أو الأحداث إلى العديد من العوامل، جُمعت في تركيبة فريدة حيث ترجع إلى التجاوزات التي قام بها الجنجويد بمساعدة الحكومة السودانية على شعب دارفور.

4. كتاب: أمركة إفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة. (عماد سيد احمد، مطبعة مدبولي، القاهرة، مصر، 2005).

ركز هذا الكتاب على فكرة المؤامرة والتمرد، كخاصية في إقليم دارفور واعتمد على كثير من التقارير الأمنية الرسمية. كما ركز على المخططات الخارجية، الأمريكية منها على وجه الخصوص ودورها في تأجيج النزاع القبلي واللااستقرار بما يخدم مصالحها.

الإطار المنهجي:

إن مثل هذا النوع من الدراسات يقضي بنا في الحقيقة إلى اعتماد مناهج تتلائم مع مضمونه لاستجلاء الغموض الكامل فيه، وعليه فإن طبيعة البحث أجبرتنا على استعمال عدة مناهج من بينها:

- منهج دراسة الحالة: ذلك أن تطرقنا إلى دراسة حالة دارفور، كوحدة للدراسة مع التركيز على الأزمة في هذا الجزء من السودان مع العلم أن هذه الدولة تعرف عدة أزمات كادت تعصف بوحدتها كأزمة الجنوب وأزمة الشرق وأزمة دارفور.

- المنهج التاريخي: من أجل معرفة رهانات الحاضر كان من الضروري استرجاع الأحداث التاريخية الكبرى التي كانت سببا في ظهور الأزمة في دارفور.

- المنهج الإحصائي: الذي يسمح بتحليل المعطيات الرقمية كعدد السكان واختلاف القبائل والإثنيات و بعض الأرقام المتعلقة بإمكانيات السودان الاقتصادية والطاقوية.

- المنهج الوصفي: من خلال تقديم وصف شامل للأوضاع في دارفور مع إعطاء نظرة عن أولويات ومصالح الأطراف في الأزمة مما يُمَكِنْ الدارس من الإلمام ببعض جوانب التي قد تسمح بتفسير الأحداث الجارية في دارفور.

الإطار النظري:

استدعى موضوع الدراسة الاستنجاد بمجموعة من المقاربات ذات الطابع التكاملي بغرض الإلمام بالموضوع والحصول على مجموعة من الاستشرافات ذات الصلة المباشرة بأهداف الإشكالية وفرضياتها.

1. المقاربة الموسعة للأمن:

هذه المقاربة أحدثت ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية[3]، حيث نقلت مفهوم الأمن، من معناه الضيّق المنحصر حول البعد العسكري، إلى المفهوم الموسع الذي شمل جميع مناحي الحياة، كالأمن السياسي الذي ركيزته المواطنة والديمقراطية، والأمن الاقتصادي المبني على تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين كالغذاء والماء، والأمن المجتمعي القائم على الانسجام الاجتماعي...الخ.

ومن خلال المقاربة هذه نستطيع فهم مدى تأثير التهديدات اللاتماثلية في بناء التنمية في السودان عامةً، وفي إقليم دارفور خاصةً، ومحاولة استنتاج مدى التأثير والتأثر لكل ركيزة من الأمن الشامل.

2. المقاربة الواقعية للأمن:

تقوم هذه المقاربة على أساس أنّ الأمن يشكّل هاجساً أساسياً للدولة التي تسعى دائماً إلى تحقيق المصلحة، لكن دون إقصاء لمنطق العقلانية، فواقع التهديدات اللاتماثلية في السودان يعيق الدول على تحقيق مصالحها.

سنستعين بهذه المقاربة لمحاولة فهم وتفحص التهديدات اللاتماثلية في إقليم دارفور، والأسباب التي أوصلت المنطقة إليه.

3. الواقعية الإثنية:

قبل التطرق إلى معضلة الأمن في النزاعات الإثنية نشير إلى أن نهاية الحرب الباردة جعلت بعض أنصار المقاربة التي كانت تهتم بدراسة العلاقات الدولية يحولون وحدة التحليل من الدولة نحو الجماعات الإثنية، ذلك لأن الدول لم يعد بالإمكان اعتبارها وحدة مركزية في الشكل الجديد للنزاعات، إذ أنه وفي كثير من الأحيان لم يعد لها وجود نتيجة للنزاع.

---

[3] إذ يرجع الفضل للمنظر الإنجليزي **باري بوزان غوردون** (Barry Buzan) ولد في 28 أبريل 1946، هو أستاذ للعلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد وأستاذ في جامعة كوبنهاغن.

عند الواقعيين، الفوضى هي سمة أساسية للنظام الدولي وهو كذلك، لأنه لا توجد به سلطة مركزية بإمكانها تنظيم وتوجيه العلاقات الدولية، وقد عمل أنصار الواقعية الإثنية على نقل منطق الفوضى إلى الواقع الإثني، فيرون أن النزاعات الإثنية تندلع، ليس فقط بسبب غياب سلطة شكلية إنما بسبب غياب سلطة شرعية، فاختفاء "الدولة" رمز النظام يؤدي للفوضى.

وفي هذا السياق، سنتناول الدور الذي تلعبه الأقليات كرابط بين ما يجري في إطار الدولة الواحدة، وما يحدث على المستوى الدولي، لإدراك القيمة النسبية لكل من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد نتيجة الصراع، لأن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي، قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود صراعاً داخلياً.

4. مقاربة الأمن الإنساني:

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على جعل "الفرد" لا "الدولة" كوحدة أساسية للتحليل، كونه يقوم على صون الكرامة البشرية وتلبية احتياجات الإنسان المعنوية قبل المادية من خلال سياسات تنموية رشيدة بعيدا عن اللجوء للقوة العسكرية، فانطلاقاً من أية سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها رضا الأفراد.

ساهمت هذه المقاربة في فتح مجال تدويل المسائل الداخلية أمام التدخلات الخارجية، وعلى اعتبار أن السيادة للشعب وللأفراد وليست للدول، بالمفهوم التقليدي لهذا المبدأ تحاول الكثير من الدول تجاوزه في حالة الصراعات الإثنية وحالات انتهاك حقوق الإنسان.

5. نظرية النظم:

بما أن الأزمة السودانية (أزمة دارفور) لم تقتصر على حدود الدولة السودانية بل تعدتها إلى المستوى الإقليمي والدولي، فإنه يمكننا الاعتماد على نظرية النظم التي تأخذ بعين الاعتبار الفواعل دون القومية وفوق القومية ولا تكتفي بالدول.

الإطار المفاهيمي:

سنعتمد في هذا البحث على مجموعة من المفاهيم المحورية، وسنحاول التعريف بعض منها بالاعتماد على كتاب المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (مارتن غريفثس وتيري اوكالاهان)، وقاموس بينغوين للعلاقات الدولية (غراهام ايفانز و جيفري نوينهام).

الأزمة: غالباً ما تستخدم كلمة "أزمة" للدلالة إما على مشكلة معينة، مثل أزمة بيئية أو على نقاش أو مجموعة نقاشات بين الدول، مثل: الأزمة بين الشرق والغرب، أو حتى أزمة العشرين عاماً في العشرينيات والثلاثينيات. لكن في دراسة العلاقات الدولية اتخذ هذا المفهوم معنى محدداً بدقة، وأصبح موضوع نظرية مهمة.

التدويل: بمفهوم عام، هو تدخل دولة في الشأن الداخلي لدولة أخرى وذلك بغرض المحافظة على مصالحها الثقافية والاقتصادية والسياسية، ينقسم التدويل إلى قسمين:

أ. التدويل الحميد: هو التدخل عبر منظمة الأمم المتحدة، داخل سيادة دولة أخرى بغرض أساسي هو حماية المواطنين من التطهير العرقي والمحافظة على حقوق المواطنة، وهي تشمل تقديم مساعدات إنسانية.

ب. التدويل الخبيث: هو تدخل دولة في الشأن الداخلي لدولة أخرى بغرض حماية مصالحها دون اللجوء إلى الأمم المتحدة.

التطهير العرقيEthnic cleansing :

تعبير حديث مُلَطَّف للعملية المنظمة والمقصودة والتي كثيراً ما تنطوي على الوحشية لطرد أفراد مجموعة أو مجموعات اثنية بالقوة من أراض تطالب بها مجموعة إثنية أخرى.

وفي نفس المجال، يقول روبرت كابلان (Robert Kaplan) (1994) إن الحرب ما بعد الحديثة والإبادة والتطهير العرقي من نتاج ظاهرة ما بعد الحرب الباردة المتمثلة بدول الأمم الفاشلة التي شهدت "تضاؤل الحكومات المركزية" وظهور المقاطعات القبلية والإقليمية.

القومية الإثنية Ethnic nationalism (Ethno - nationalism)

يشير هذا المصطلح إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة تربط بين أفرادها روابط الإثنية، إضافة إلى، أو فضلاً عن، روابط دولة الأمة. ومعظم الدول هي في الواقع متعددة الإثنيات ولذا يمكن اعتبار القومية الإثنية مجرد الاعتراف بواقع الحياة

السياسية. من جهة أخرى، فقد تجعل من الانفصال أهدافاً سياسية، وتصبح في هذه الحالة حركة أو نزعة سياسية. ويصبح له **التمحور حول الإثنية Ethnocentrisme**وهي النظر إلى جماعة المرء وثقافته وأمته نظرة إيجابية والنظر بعكس ذلك إلى الجماعات الأخرى.

تفصيل الموضوع:

تعاملت هذه المذكرة مع أزمة دارفور، على مستوى المعالجة النظرية باعتبارها تضم أربع فصول زائد الفضل التمهيدي، يعالج كل منها الإطار المحلي، مروراً بالمجال الإقليمي وصولاً إلى البعد الدولي.

يبدأ الفصل التمهيدي الذي يتناول الخلفية التاريخية والاقتصادية لمنطقة دارفور، وذلك لمعرفة تركيبتها الاثنوبولوجية وأهميتها الجيواستراتيجية. للإشارة فقط لقد اعتمدنا على تقسيم المجتمع الدارفوري على العامل العرقي بين عرب وأفارقة.

فيما نفحص في الفصل الأول أسباب النزاع في دارفور، الذي يتناول النشأة والعوامل التي أدت إلى تأجيج الصراع في دارفور، وقسمنا تلك العوامل إلى عوام داخلية وإقليمية ودولية.

أما في الفصل الثاني فنستعرض إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع، والمتمثلة في الدول المؤيدة لحكومة الخرطوم من جهة، والدول المعارضة لها من جهة أخرى.

بينما نحاول من خلال الفصل الثالث تقديم مسح شامل لمسارات التسوية للمنظمات الإقليمية والدولية وجهودها في حل الأزمة.

و في الأخير وعبر الفصل الرابع نقدم دراسة للسيناريوهات المستقبلية لقضية دارفور التي تتجلى في ثلاث سيناريوهات محتملة؛ السيناريو الاتجاهي والذي يتمحور حول الإبقاء على الوضع الراهن (Statu quo)؛ السيناريو التحدي الثوري والذي يعمل على تحدي الحكومة المركزية ضمن طرح إصلاحات على جميع المستويات؛ أما السيناريو الكارثي يتناول فرضية الانفصال.

الفصل تمهيدي: الخلفية التاريخية والاقتصادية لمنطقة دارفور

إن السودان، الذي يقع في قلب القارة الإفريقية ويجاور سبعة دول منها، هو حبل الوريد الذي يجمع بين شمال القارة وجنوبها برباط النيل، وبعد حرب الجنوب، هاهي قضية دارفور تأتي لتشعل صراعا إفريقياً عربياً يخشى معه، أن يتحول السودان إلى جدار حديدي على حد تعبير تشرشل بين شمال القارة وجنوبها بعد ما كان همزة وصل حقيقية.

ويعود ذلك إلى أن السودان من أكثر الدول التي تعاني من التنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي، حيث يضم حوالي 572 قبيلة، تشكل 50 منها مجموعة قبلية كبيرة ويتحدث سكانها 115 لغة.

في هذا الفصل من هذه الدراسة، سنتطرق إلى الخلفية التاريخية والاقتصادية لمنطقة دارفور، ذلك أن أزمة دارفور في نظرنا كما في نظر الكثير من المهتمين، هي وليدة عوامل سابقة ساهمت بشكل معتبر في تهيئة الأوضاع لتنفجر القضية.

المبحث الأول: التشكيلة القبلية والخلفية التاريخية.

حتى نتمكن من فهم ما يحدث في منطقة دارفور من اضطرابات، يجب أن نكون على علم بأهم خصائص المنطقة، من الناحية الجغرافية و من الناحية التاريخية والاجتماعية. حيث أنه لهذه الخصائص أهمية كبيرة في الصراع الجاري في دارفور.

وعلى هذا الأساس طرحنا التساؤل التالي: ما هي التركيبة القبلية للشعب الدارفوري؟

ومن هذا الباب، يُعَدُّ هذا المبحث دراسة وصفية لمنطقة دارفور، والغرض منه معرفة أهم قبائل دارفور وهل يجوز التفرقة بينهم على أساس إفريقي/عربي؟

المطلب الأول: التوزيع القبلي في دارفور[4].

لما كان الصراع القائم حاليا في إقليم دارفور ذا أبعاد متعددة وأسباب كثيرة، وكان السبب الظاهر والمعلن من قبل حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور، هو أن القبائل العربية تضطهد القبائل الأفريقية ذات الأصول الزنجية، وتعتدي عليها وعلى مناطق زراعاتها، وتحرق قراها وتبدد ثرواتها، بل وترغمها على ترك مناطق استقرارها، وترّحلهم نحو مدن السودان الأخرى وإلى تشاد وإلى بعض مناطق جنوب دارفور، لذلك فإن هذا الوضع يستدعي منا دراسة التشكيلة القبلية في دارفور متتبعين أصولها وجذورها وتغيراتها الاجتماعية.

يقع إقليم دارفور موضوع البحث والدراسة في غرب السودان، وتبلغ مساحته حوالي 510.000كلم²، أي ما يعادل 20% من إجمالي مساحة السودان، وهي مساحة كبيرة تعادل مساحة دولة العراق أو فرنسا، وتمتد ما بين دائرتي عرض 10° و20° شمالاً، وخطي طول 16° و27.30° شرقا، وإقليم دارفور يحده شمالاً الصحراء الليبية، وغرباً جمهورية التشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإلى الجنوب منه يوجد بحر العرب ومديرية بحر الغزال وهي إحدى مديريات جنوب السودان، ويحد الإقليم شرقاً إقليم كردفان.[5]

وتضم منطقة دارفور خليطا من السكان، يعكس حقيقة التنوع السكاني في السودان. فهم أفارقة وعرب، وهذا الخليط جاء نتيجة للمصاهرات بين القبائل العربية

---

[4]- للمزيد من التعمق أنظر الملحق رقم 1

[5]– زكي البحيري، **مشكلة دارفور الجذور التاريخية. الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية**، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، 2006، ص 5.

والإفريقية منذ أكثر من ألف عام. يبلغ تعداد سكان دارفور حوالي ستة ملايين نسمة، ينتمون إلى قبائل عدة يبلغ عددها 80 قبيلة تتوزع بين قبائل تحترف الزراعة وأخرى تحترف الرعي.[6]

ينقسم إقليم دارفور إدارياً منذ عام 1994 إلى ثلاث ولايات هي: شمال دارفور وعاصمتها "الفاشر" بمساحته المقدرة بـ 296.420كلم²، وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله، ويقطنها الأبالة الرحل وغالبيتهم من "الزغاوة" غير العرب.

وولاية جنوب دارفور وعاصمتها "نيالا" وتبلغ مساحته حوالي 127.300 كلم²،[7] وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية، يقطنها البدو مُربيوا الإبل والأنعام والبقر سُميوا بـ"البقارة" العرب، الذين امتزجوا اثنيا مع جيرانهم الأفارقة بعد مجيئهم في القرن الثامن عشر.

ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها "الجنينة" وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية، والتي تقع على جانبي الكتلة البركانية لـ"جبل مرة"، أين يعيش الزراعيون الأصليون غير العرب "الفور"، "المساليت"، "الداجور" و"البارتيس"، وقد بلغ عدد سكان إقليم دارفور بولاياته الثلاث حوالي 6ملايين نسمة كما سبق وأن ذكرنا، منهم 53% في الولايتين الشمالية والغربية، و 47% في الولاية الجنوبية لوحدها، والملاحظة أن متوسط الكثافة السكانية في الولاية الشمالية من دارفور متدنِي بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، وسبب ذلك أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار.[8]

تاريخياً، إقليم دارفور كان سلطنة مستقلة عن السودان، ظهر في سنة 1650 بمنطقة "جبل مرة". حيث بقي مستقلاً حتى سنة 1898 تاريخ ضمه تحت الحكم الثنائي الانكليزي/المصري[9]، وفي سنة 1916 أُدمج مع السودان[10].

هناك من يرى أن الدراسات التاريخية والاجتماعية المتعددة حول مراحل التاريخ المختلفة ترفض هي الأخرى فكرة النقاء العرقي، ولذلك فان رفض هذه الفكرة يصبح أمراً لا مناص منه على صعيد هذه الدراسة بل ويعتبر الحديث عن الجذور العرقية النقية نقاءً كاملاً لا صلة له بالدراسة المنهجية على الإطلاق.

---

[6]– مصطفى عثمان إسماعيل، **قضايا افريقية معاصرة**، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، 2008، ص 44.

[7]- حاتم إبراهيم علي دينار، **حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي**، الخرطوم، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2005، ص 16.

[8]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 47.

[9]- الحكم الثنائي الانجليزي/المصري من 1898 إلى 1956.

[10]- Noémie Lichon, **la dimension ethnique de la crise au Darfour : réalité ou instrumentalisation ?**, dans le cadre du séminaire « crises et relations internationales » mémoire de fin d'études, institut d'études politiques de Lyon, université Lyon2, 2007, P 7.

وانطلاقا من هذه الفكرة هناك من يرى[11]، أن العروبة تمتزج بالأفريقية في الأقاليم الشمالية وغيرها من بلاد السودان امتزاجا تاماً بحيث يستحيل التمييز بينهما ولو نظرياً فيشعر السكان أنهم عرب وأفارقة في آن واحد.

ولا يوجد في السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقي والثقافي مثل دارفور فعشرات القبائل والشعوب ذات الأصول العربية والأفريقية تعيش في بوادي وأرياف ومدن هذا الإقليم ، وكل هذا العدد الكبير من القبائل والشعوب عاشت وتداخلت مع بعضها البعض وتصاهرت وأوجدت إنسان دارفور بكل خصائصه وثقافته الحالية.

ومن حيث طبيعة التقسيم الإثني لسكان دارفور فإنه يصعب اختيار معيار معين له، وذلك نسبة إلى طبيعة الدينامكية القبلية التي تجعل السكان في حالة حركة مستمرة وتغييرات دائمة ، ولذلك اختلف الباحثون في مجال الدراسات الإنثربولوجية والتاريخية الاجتماعية في وضع هذه المعايير، فمنهم من اعتمد على الناحية اللغوية ، ومنهم من وقف على الناحية الاقتصادية وطبيعة النشاطات البشرية ، ومنهم من أخذ بالهوية الثقافية من عادات وتقاليد وغيرها من الطرق.

ويعتقد "هارولد ماكمايكل"[12] في دراسته عن القبائل العربية في السودان أن التركيبة العرقية لدارفور هي عبارة عن تركيبة جاءت نتيجة التمازج بين قبائل وادي النيل الأفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد[13].

وعلى مستوى حركة السكان في دارفور، فإن الإقليم كان ميداناًَ واسعاً تقابلت فيه تلك الهجرات العربية والأفريقية عبر طرق القوافل التي كانت تأتى من الشمال والغرب والشرق، وأول موجة من المهاجرين كانت قبل القرن الرابع عشر، وفي القرن الثامن عشر عرف إقليم دارفور ثاني موجة من الهجرة متمثلة في مجيء أولاد النهر (les enfants du fleuve)[14]، وهم عرب مستقدمين من ضفة النيل، وقد كانوا إما رجال دين أو تجار، وليس لهم أي علاقة بعرب دارفور الأولين، فهم يرونهم على أنهم "ناس الخرطوم". وصل عرب دارفور بإعداد كبيرة، بين القرنين الرابع عشر والثامن عشر، وهم يقسمون إلى مجموعتين: أفراد باحثين وتجار وصلوا من الشرق والغرب، وبدو "جهينا" الذين وصلوا من الشمال الغربي بحثا عن المرعى والكلأ. ويعود عرب "جهينا" بسلالاتهم إلى عرب شبه الجزيرة العربية وقبيلة "قريش"، التي ينحدر منها النبي

---

[11]-زكي البحيري، مرجع سابق، ص50

[12]- الباحث والسياسي الإنجليزي الذي عمل كسكرتير إداري (وزير داخلية) في الحكومة الثنائية في ثلاثينيات القرن العشرين.

[13]- حيدر إبراهيم علي، **أزمة الإسلام السياسي في السودان**، موفم للنشر، الجزائر، 1993، ص30

[14]- Idem, P..8

محمد–صلى الله عليه وسلم–. والذين انتقلوا إلى جنوب "جبل مرة"، تولوا رعي الماشية، وأصبحوا يعرفون بـ"البقارة"، أو شعب الماشية، بينما الذين بقوا في الشمال يعرفون "أبالة" أو "جمّالين". وقد اعتاد الباحثون عند حديثهم عن التشكيلة القبلية في دارفور على تصنيفها إلى قبائل عربية وقبائل إفريقية[15].

وسوف نتبع هذا الأسلوب في تصنيف القبائل في دارفور بغرض تسهيل الدراسة، وليس ذلك من منطلق عنصري أو جنسي، وإنما فقط بهدف بحث الأبعاد الجنسية والظروف الاجتماعية لسكان هذا الإقليم وعلاقتها بالنزاعات التي طفت آثارها على سطح أحداث دارفور في الوقت الحاضر.

التركيبة السكانية لدارفور معقدة، حيث تتكون من مجموعة قبائل عربية وإفريقية متصاهرة فيما بينها. والتمييز بينهم لا يكون على المستوى الديني، حيث إن كل سكان دارفور يدينون بالإسلام. على المستوى اللغوي والعرقي، يشكل سكان دارفور مزيجاً معقداً، حيث أن أغلب السكان التي تنحدر أصولهم من قبائل مختلفة غالبا ما يكون لون بشرتهم متماثل، وذلك بسبب المصاهرات بين القبائل (les mariages interethniques)، والتي طمست جميع الاختلافات البيولوجية والفزيولوجية المرئية[16].

على المستوى التاريخي، تشكل قبيلة الفور السكان الأصليين لإقليم دارفور، حيث مصطلح دارفور يعني "ارض الفور". ولاحقاً عمِّر الإقليم من طرف حركات الهجرة، كما أشرنا سابقا.[17]

في وسط دارفور، يرتفع بركان "جبل مرة" الخامد (8000قدم) فوق مستوى السافانا المحيطة به. فجبل مرة، هو الأكثر اخضراراً في إفريقيا الساحلية، وخط مقلب المياه الرئيسي الوحيد بين المنحدر الإثيوبي والروافد العليا للنيجر على مقربة من المحيط الأطلسي. وبالنسبة إلى الكثير من الدارافوريين، فإن هذا الجبل يمتلك ميزة تكاد أن تكون أسطورية.[18]

---

[15]- المرجع نفسه،ص 51

[16] Idem, P 10

[17]- جولي فلينت والكس دي فال، **دارفور تاريخ حرب وإبادة**، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص 17، 18.

[3] - نفس المرجع، ص 19.

والفور هم المجموعة الأكبر في دارفور، يقطنون عدداً في القرى الدارفورية وسنأخذ "قرية دور"، كدراسة ميكرو- تحليلية Micro-analytique وذلك لأن فهمنا للكلّ يبدأ في فهمنا للجزئيات المكونّة له.

تقع هذه القرية عند الطرف الشمالي لدارفور، ويشير سكانها إلى أنفسهم على أنهم "كرابيري" ما يعني "فور –زغاوة"، والزغاوة هم شعب الصحراء الذين يقع موطنهم على الحدود التشادية–السودانية عند حافة الصحراء. و"دور"، مثل جميع قرى دارفور تمتاز باختلاطها وتعددها الإثنيين، وقد سيطرت أربع مجموعات إثنية متمثلةً في: "الزغاوة"، و"الفور"، و"الطانجور"، و"الكايتينغا".[19] منذ ما يربو عن 25 عاماً على القرية.

وهناك أقلية من سكان "دور" خرجت من طائفة من المجموعات الإثنية الأخرى: "سينغا"، "برتي"، "جوامع"، "مساليت"؛ بالإضافة إلى صنفان من العرب: "جلاّبة"، و"الرزيقات". فالجلابة هم بائعون من النيل، أما "الرزيقات" فهم من بدو دارفور المحليين من أعضاء "قسيم المحاميد" عشيرة "أولاد تاكو".[20] وهذا عرض للمجموعات الإثنية في قرية واحدة من بين القرى الدارفورية كدراسة حالة نموذجية.

من مجموعات "البقارة" الرئيسية أربعة: "التعايشة"، و"بني حلبة"، و"جبانية"، و"الرزيقات". وهذه الأخيرة هم أكبر القبائل العربية وأقواها. ويعيش معظمهم جنوب شرق دارفور تحت السلطة السياسية لعائلة "ماديبو"، وللرزيقات في شمال دارفور وتشاد الأصول نفسها. ويتفرع منه "المعارية" و"المحاميد" (الذين يتضمنون عشيرة "أم جلول" القوية) و"العطيفات"، و"العريقات" وجعلت منهم جمالهم أثرياء وأصحاب نفوذ.[21]

جميع الدارفوريين مسلمين، والغالبية هم إما من أتباع طائفة التيجانية الصوفية، التي انطلقت من المغرب، أو من أنصار أتباع المهدي.[22] أو من الجهتين. والإسلام كان دين الدولة في إمبراطورية دارفور.

وعلى امتداد ثلاث أجيال، ومنذ 1917، فإن شعب دارفور أصبح سودانيا. فهم قد اندمجوا بشكل يكاد يكون سلميا وطوعيا بالكامل في كيان سياسي واقتصادي وثقافي

---

[19]- المرجع نفسه ، ص 21.

[20]- المرجع نفسه ، ص 26.

[21]- بهاء الدين مكاوي، **التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان**،السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، ابريل 2009،ص 244.

[22]- جاءت المهدية من غرب إفريقيا وهي ذات تأثير إسلامي قوي، ففي فترة 1880 كان السودان قد اختلج بثورة نبوية بقيادة "محمد احمد المهدي-المنتظر-" وأراد هذا الأخير إنشاء نظام خلافة جديد. للمزيد من التفصيل أنظر كتاب: حيدر إبراهيم علي، **أزمة الإسلام السياسي في السودان**، موفم للنشر، الجزائر، 1993م.

سوداني، حيث لاحظ "بول دورنبوس" (P.Doornbos)[23] عملية تحول ثقافي تتضمن تخلي جزئي عن ثقافة "المساليت" وخاصة الحرية والاستقلالية لدى النساء، والرقص القبلي، والمقايضة، وشرب الماريسا (بيرة الذرة) والعادات المتبعة التقليدية لارتداء الملابس. وتم استبدال كل ذلك بِسُنَّة جديدة تتضمن التحدث بالعربية، وتقييد الدور العام للنساء واستخدام العملة النقدية، وارتداء الملابس على طريقة الشمال السوداني المميزة مع الجلابية للرجال والثوب للنساء، وتجنب شرب الكحول، وَفَضَّلَ "دورنبوس" أن يسمي ذلك "سَوْدَنَة" وليس "تعريبا" لسببين: الأول، لأن أهل البلاد العرب (السلامات، الرزيقات) كانوا أنفسهم يبدلون ثقافتهم البدوية ليصبحوا "سودانيين"؛ وثانيا، لم يكن القرويون يطمحون لأن يصبحوا جزءًا من الثقافة العربية الدولية، بل بالأحرى ليتم اعتبارهم مواطنين ذوي مقام من طبقة التجار والمسؤولين المهيمنة.[24]

في الثمانينيات من القرن الماضي لم تكن شكوى الدارفوريين، من أن صيرورتهم لسودانيين نفت عنهم إرثهم الثقافي الخاص والفريد، بل لأن الحكومة السودانية لا تعاملهم بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة في الدولة السودانية.[25]

ومن القبائل العريقة الجذور في دارفور قبيلة "الزغاوة" التي تمتد حتى خارج ذلك الإقليم، ويؤلفون مع سكان "أنيدي البِديَّات" وقبيلة "الوانية الصغيرة" التي تحتل إقليم "ونيانقا الصغير" على الطريق المؤدي من بنغازي بليبيا إلى وداي، مجموعة إثنية متجانسة إلى حد كبير. والزغاوة هم بدو رحل يعيشون في الصحراء أو في أطراف الصحراء. وينقسمون إلى أربعة أقسام: الزغاوة كوبي، الزغاوة دود، الزغاوة عنقا، والزغاوة كيلتيو. وكل تلك القبائل اختلطت بالقبائل العربية بل إن بعضها يعيش بين القبائل العربية مثل قبيلة الرزيقات. تنتشر قبيلة الزغاوة بين دارفور وتشاد ويعيش ثلثها في دارفور والثلثان الآخران في تشاد حيث ينتمي إليهم الرئيس التشادي "إدريس ديبي"[26].

لقد عاش في دارفور منذ القدم العديد من القبائل الإفريقية، ولكن مع مرور الزمن جاءت جماعات من الساميين والحاميين في موجات متتالية عبر حقب تاريخية مختلفة من الشمال والشرق والغرب، والتي كان من أهم دوافعها الاستقرار في المنطقة

---

[23]- عالم اجناس هولندي، عاش في "فور" و "برونجه" على حدود "المساليت – التشادية" اوائل الثمانينيات.

[24]-جولي فلينت والكس دي فال، مرجع سابق، ص 35.

[25]- المرجع نفسه، ص 36.

[26]- Amadeo Piegatore, **ou va le Soudan? : Diversité cultuelle et forces centrifuges**, Afrique Asie, Décembre 2010, p26.

وتوفر البيئة الطبيعية والظروف المناخية الملائمة لتربية الحيوانات، وهو ما تبحث عنه القبائل الرعوية وبخاصة القبائل العربية الهلالية من شمال إفريقيا، فكانت تلك بداية التلاقح والتمازج بين الثقافتين العربية والإفريقية[27].

ويلاحظ كذلك أن التصوف يمثل نسبة عالية عند سكان دارفور، إذ يبدو واضحاً أن أكثر من 85% من مواطني دارفور يسلكون الطريقة التيجانية، التي تنحدر أصلا من المغرب العربي وتحديداً من جنوب الجزائر (عين ماضي) حيث وُلد الشيخ احمد التيجاني مؤسس هذه الطريقة، ومنها انتقل ليستقر بفاس بالمغرب التي انطلقت منها طريقته واشتهرت[28]. وهذا يعد مؤشراً لوجود تداخل ثقافي إقليمي.

المطلب الثاني: القبائل العربية في الإقليم.

تؤكد الدراسات التاريخية والواقع الحياتي، أن قبائل "البقارة" هي من أقوى القبائل العربية في السودان وأغناها ، وأكثرها نزوعاً إلى الحرب، وهي تنتشر في إقليما دارفور وكردفان. وما يهمنا هنا هو القسم الموجود في دارفور، ولقد يسرت النزعة الحربية لهذه القبائل التوسع في جنوب دارفور مما ترتب عليه الصدام الشديد مع العناصر الأفريقية الفورية.

والواقع أن حياة قبائل "البقارة" سواء المنتشرة منها في كردفان أو دارفور تجعل الصدام مع غيرها أمراً لا مفر منه، لأن البقارة . تاريخيا . في فصل الجفاف كانوا ينزحون بماشيتهم نحو الجنوب، حيث يختلطون بالقبائل الأفريقية هناك ويقضون فصلاً طويلاً وفيه قد يتزوجون من النساء الأفريقيات، وكانوا يستولون على الماشية في بعض الأحيان، ولما كانت الأراضي الزراعية ملكاً للقبائل الأفريقية المزارعة والمستقرة في سلطنة دارفور كان على البقارة أن يؤدوا ضريبة عن إقامتهم أو مرورهم للرعي في هذه الجهات زمن الأمطار، ولما كانت قبائل البقارة غير مستعدة لدفع هذه الضرائب كان التصادم لا مفر منه بينها وبين القبائل الأفريقية المزارعة، في جنوب وغرب دارفور والدائمة الاستقرار هناك[29].

والكثرة الغالبة من قبائل البقارة، استقرت في أوطانها الحالية منذ وقت طويل في غرب السودان وواداي وبورنو في تشاد، وقد أتت بعض تلك القبائل من أقاليم نهر النيل ومصر، والقليل الآخر جاؤوا من أقصى شمال غرب أفريقيا حيث هاجروا من

---

[27]- Noémie Lichon, op-cit, p30 .

[28]- حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 50.

[29]- عبد القادر إسماعيل، **مشكلة دارفور (الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي)**، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص ص 21، 27.

فزان في ليبيا إلى تونس ثم نزلوا إلى السودان في شمال دارفور، واختلطوا بالقبائل العربية هناك خاصة بعد الغزوة الهلالية[30].

ويمكن تقسيم البقارة إلى عدد من القبائل هي:

أ- الرزيقات: يتمركزون في "الضعين" بولاية جنوب دارفور، ويحد دار الرزيقات بحر العرب جنوباً و"البيقو" و"الداجو" و"البرقد" شمالاً وقبائل الهبانية غرباً. وللرزيقات فروع منها: أولاد حسين، أولاد زيد، الفيزيائية، النظرية، المعامية. ويمارس الرزيقات رعي الأبقار وهم أغنى قبائل البقارة، وأكثرها عدداً وأقواها مركزاً. والأقلية منهم يعملون في الزراعة في منطقة "شاكا" و"أبو جابرة" و"أبو مطارق" كما يربون الخيول العربية الأصيلة التي تساعدهم في مهام رعي الماشية والصيد. ومن فروعهم: الرزيقات الشمالية وهم المهرية، والمحاميد والعريقات والعطيفات، الزيلات ويتمركزون بولاية شمال دارفور بمحافظة "كتم" ويطلق عليهم إجمالاً "المحاميد رعاة الإبل". تصاهر الرزيقات الشمالية مع بعض قبائل ولاية شمال دارفور مثل الزغاوة والفور والبرتي والزيادية و غيرهم[31].

والقسم الذي بدأ في الاستقرار من قبائل الرزيقات بدلاً من الترحل، قام باستغلال المنطقة الجنوبية في زراعة المحاصيل المختلفة كالدخن والفول السوداني وأشجار الفاكهة خاصة المانجو والخريطة المرفقة بالبحث تبين مواقع هذه القبيلة كما تبين مواقع القبائل الأخرى الواردة في البحث.[32]

ويمكن تلخيص أهم قبائل العربية في دارفور على النحو التالي:

أ -بني هلبة: وكانوا فيما مضى قبيلة كبيرة، ووطنهم الأصلي في منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربي من جبل مرة، وتعيش جماعة منهم شرق هذا الجبل وجنوب جبل حريز وأخرى فيما وراء حدود دارفور في واداي وهم يجاورون التعايشة، وقد تعرض بني هلبة في دارفور مبكراً لضغط سلاطين الفور الذين كانوا يطالبونهم بدفع إتاوات ضخمة، مما اضطر جماعات منهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار هناك[33].

ب- التعايشة: قبيلة عربية تنسب إلى مجموعة جهينة، التي دخلت من شمال دارفور بالمنطقة المسماة بـ"رهد جنيد" (شمالي كتم)، ومن فروع التعايشة: سنه، والجبارات، وأولاد سرحان، وأولاد حميدان، والفاطمية، وأولاد أبو رحيمة، والجوارحة،

---

[30]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص33.
[31]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص79.
[32]- أنظر الملحق رقم 1
[33]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص36.

والضباينة، وأولاد عباس، والهضاليل، وأم لفة، وأم ريدة. يعتمد التعايشة على الرعي والزراعة وامتهن كثير منهم التجارة وخاصة مع إفريقيا الوسطى والتشاد[34].

جـ- المعاليا: منتشرون بين دارفور وكردفان، الذين يعيشون منهم في دارفور يرعون الأبقار والإبل. هاجرت أغلبية المعاليا من كردفان إلى دارفور إبان المهدية. يجاور المعاليا الرزيقات من جهة الشمال الغربي. ويرجع نسب المعاليا إلى قبائل "فزارة" والتي تضم مجموعة منها الزيادية، المجانين، دار حامد، والكواهلة والذين ينسبون إلى عقيل بن أبي طالب، يمارس المعاليا الزراعة ويمتازون بالطابع الجماعي[35].

وهناك قبائل عربية أخرى في دارفور، ولكنها محدودة العدد والمكان مثل بني خزام، والمسيرية، والثعالبة، كذلك توجد قبائل الكبابيش وهم قبائل ترعى الإبل وتوجد في إقليم كردفان ويتحركون بإبلهم حتى مناطق شرق دارفور، وهم من أصول عربية من جهينة مختلطة بعناصر من البجا والنوبة.

أما قبائل شرق دارفور من العرب فتتمثل في البديرية قرب حدود كردفان، وقد جاءوا أصلاً من " دراو " في صعيد مصر، وهناك اختلاف حول نسبهم مابين جهينة وفزارة، والبديرية ينقسمون إلى مجموعات متعددة هي الشويحات ، والرياش، والدعماش، وأولاد موسى وأولاد حليب، وهناك جماعات بني عامر الذين قدموا من صعيد مصر أيضا واستقر بعضهم في شرق دارفور وهناك قبيلة فزارة التي كان اسمها يطلق حتى القرن التاسع عشر على أكبر مجموعة من رعاة الإبل في دارفور وكردفان، ومن المعروف أن أصلها من العدنانيين والتفسير الراجح أن أوطان قبلية فزارة كانت متاخمة مع أوطان قبلية جهينة في الجزيرة العربية، وأن هجرة القبيلتين من الجزيرة العربية تمت في وقت واحد وكانت بينهما مصاهرات وعلاقات، وهناك قبائل عديدة تنتسب إلى مجموعة قبائل فزارة، مثل قبائل المجانين في شرق دارفور وهم أبالة، وكذلك الزيادية التي كان القسم الأكبر منها يعيش فيما مضى في دارفور، ولكنهم تعرضوا لاضطهاد شديد زمن المهدية ، ثم زمن السلطان على دينار واضطر معظمهم للهجرة إلى كردفان ولم يبق منهم في دارفور سوى عدد قليل وهم من قبائل الإبالة.[36]

ولما كانت دارفور بوابة أساسية للهجرات العربية من الشمال عبر مصر، ومن الشمال الغربي عبر ليبيا، فقد ضم التجمع الإثني العربي في شمال دارفور كذلك عدداً

---

[34]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص81.
[35]- المرجع نفسه ، ص81.
[36]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص37.

من القبائل الأخرى، مثل بني جرار المنحدرة في أصولها من صعيد مصر في القرن الخامس عشر، وتتمركز هذه القبائل في شمال دارفور حتى منطقة الطويشة في الشرق، وكانوا في تنافس شديد مع الكبابيش، وفى ذات النطاق يسكن العطيفات، وهي إحدى بطون الماهرية، أما العريقات فهي قبيلة عربية أبالية كانت في شمال غرب دارفور ، وتشتتت بسبب الصراعات المتكررة مع سلطنة الفور، ولذلك توزعت حول الفاشر ودار تامه والبدايات، والجدير بالذكر أنه، رغم توزيع القبائل العربية في كل أنحاء دارفور إلا أنهم أكثر تركزاً في الشمال.[37]

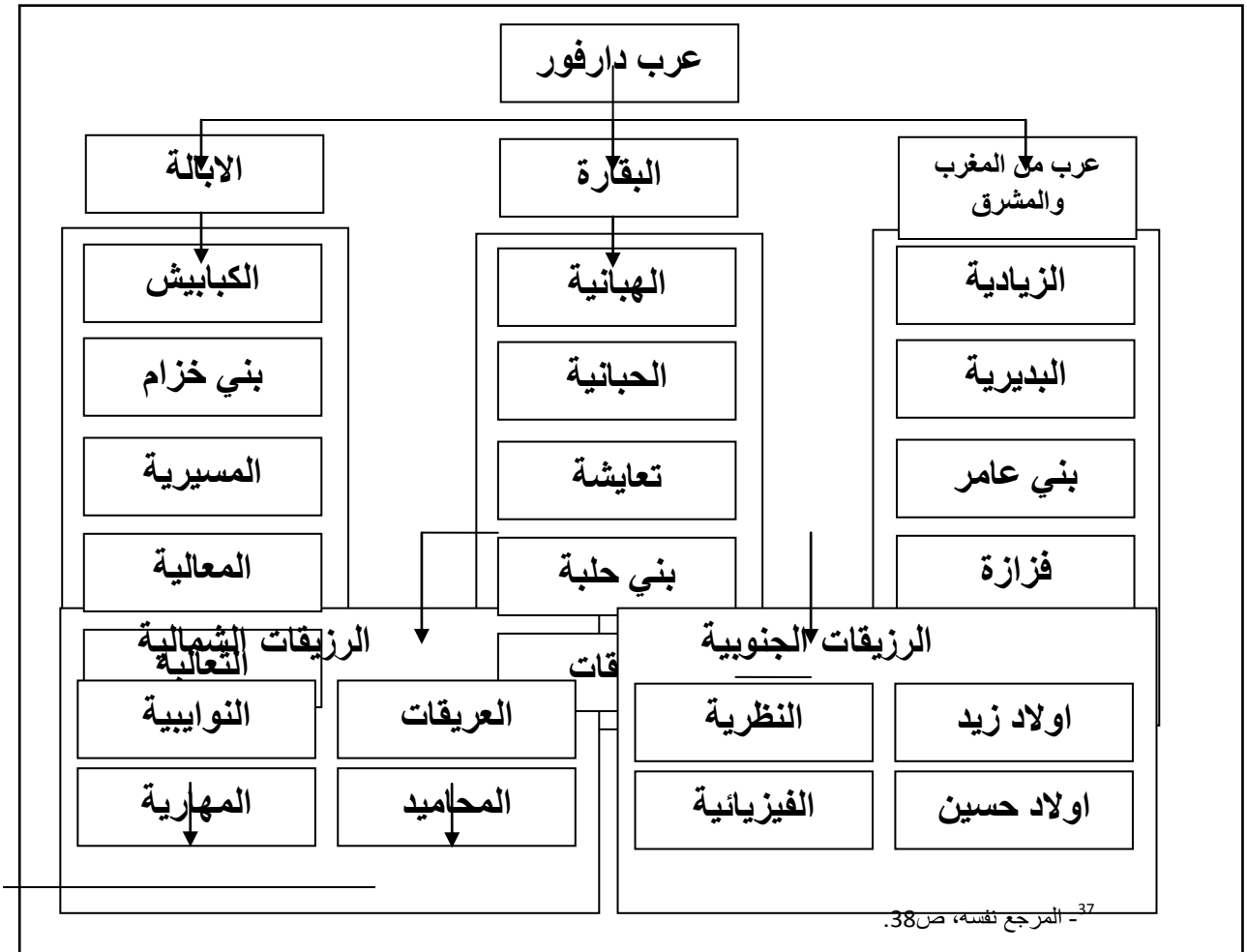

[37]- المرجع نفسه، ص38.

العطيفات	ام جلول

الشكل (01): تصنيف المجموعات العربية في دارفور. (تصميم صاحب البحث)

وفي الأخير يمكن القول أن سكان دارفور كما ذكرنا سابقا، ينقسمون إلى مجموعتين: عرب و"زُرْقة".

الزرقة هم القبائل الأصلية صاحبة الأرض و الدار، وهم: المساليت، البرقو، البرتي، الزغاوة، الداجو، التنجر والفور. والمجموعة الثانية هي العرب وينقسمون إلى بقارة (رعاة الأبقار) والإبالة (رعاة الإبل) يوجد البقارة في جنوب دارفور، وقد استوطنوا في هذه المناطق منذ مئات السنين واختلطوا بالسكان الأصليين، كان التعايش السلمي بينهم وبين الزرقة مثالياً. وتضم قبائل هذه المجموعة: الرزيقات، الهبانية، والتعايشة. أما المجموعة العربية الأخرى، الإبالة، وفد بعضها حديثا بعد موجات الجفاف والتصحر التي ضربت بعض دول غرب إفريقيا ومن بينها التشاد في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.[38]

تأسست دارفور على القبائل، ويقال أن "الداجو" أول من أسس دولة منظمة في تاريخ دارفور ثم عقبهم "التنجر". ولقد عمرت الداجو حوالي ثلاث مئة سنة (400-700م). القبلية هي السمة الغالبة على دارفور إلى درجة العصبية بسبب الجهل والتخلف. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث المجتمع من فجر الاستقلال بإحلال مؤسسات الدولة الحديثة محل المؤسسة القبلية، إلا أن دارفور ظلت عصية على هذه العملية حيث لا يزال سلطان القبيلة هو المهيمن على إيقاع الحياة.[39]

تشكلت التركيبة السكانية في الإقليم من السكان والهجرات السامية والحامية الوافدة من شمال إفريقيا والمنطقة العربية وغرب إفريقيا. ولذلك يمكننا القول أن دارفور ترتبط بمحيط بشري يمتد إلى خارج حدودها في الجهات الأربع، حيث تتداخل القبائل المشتركة مع إقليم كردفان، والتشاد، وإفريقيا الوسطى، وليبيا، ومع هذا التعدد الإثني والقبلي الواسع، فقد عرفت المنطقة منذ القرن الثاني عشر ميلادي تجسيد مفهوم الدولة بمفهوم عام، بكل ما تضمنه ذلك من روابط اجتماعية ومصالح مشتركة وأسس تنظيمية وقانونية تحدد واجبات وحقوق كافة الأطراف

---

[38]- عبد القادر إسماعيل،مرجع سابق ص56.

[39]- مصطفى عثمان إسماعيل ، مرجع سابق، ص58.

المعنية، وواصل هذا التطور ذروته بانتشار الإسلام في المنطقة، وتحول العربية إلى لغة التخاطب بين المجموعات المختلفة وإلى أداة هامة في عملية الاندماج وعملية التمازج الجارية في ارض الواقع.[40]

المطلب الثالث: القبائل غير العربية في الإقليم.

يمكن تقسيم القبائل غير العربية في دارفور إلى المجموعات الآتية[41] :

أولاً : مجموعة مصدرها إقليم تبستي وما يجاوره من مناطق، خاصة البلاد التي تقع إلى الغرب منه في أواسط الصحراء الكبرى، وتشتمل على مجموعات قبائل الزغاوة في جنوب دارفور . وسنفصل الحديث عنهم بعد ذلك . وإلى الشمال منها توجد البدايات ثم القرعان، وتمتد مناطق انتشار تلك المجموعات حتى المنحدرات الشمالية لجبل مرة.

ثانياً : مجموعة تشتمل على قبائل ذات أصول نوبية، وأهمها الميدوب والتنجور. والميدوب هو اسم جبل يقع في الركن الشمالي الشرقي من دارفور على بعد 400 ميل من مدينة الخرطوم و350 ميلاً جنوب غرب بلده الدبه، وعرف سكان هذا الجبل باسمه، ويرجع جماعة الميدوب إلى أصل نوبى ويتكلمون لغة تشبه لغة النوبيين المقيمين على النيل، الأمر الذي يرجح هجرتهم من بلاد النوبة الشمالية إلى منطقة جبل ميدوب.

أما التنجور فقد جاؤوا من تونس واخترقوا بلاد "برنو" و"واداي" حتى وصلوا إلى دارفور، وبعد قدومهم اختلطوا بالسكان الأصليين، ونتج عن ذلك الاختلاط بين التنجور القادمين والداجو المقيمين في دارفور قبلهم مجموعة شعب الفور، والداجو – فى رأى بعض الباحثين – وهم أساساً عبارة عن جماعات قدمت من منطقة الواحات المصرية، ثم أصبحوا قبيلة كبيرة يعيش بعضها في دارفور والبعض الآخر في كردفان، ومن المعتقد أنهم من أقدم قبائل دارفور، بل وأنهم أول من أسس دولة فيها حكمت البلاد من القرن الرابع حتى القرن السابع الميلادي، وتستقر قبائل الداجو حالياً في شرق وجنوب شرق جبل مرة وتعيش جماعات منها في واداي، وجماعات أخرى في دار مسيرية في جنوب غرب كردفان، ويذكر بعض الباحثين أن الداجو أو التاجو قد ورد ذكرهم في مؤلفات الإدريسي وابن خلدون، وأن

---

[40]-عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 82.

[41]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص38.

مواطنهم الأصلية ربما كانت بين الكانم في تشاد وبلاد النوبة،[42] وهذا يعكس مدى التداخل والاختلاط بين القبائل كما يعكس اختلاف الآراء حول نشأة هذه القبائل والمناطق الأصلية التي قدمت منها.

ومن القبائل غير العربية الهامة في دارفور أيضاً، قبيلة التنجر التي جاء زعماؤها إلى حكم دارفور بعد الداجو، وهيمنوا على الحكم في الفترة من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر الميلادي، و يبدو أن القبائل المحلية أصابها الوهن والضعف، وأفلت من بين يديها زمام الحكم منذ القرن الثالث عشر حيث داهمتها جيوش كانم، وانقسمت السلطنة الدارفورية على يد الداجو إلى ثلاثة ممالك، وتركز وجود التنجر في واداي وجزء من دارفور.[43]

ثالثاً : مجموعة عناصر أفريقية قديمة ذات أصول نوبية أيضاً: وأولهم البرتي، وهم من أهم قبائل المنطقة الشرقية لدارفور، ويتمركزون حول منطقة مليط، وهم من أصول مختلطة ، وكانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلي في شمال الفاشر بسبب ضغط سلاطين الفور عليهم، وهناك مجموعة البرقو وأصلهم من سكان واداي وبرنو ويأخذون أحياناً اسم المراريت ربما لأنهم تزامنوا في الهجرة من واداي وبرنو مع المراريت، وربما للتشابه في بعض السمات والخواص خاصة المرفولوجية والثقافية[44].

رابعاً : مجموعة القبائل الغربية – غير العربية – وترجع أصولها إلى الأقاليم الجنوبية من ليبيا، ومن أقاليم تشاد وتشتمل على عناصر الفلاتة والميمة والبرنو والتكارنة والمراريت وغيرها ، والفلاتة من العناصر التي هاجرت إلى دارفور قادمة من أقصى جنوب الصحراء الكبرى من السودان الغربي، الممتد حتى المحيط الأطلنطي حيث بلاد نيجيريا وغانا ومالي وتشاد، وهم من العناصر الفولانية المنتشرة في أقاليم السافانا في نيجيريا الشمالية، وهم من القبائل الحامية المختلطة بالدماء العربية، وقد ساعدت قبائل الفولاني على نشر الإسلام في غربي أفريقيا، وكثير منهم كانوا يتوجهون إلى بلاد الحجاز لزيارة الأماكن المقدسة، ولكنهم كانوا يتمهلون أحياناً لعام أو بعض عام فيشتغلون في أراضي السودان في مجال الزراعة

---

[42]- المرجع نفسه، ص39.
[43]- المرجع نفسه، ص39.
[44]- المرجع نفسه، ص40.

والرعي، ثم يواصلون رحلتهم وقد يستقرون في السودان بما فيه دارفور بشكل نهائي قبل الذهاب للحج أو بعد عودتهم من زيارة الأماكن المقدسة.[45]

خامساً: مجموعة القبائل الأصلية أو القديمة : وجاءت إلى الجنوب من دارفور منذ وقت مبكر وهى قبائل المساليت ، وتامة ، والإرنجا ، ودار قمر والفور.

ومن الضروري أن نشير إلى، أن العرض السابق عن نشأة القبائل وتوزيعها في دارفور هو من قبيل الدراسة النظرية المجردة، والطريقة التي عرضنا بها المعلومات هي محاولة لإدراك شكل التكوينات البشرية في هذا الإقليم الكبير وأثارها على الأوضاع الحياتية والاجتماعية خاصة في الصراع القائم حالياً. ويمكن حصر ما قلناه في النقاط التالية:

1. الفور: يشكل الفور الجزء الرئيسي من سكان الإقليم ويتكلمون لهجات مختلفة ضمن نفس القبيلة الواحدة، ويطلق اسم الفور على سكان دارفور الأصليين تمييزاً لهم عن الوافدين عليها. وللفور فروع عديدة منها: كيرا، وكنجارة، والتموركا، والمسبعات، والتراكيت وغيرهم. ويوجد الفور في ولاية جنوب دارفور "نيالا" وفي ولاية غرب دارفور حيث يوجدون في "قارسيلا" ووادي صالح، وكاس. والنشاط الاقتصادي للقبيلة يتمثل في زراعة الذرة والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى تربية الأغنام والماشية والتجارة، ويهتمون بتلقي العلوم القرآنية، ومن عاداتهم أنهم يمتازون بالنظام التعاوني المتمثل في النفير (التوزي) كما يمتاز الفور كذلك بالمصنوعات اليدوية كالطاقية والمندولة (إناء يوضع فيه الطعام).

تعتبر هذه القبيلة من اكبر القبائل واسبقها ثقافة وتعليما وارتباطا بالإسلام في المنطقة، وتنتشر على وجه التحديد في منطقة "جبل مرة" والمناطق التي حولها. وقد أسس سلاطين الفور إمارة الفور الإسلامية واهتموا بالعلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية في عهد السلطان "علي دينار"، فكان يرسل الهدايا للبيت الحرام.

---

[45]- المرجع نفسه، ص40.

تمكن الأتراك من ضم دارفور للحكم التركي عام 1874م، وظل وضعها كذلك حتى الثورة المهدية، في العهد الانجليزي تم تهجير الأسر الكبيرة من المنطقة بالضغوط وتم إضعاف الإدارة الأهلية بصورة عامة.[46]

2. الداجو: كانوا يعيشون في جبل مرة، ويكونون جزءاً معتبراً من سكان المدينة الجنوبية. وتختلف لغتهم عن لغة الفور حيث تشبه لهجات سكان النيل الأبيض، من أقدم عناصر السكان بدارفور، والمتواتر أن "الداجو" أول من أسس دولة في منطقة جبل مرة ثم أزاحهم "الطنجور" عن وسط دارفور فاستقروا في مواطنهم[47]، كما أشرنا سابقاً.
3. البرقو: أصل القبيلة من دولة التشاد في منطقة "ودّاي" المتاخمة لمحافظة الجنينة، وقد بدأت هجرتهم للسودان عام 1910م، بقيادة السلطان "محمد ود مرة" الذي ساند المسلمين في معركة "دوني" ضد الفرنسيين، إلا أن أكثر الهجرات بدأت بعد ذلك نتيجة لبطش الحكومات التشادية. ويسكن البرقو في مناطق الجنينة، "هبيلا"، "خور"، "برنقا"، و"كرنيك" بولاية غرب دارفور، ويمارسون التجارة وتربية الأبقار ويمتازون بالصناعات اليدوية.[48]
4. الزغاوة: دخلت قبيلة الزغاوة السودان حديثا، عن طريق الحدود السودانية التشادية الليبية، وحينها واجهتها ضغوط الحروب وكادت تعصف بها، وجدت ضالتها في تحركها إلى السودان حيث توفرت لها الحماية والأمن بقيام دولتها الكبرى التي تضم جمهورية التشاد وغرب السودان، وفي سبيل هذا أخذت تُغير على القبائل تارة مع العرب وتارة أخرى مع القبائل غير العربية، وهذا هو احد عوامل اندلاع النزاع القبلي بين قبائل دارفور في الفترة الأخيرة. غير أن بعض المصادر تؤكد أن قبيلة الزغاوة كانت موجودة في "البجراوية" حتى سقوط دولة "مروي" عام 350م على يد "عيزنا الحبشي" فهي قبيلة سودانية أصيلة. وهي

---

[46]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص78.
[47]- المرجع نفسه، ص81.
[48]- المرجع نفسه، ص80.

من القبائل التي تهتم بالتجارة والزراعة، ويرعى الزغاوة الأغنام والضأن مع قليل من الإبل.[49]

5. المساليت: تقع أرضهم في منتصف الحدود الغربية لدارفور، وتعبُرها أربعة أودية هي: "اسيجا"، و"كاجما" من الغرب، و"باري"، و"ازوم" من الشرق، وتضم "دارجبل" و"الارنجة" اللتين تحدانها من الشمال. وتعتبر قبيلة المساليت من القبائل المشتركة بين السودان و التشاد وقد جاء تقسيم القبيلة في إطار المعاهدة التي وقعت بين الانجليز والفرنسيين عام 1920م. ومن فروع المساليت: بنقا، فكونق، كما نجد في عناصر المساليت، المسلات، ويسكنون إلى الغرب من البرقو والبرقد. النشاط الاقتصادي عند المساليت ممارسة زراعة الدخن والذرة والسمسم والفول السوداني والكركدي، كما يربون الأغنام والأبقار و الضأن والخيل والحمير.[50]

[49]- المرجع نفسه، ص80.
[50]- المرجع نفسه، ص ص 79 80.

المبحث الثاني: الامكانيات الاقتصادية في دارفور.

تمثل الظروف والعوامل الاقتصادية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات البشرية، حيث تعتبر الظروف المناخية و الإمكانيات الطبيعية المحدد الرئيسي لأي نشاط اقتصادي.

ولأن الاقتصاد هو محرك التنمية بكامل أشكالها، فكثيرا ما كان يمثل أهم نقطة خلاف بين مختلف الإثنيات والجماعات العرقية في دارفور.

وتأسيسا على ذلك، كان لزاماً علينا دراسة مختلف الإمكانيات الطبيعية للمنطقة وأثرها على نشاط الاقتصادي للسكان.

المطلب الأول: الرعي والثروة الحيوانية في دارفور.

مما لا شك فيه أن الحيوان وما يرتبط به من حركة التنقل والترحال، يمثل مركز الثقل في المجتمع الرعوي كحال إقليم دارفور، حيث أن حياة الرعاة في هذا المجتمع تعتمد على الحيوان اعتماداً يكاد يكون كلياً في معيشتها وأحوالها الاجتماعية[51].

وتقوم عملية الرعي أساساً على تربية الحيوانات المختلفة التي توفر للرعاة معاش حياتهم، فيتغذون من لبنها وسمنها ولحومها، ويستفيدون من جلودها في عمل الخيام والفرش والملابس، وهم يبيعون هذه الحيوانات عند الحاجة إلى المال فقط ويدفعون بها الديات والمهور، وتعتبر الماشية مقياس الثراء والغنى عند الرعاة، لذا كان الناس أول الأمر يحتفظون بها ولا يذبحونها إلا نادراً خاصة في جنوب السودان، ومع التطورات الحديثة ودخول النقود وتواجد السوق الحر، وما ارتبط به من ورود السلع الاستهلاكية الأجنبية دخلت الماشية أسواق التجارة وخضعت لقانون العرض والطلب.[52]

ويوجد نوعان من الحيوانات الرعوية في دارفور، النوع الأول: هو الحيوانات ذات الحافر مثل: البقر والأغنام الموجودة في جنوب الإقليم، حيث يمكن لهذا النوع من الحيوانات السير في المناطق المطرية، أما النوع الثاني: فهو الإبل وهي حيوانات ذات خُف لا تناسب المطر وتعيش في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، حول الآبار والوديان، وفى مناطق السافانا القصيرة، وترعى معها الماعز والأغنام أيضاً.

وعلى كل حال يمكننا تقسيم أحوال النشاط الرعوي في إقليم دارفور إلى :

---

[51]- سعيداني قضروفي فضي، **تراث جمهورية السودان**، في: http:\\ www.gadaref.netvb/showthread.php?، تاريخ الدخول: 02-03-2011، 13:12

[52]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص62.

النوع الأول: الرعي المرتحل، حيث يكون الرعاة في حالة حركة منتظمة مع حيواناتهم للبحث عن المراعى والمياه ويتخذون في ذلك طرقاً (مراحيل) تربط بين أماكن المياه والمراعى، ولكل قبيلة أو مجموعة من القبائل حق تقليدي مكتسب منذ أزمنة بعيدة في سكن واستعمال ما يعرف بالدار أو مكان الاستقرار، وحق آخر هو السير في مراحيل ومناطق رعى معينة، ورأس مال هذه الجماعات الرعوية المرتحلة هي الحيوانات ومنتجاتها بالطبع[53].

النوع الثاني: شبه الرعي المرتحل، حيث يكون جزء من القبيلة في دار المجموعة ويتحرك الباقي مع الحيوانات في البحث عن مراع أخرى وعن الماء، ويعمل بقية أفراد القبيلة غير المرتحلين في عدة نشاطات إنتاجية أخرى أهمها الزراعة[54].

النوع الثالث: هو "النقلة" ويُعّد مرحلة انتقالية متطورة إذ أنه يتعلق بالمجموعات المستقرة، والتي تتخذ الزراعة نشاطاً أساسياً لها، بينما يمثل الرعي النشاط الثانوي في حياة هذه المجموعات.[55]

ويساهم إقليم دارفور بحوالى45 % من صادرات السودان – باستثناء الصادرات البترولية – وتفصيليا حوالي 22 % من صادرات السمسم، و15 % من صادرات الماشية واللحوم، و 5 % من صادرات الصمغ العربي، و9 % من صادرات الكركدية وحب البطيخ.

المطلب الثاني: أثر سقوط الأمطار وندرة المياه على النشاط السكاني.

لا شك أن الماء هو أساس وجود أي نشاط حيوي، سواء أكان بشرياً أو حيوانياً في أي مكان أو زمان، وهذا بالطبع ينطبق على إقليم دارفور، هذا الإقليم الذي يعتمد اعتماداً يكاد يكون كليا على مياه الأمطار كمصدر أساسي للزراعة والرعي ومياه الشرب بسبب البعد عن نهر النيل.

شمال دارفور مكان تستوحش منه النفس، فهو ارض ذات طبيعة قاسية في الأصل: سهول رملية واسعة، وجبال ناتئة وشرائط موسمية من الخضرة تسترخي على طول المجاري المائية الموسمية النادرة جداً. ويمكن أن تكون قرية على مسافة يوم سفر من القرية المجاورة. ويؤخذ كل مكان بالحسبان مهما كان متواضعاً، فبئر محفور باليد

---

[53]- المرجع نفسه، ص ص 62 63.
[54]- المرجع نفسه، ص63.
[55]- المرجع نفسه، ص63.

في مجرى نهر جاف، يمكن أن يشكل الفرق بين الحياة والموت، في ترحيل قطيع من الجمال من وديان وسط دارفور إلى المراعي عند أطراف الصحراء.[56]

وينتقل البدو مسافة 300 ميل أو أكثر، مرتين في السنة كما اشرنا سابقا في السنوات الماطرة استثنائياً، أو الجافة بشكل غير عادي.

دارفور موطن لنحو ستة ملايين شخص. وهناك موسم ممطر واحد فقط يستمر من جوان إلى سبتمبر تقريباً، يحمل عواصف مطرية موسمية إلى الشمال المجدب وهطولا منتظما للمطر عبر الجنوب المروي بالآبار. وأفضل الزراعات هي في الحزام الأوسط، خصوصا حيث تجري الأنهار الموسمية الكبرى، من جبل مرة. ولكن حتى في المنطقة الشبه الصحراوية هناك فجوات تتجمع فيها مياه الأمطار حيث يمكن زراعة الذرة السودانية[57].

يقع وادي "سخوما" وهو واحد من مجاري المياه الموسمية النادرة، التي تتجه شمالاً من هضبة دارفور الوسطى نحو الصحراء. ووادي "هوار"، وهو آخر مجرى مياه موسمي قبل الصحراء وأكثر بعداً إلى الشمال، هناك أيضاً وديان جنوب "كتم" التي تمضي إلى المقاطعات في جنوب غرب دارفور. توجد بحيرة تعرف بـ "راحاد جنيد" بالعربية، أو "جنيك" بالزغاوة، وبدأ في عام 1967 أو 1968 قتال في هذه البحيرة بين الرعاة "الزغاوة" والعرب، وغالبيتهم الكبرى من "الرزيقات"، وقد كان سبب الخلاف سرقة حيوانات مقتناة[58].

ومن الملاحظات الهامة، أن كمية سقوط المطر على إقليم دارفور تختلف من عام إلى آخر زيادةً ونقصاناً، وتكون غزيرة في جنوب الإقليم وتقل كلما اتجهنا نحو الشمال، وفضلاً عن ذلك فإن مواعيد سقوط الأمطار تختلف من عام إلى آخر، وهذا يؤثر حتْماً على حجم ومكان النشاط الحياتي في هذا الإقليم الكبير[59].

المطلب الثالث: الثروة المعدنية.

تمتلك دارفور ثروة معدنية هائلة، يأتي على رأس هذه الثروة البترول، وكانت عمليات استكشافه قد بدأت في السودان منذ الخمسينات. ويوجد البترول في المناطق والأحواض، وتتوفر كميات ضخمة منه في المناطق الممتدة من وسط السودان حتى حدوده الغربية، بما في ذلك مناطق جنوب دارفور، جنوب كردفان، وشمال بحر

---

[56]- جولي فلينت وألكس دي فال، مرجع سابق، ص17.

[57]- المرجع نفسه، ص22.

[58]- المرجع نفسه، ص ص 24 25.

[59]- عبد النعيم ضيفي عثمان، **إقليم دارفور كما رآه التونسي**، جامعة القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص 16.

الغزال، يقدرها البعض بأكثر من 2 بليون برميل، ويقدرها آخرون بعشرات المليارات، وكان البترول معروفا وجوده في باطن أراضي منطقة دارفور منذ وقت مبكر، وكانت الإدارات الأمريكية مثل مجلس الأمن القومي، ووزارة الداخلية، ووكالة الاستخبارات على علم دقيق بالأبحاث الجيولوجية التي أُجريت عن دارفور في جامعة برلين بألمانيا، في عقد التسعينات من القرن الماضي تحت إشراف البروفسور" كلتش "، والتي تمت حول الجزء الشمالي الغربي من السودان قرب مناطق المفصل الحدودية بين السودان ومصر وتشاد، وأكدت أحدث الأبحاث، على عمق الطبقات الجيولوجية في وسط السودان وبُعدها في التاريخ، كما دلت على أن التراكيب الجيولوجية لأراضى السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل المناطق البكر في العالم المحملة بالبترول المرتفع الجودة، ويوجد البترول السوداني المكتشف حتى الآن في مديريات النيل الأزرق، وأعالي النيل، وبحر الغزال، ودارفور، وكردفان، ويعتبر إقليم دارفور واحد من أهم مناطق وجود البترول الخام في السودان، وتتوزع ثروة هذا الإقليم في مساحة قدرها 52 ألف كيلومتر مربع[60]، ويمكننا متابعة مناطق تواجد الثروة البترولية أو النفطية في دارفور والسودان في الخريطة الخاصة بذلك الواردة في نهاية الدراسة.[61]

ومما يؤكد على حقيقة وجود البترول بكميات وفيرة في دارفور، هو اكتشافه بكميات كبيرة في أماكن مجاورة لدارفور، في الجنوب تقوم باستغلاله في السنوات الخمسة عشر الأخيرة شركات من دول جنوب شرق آسيا (الصين، الهند، ماليزيا)، ومما يؤكد أيضاً على احتمالية توفر البترول في دارفور بكميات كبيرة استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق تشاد المجاورة لدارفور مباشرةً، والذي تقوم على استغلاله الشركات الغربية خاصة الأمريكية، التي مدت خط أنابيب ضخم لنقله إلى مناطق التصدير على المحيط الأطلنطي، وهناك شركات صينية تعمل في جنوب دارفور الآن.[62]

ويوجد في دارفور أيضاً، معادن كثيرة ذات قيمة اقتصادية عالية يأتي في مقدمتها اليورانيوم الذي يوجد في السودان في مناطق جبال النوبة بجنوب كردفان، وفى منطقة حفرة النحاس بجنوب دارفور، وتحصل شركة Minex الأمريكية على ترخيص للكشف واستخراج اليورانيوم في دارفور في مساحة بلغت 48 ألف كم2 عام

---

[60]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص78

[61]- أنظر الملحق رقم 2

[62]- Mathias Strobel, « soudan : pétrole et Darfour », **le dessous des cartes,** arte, Paris, France, 2009, p4.

1979م، كذلك يوجد النحاس بتركيز عالٍ في تسريبات منطقة حفرة النحاس بالإقليم، كما تتوفر في شمال دارفور كميات من الحديد، الذي تبلغ نسبة نقاء المعدن فيه من 80 إلى 90 % ، ويقدر الاحتياطي الموجود منه بحوالي 10 مليون طن، كذلك يوجد معدن الزنك في الشمال مختلطاً مع معادن أخرى كالحديد والرصاص، ويوجد أيضا معدن الذهب في منطقة حفرة النحاس وتعمل في إنتاجه شركة Arab Mining Company Ltd.، كذلك توجد معادن أخرى في دارفور كالنيكل والحديد والبوكسيت وغيرها.[63]

أما على صعيد الموارد، فإن دارفور يعد إقليما جد غني بثرواته الطبيعية. إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس، كما ينتج بالمشاركة مع إقليم كردفان المجاور ما يقرب من خمس إنتاج العالم من المصمغ العربي. والاهم من ذلك أن الإقليم غني بخام اليورانيوم، وهو الخام الذي يعد عصب أي برنامج نووي سلمياً كان أو عسكرياً، ويشار هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة عن مكتب الكونغرس بخصوص الشأن السوداني، قد أكدت اكتشاف اليورانيوم خلال السنوات القليلة الماضية في مناطق جبال النوفة، حفارات، وكردفان، بالإضافة إلى إقليم دارفور. وفق كل ذلك فقد توالت الاكتشافات النفطية بدارفور منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث بات الإقليم يشكل بالفعل منطقة غنية بذلك المورد الاستراتيجي عظيم الأهمية. ولعل من آخر الاكتشافات في هذا الصدد ذلك الذي أعلنت عنه الحكومة السودانية في عام 2005 من أن شركة ABCO (التي تمتلك شركة Cliveden السويسرية 37% من أسهمها) قد بدأ التنقيب عن النفط في دارفور بعدما أظهرت الدراسات الأولية وجود كميات هائلة من الخام بالإقليم.[64]

ومما لا شك فيه، أنه بعد عرض الإمكانات الاقتصادية الهائلة لإقليم دارفور، ليس غريباً أن يكون مطمعاً للقوى الرأسمالية الغربية التي ساهمت في تضخيم أزمة دارفور وجعلت منها قضية تشغل الرأي العام الدولي، بل وتدفع تلك القوى الأمم المتحدة إلى التهديد بفرض عقوبات على السودان كمدخل للسيطرة على الثروات المتوفرة فيه خاصة في دارفور والجنوب، وإبان اشتداد الأزمة في شهر أوت عام 2004 أكدت جريدة "الجارديان Gardian" البريطانية أن " النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية لأي غزو للسودان". وقد اتهمت الحكومة السودانية دولاً أجنبية بالسعي للتدخل

---

[63]- المرجع نفسه، ص ص 79 80.

[64]- Idem, p6.

في دارفور ودعم المتمردين فيه بهدف السيطرة على ثروات هذا الإقليم وغيره من باقي أنحاء السودان .[65]

وكخلاصة لما جاء في هذا الفصل، يمكن القول أن منطقة دارفور تتميز بظروف طبيعية قاسية و هشاشة بيئية كبيرة، مع العلم أن سكانها يعتمدون أساسا في تغذيتهم على الزراعة. إضافة إلى ذلك يوجد في دارفور قبائل كثيرة مختلفة اللغات و الأعراق.

يمكن القول أيضاً، أن الإقليم يتمتع بخزان من الثروات الطبيعية، متمثلة في البترول – بنزين العلاقات الدولية– واليورانيوم. مما قد يترك أن يعيش الإقليم لعنة هذه الثروات، جراء الأطماع الإقليمية والدولية.

الفصل الأول: أسباب النزاع في دارفور.

تأتي محتويات هذا الفصل كوصف للظاهرة محل الدراسة (النزاع القائم في دارفور)، من خلال محاولة الكشف عن المؤثرات الحالية المؤججة للنزاع والعوامل المغذية له من جهة، ومن جهة ثانية محاولة التعرف على الأطراف المتنازعة الداخلية منها، والجهات الأخرى الإقليمية والدولية ذات الصلة؛ والمواضيع محل التناقض وعدم التفاهم. ثم تعرج الدراسة إلى فحص البعد المؤسساتي للنظام المركزي في الدولة

---

[65]- جوابي مراد، **أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009–2010، ص 123.

السودانية، وعلاقته بالنزاع من ناحية القدرة على ضبطه أو العجز في التعاطي الايجابي معه.

في الواقع، إن تفاقم مشكلة دارفور في السنوات الأخيرة يرجع إلى أسباب مختلفة وعوامل متعددة داخلية وخارجية، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي: فيما تتمثل هذه الأسباب؟.

ومن هذا المنطلق سوف نعرض بالتفصيل في هذا الفصل لأهم هذه العوامل والتي قسمناها إلى ثلاث مباحث، الأول سيمس العلاقات الإثنية–الاجتماعية كدراسة أفقية. الثاني، سيتطرق إلى علاقة نظام الحكم بالشعب كدراسة عمودية. أما الثالث، سيتمثل في البعد العابر للحدود كدراسة أمنية (مدى تأثير الصراعات المجاورة على النزاع في دارفور).

المبحث الأول: العلاقات الإثنية–الاجتماعية. (دراسة أفقية)

يعتبر إقليم دارفور صورة مصغرة من السودان، بما يتضمنه من تنوع عرقي واجتماعي و قبلي (مجتمع دارفور يتكون من قبائل عددها يزيد عن 70 قبيلة، وإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها 145 قبيلة، بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول أفريقية)–كما سبق وأن أشرنا في الفصل التمهيدي–، مما أدى هذا التنوع إلى سلسلة من الصراعات القبلية التي أدت إلى نشوب معارك دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم. و كانت أخطر هذه الصراعات و أكبرها تلك التي حدثت أواخر الثمانينات و التي أخذت طابع العرب و الزُرقة العرب و الغور، و في نهاية التسعينات بين المساليت و العرب. ولكن هل ينبغي لنا أن نقتصر على شرح وتحليل هذه القضية على أساس المنازعات القبلية والعرقية فقط؟.

للإجابة عن هذا التساؤل قسمنا مبحثنا هذا إلى مطلبين اثنين، الأول: تمثل في الصراع بين المزارعين والرعاة والذي سنتطرق إليه لمحاولة فهم مدى مساهمة الجانبين في إذكاء الصراع الحالي، ويتمثل المطلب الثاني في التعريف بالتشكيلة القبلية لأطراف النزاع وكذلك تقديم بطريقة موجزة الجهات الفاعلة في الصراع الدارفوري.

المطلب الأول: الصراع بين المزارعين و الرعاة.

أدت عوامل مختلفة إلى زيادة الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية في دارفور، ومن هذه العوامل أن السلطات المحلية لم تعد تتابع حركة المراحيل[66] الموسمية، كما لم تعد تهتم بتخطيط مسارات الترحال قبل وصول القبائل الرعوية إلى المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الإقليم، مما جرَّ لزيادة حالات التعدي والصدام المباشر والمسلح بين الرعاة والمزارعين، بالإضافة إلى عامل البيئة الذي ساهم هو الآخر في إذكاء الصراع.

لقد كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة. ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع اختلال البيئة الطبيعية بموجات جفاف الساحل، ووجدت هذه القبائل فجأة المراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتها، وبجفاف 1971 بدأت هذه المجموعات تتجه نحو الجنوب والغرب، وقد شكل دخول الرعاة الكثيف ديار الزراعيين والمستقرين ضغطاً عالياً أخلَّ بالبيئة الطبيعية من جانب، ومن جانب أخر أثار مشاعر أهل الديار المستقرة، التي لم تتسع لاستيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية والحيوانية والتي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى إلى حروب قبلية.[67]

وبسبب مشكلات المياه، والرغبة في إيجاد مناطق للرعي نشأت النزاعات والصراعات بين قبائل الفور الزراعية وبين القبائل الرعوية مثل الرزيقات من قبائل البقارة القاطنة في جنوب دارفور. وحياة الرعاة من البقارة خشنة وتعتمد على الترحال لأنهم في فصول الجفاف يرتحلون بماشيتهم نحو الجنوب كما أشرنا في الفصل التمهيدي، ويعودون في فصل الشتاء إلى الشمال، وكان الفور يروا أن الأراضي التي ينزل فيها الرزيقات مِلكً لهم، وبالتالي فإن عليهم أن يدفعوا ضرائب عن فترة إقامتهم فيها، وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وأدى هذا إلى قيام صراع طويل بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الإقليم بحثاً عن الماء والكلأ من جانب، وبين المزارعين الذين قد تتعرض مزارعهم لانتهاكات الرعاة من جانب آخر، وبخلاف رعاة البقر من بقارة جنوب دارفور هناك رعاة الإبل الذين

---

[66]- تعريف المراحيل أو المرحال: أنه الطريق أو المسلك الخاص بالمواشي بمختلف أنواعها أو أعدادها.

[67]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 88.

يستوطنون شمال هذا الإقليم، وينزلون أو يغيرون أحياناً على مناطق تواجد قبائل الفور الزراعية حول جبل مرة.[68]

ولقد أدت ظروف الصراع بين القبائل غير العربية، خاصة الفور والمساليت من المزارعين وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب، التي عزَّ عليها المرعى وضاق المرحال إلى تراكم إحساس لدى العقل العربي البدوي في دارفور، بأنه شخص غير مرغوب فيه (persona no grata) ومطلوب منه أن يخرج من دارفور، بينما تراكم لدى مجموعة القبائل غير العربية (الزرقة) اعتقاد موازنٍ، أن هناك خطة مدبرة لاستئصاله.[69]

ومنه نشأت في كثير من الأحيان، اشتباكات بين البدو الرحل الحريصين على حفظ مواشيهم، والمزارعين لحماية محاصيلهم خلال الهجرة الموسمية بين الشمال والجنوب. واتسم تاريخ دارفور منذ خمسينيات القرن الماضي، بالصراعات القبلية المسلحة بين الرعاة والمجتمعات المستقرة (المزارعين)، نذكر عددًا منها خاصة تلك التي دمرت دارفور:

---

[68]- المرجع نفسه، ص89.

[69]- لباقر العفيف، **ما وراء دارفور الهوية والحرب الأهلية في السودان**، ترجمة محمد سليمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2006، ص 21.

الجدول رقم (02): النزاعات (القبلية) في دارفور 1957-2006م: الأطراف والأسباب

المصدر: د.عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دارفور إلى صراع القوى العظمى.(بتصرف)[70]

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1957	الميدوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل
1969	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1974	الزغاوة ضد البرقد	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1980	رزيقات الشمال، أم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة والبرقد والداجو والفور	الرعي والماء، سرقة حيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، تحامل عنصري وإخضاع سياسي
1990	القمر ضد الزغاوة	دخول أراضي، سرقة حيوانات
2001	الرزيقات ضد الزغاوة	تحامل عنصري، أسباب سياسية
2004	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي والماء، أرض
فيفري 2005	الداجو والمسيرية	التمرد
ديسمبر 2005	قبائل محلية برقد، مسيرية مسبعات وداجو	التمرد والأرض
يناير 2006	برقد رزيقات ترجم	التمرد
يناير 2006	الفلاتة والهبانية مساليت المهادي والرزيقات	الأرض والتمرد
15 فبراير 2006	الزغاوة كلمتي والدينكا	نهب مسلح

وقد أدى عامل الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والرعوية في دارفور خاصة خلا العقود الثلاثة الماضية بفعل الجفاف والتصحر، إلى تدهور حال المراعي والمسارات التي كانت تحمي اتجاهات الرعاة من الشمال إلى الجنوب، مما أدى إلى انفجار الصراع الذي تحول تلقائيا إلى صراع قبلي[71].

[70]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 93 94.
[71]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 93.

واستغل الإعلام الغربي، أحداث الصدام في دارفور أحسن استغلال، وأرجع أسباب الأزمة إلى مشكلة العنصرية والتمييز بين العرب والأفارقة، وأن الحكومة السودانية ساندت جانب العرب ضد القبائل الأفريقية.[72]

وهناك بعض الباحثين مثل البروفسور دفع الله الحاج يوسف[73] من يرى: "أن القول بأن الصراع الذي يجرى الآن في دارفور، هو صراع بين قبائل عربية وأخرى أفريقية قول لا أساس له من الصحة" ، حيث أن جُلّ النزاعات التي وقعت في دارفور في الفترة الممتدة مابين عام 1930 و عام 2002م والتي بلغ عددها 46 نزاعاً، كانت مابين القبائل العربية، أو بين القبائل الأفريقية، و قليلة هي تلك النزاعات التي كانت بين طرف عربي وآخر إفريقي.[74]

خاصةً وأن في الأزمة الحالية، نجد أنه من الصعوبة أن نفرق بين قبيلة عربية وأخرى غير عربية مشتركة في الصراع، حتى أن المتمردين في دارفور فيهم عرب وغير عرب، بل إن بعض المتمردين الذين هاجموا بعض مناطق جنوب الإقليم كانوا من العرب، فالذين هاجموا مدينة "برام" التي يقطنها عرب بني هلبة مثلاً، كانوا من عرب الرزيقات، مما يؤكد مرة أخرى أن قضية دارفور ليست كما تدعي الأوساط الغربية قضية تطهير عرقي أو إبادة جماعية للعنصر الإفريقي، خاصة وأن عمليات السلب والنهب والقتل لها جذور تاريخية.[75]

والخلاصة، أن النزاع الدائر حالياً ليس صراعاً عنصرياً بين القبائل العربية والقبائل الأفريقية. فإذا كان الجنوبيون في حربهم ضد الشماليين قد استنفروا العالم في حربهم هذه باسم الدين، فإن هناك رغبة شديدة تدفع الدول الكبرى إلى جعل الصراع الدارفوري صراعا اثنيا قبليا[76]. و في هذا الصدد يؤكد Roland Marchal على عدم الخلط بين مجرد التمييز بين الزرقة أي (أفارقة سود) وبين العرب كأساس للصراع الحالي. وإنما هو نزاع له العديد من الأسباب . الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . منها الخلاف بين المزارعين الأفارقة والرعاة العرب[77].

المطلب الثاني: التشكيلة القبلية لأطراف النزاع

---

[72]- المرجع نفسه، ص 94.

[73]- رئيس اللجنة السودانية لتقصى الحقائق في دارفور.

[74]- المرجع نفسه، ص94.

[75]- Noémie Lichon, op cit, p 20.

[76]- دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 45.

[77]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 98.

يعود صنع فصول أحداث النزاع في إقليم دارفور، إلى أطرافٍ عدة متداخلة من حيث التركيبة الإثنية أو الاجتماعية (عربي/إفريقي، رعاة/مزارعين)، وبالرغم من أنه لا يمكن حصر كل الأطراف ذات الصلة بالنزاع، كون أنه من الصعب ضبط عدد وتوجهات الجماعات والحركات المتمردة ضبطاً دقيقاً منذ اندلاع النزاع، حيث توجد أكثر من 19 حركة مسلحة تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في دارفور[78]، كما أن معظم الحركات المسلحة شهدت العديد من الانقسامات في داخلها وخاصة بين القادة الميدانيين، وهذا راجع لعاملين أساسين:

العامل الأول: هو هشاشة التجربة الميدانية والسياسية لهذه الحركات، فقد نشأت أغلبها مع بداية النزاع ولم تكن موجودة ككيانات سياسية منظمة قبل ذلك؛ أما **العامل الثاني:** يتمثل في سياسة التشتيت (Divide and Role) المتبعة من قبل الحكومة، وذلك بإتباع أساليب الترضية لطرف على حساب آخر بين أطراف الحركة الواحدة، وهذا الأسلوب برعت فيه الحكومة المركزية من خلال تجربتها مع حركة التمرد في الجنوب، والتي استطاعت أن تشقها في أكثر من مرة[79].

وقد قسمنا هذه الحركات رغم تعددها إلى الحركات التمردية التي تمثل الأفارقة، وأخرى التي تمثل العرب، (لم يتم اعتماد العرقية في التقسيم، ولكن تم بطريقة منهجية لتوضيح الفرق بين الحركتين)، ومن أهم الفصائل نجد:

الفرع الأول: الحركات التمردية التي تمثل الأفارقة

في فيفري 2003، عندما تفجرت المأساة الحالية في دارفور كان هناك فقط حركتان للتمرد، وهي حركة / جيش تحرير السودان (حركة تحرير السودان M/ALS) وحركة العدل والمساواة (MJE). ومنذ ذلك الحين، انقسمت هاتين الحركتين إلى عدد كبير من الفصائل المتناحرة.

اليوم هناك ما يقرب خمسة عشر جماعة مسلحة، منبثقة من حركة العدل والمساواة أو حركة تحرير السودان[80]. ومنه سيتم التفصيل بإيجاز في كل واحدة منهما:

- حركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان: أسسها "عبد الواحد نور" في عام 1992، عندما كان هذا الأخير يدرس القانون في جامعة الخرطوم، تعتبر هذه الحركة ذات أهمية في عدد الفصائل. وهي تطالب بدولة ديمقراطية، حرة،

---

[78]- صلاح الدين عبد الرحمن دومة، **أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية**، ط1، الخرطوم، الطابع جي تاون، 2006، ص23.

[79]- محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، غريان، ليبيا، 2008، ص29.

[80]- بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 249.

وفيدرالية علمانية، التي يكون فيها جميع المواطنين متساوون بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، والتقاليد السياسية والثقافية. حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان منقسمة الآن إلى ثلاث مجموعات تتكون أساساً من الفور، وتنشط أساساً على سفوح جبل مرة في وسط دارفور[81].

- الحركة من أجل العدل والمساواة (حركة العدل والمساواة MJE): يقودها "خليل إبراهيم"، يعتبر من قبيلة الزغاوة ذات الصلة "بإدريس ديبي" الرئيس التشادي، الحركة من أجل العدالة والمساواة مشهورة بأن لها فكر إسلامي. وعلى الرغم من نفي ذلك من قبل حركة العدل والمساواة والترابي، فإن الحركة متهمة في أن لها صلة بحسن الترابي[82]. هذه الحركة تتكون فقط من الزغاوة[83].
- حركة تحرير السودان -- فصيلة ميني ميناوي (MLS-MM): بقيادة السيد ميناوي، هذه الفصيلة هي منفصلة عن حركة تحرير السودان الأصلية في نوفمبر عام 2005. كان ميني ميناوي يحتل وظيفة رئيس الجهة العسكرية لحركة جيش التحرير قبل فصله من طرف الزعيم السياسي عبد الواحد. تتألف هذه الفصيلة كلياً من الزغاوة (وهي المجموعة العرقية التي ينتمي إليها ميناوي) وهو الوحيد الذي وافق على التوقيع على اتفاق "أبوجا للسلام". وعقب هذا الاتفاق "ميني ميناوي" تم تعيينه مستشاراً للرئيس السوداني بشأن دارفور[84].
- التحالف الديمقراطي الفيدرالي للسودان(ADFS): ويرأسه "أحمد إبراهيم دريج"، هذه الحركة ليست فصيلة منشقة عن حركة العدل والمساواة أو جيش تحرير السودان على عكس معظم الجماعات المسلحة الأخرى[85].
- حركة تحرير السودان الاختيار الحر(MLS-libre choix): يرأسه السيد "عبد الرحمن موسى" وتتألف حصراً الحركة من ممثلي القبائل الصغيرة في دارفور

---

[81]- عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 65.

[82]- حسن عبد الله الترابي، من مواليد 1932 في كسلا هو رجل سياسي وديني سوداني. ولد الترابي في كسلا على الحدود مع اريتريا في عام 1932 .والده هو شيخ الطريقة الصوفية، وهو إسلامي وزعيم سابق لجماعة الإخوان المسلمين.

[83]- لمرجع نفسه، ص 66.

[84]- جميلة سي قدير، **الدولة القومية والنزاعات العرقية في أفريقيا دراسة حالة: السودان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دون سنة النشر، ص101.

[85]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 127.

مثل: قبائل التنجر و الداجو. وكان عبد الرحمن موسى المتحدث السابق باسم حركة تحرير السودان "نور عبد الواحد" لمفاوضات "أبوجا"، وقد أيدت هذه الفصيلة الصغيرة اتفاق السلام، ومنه عين زعيمها عبد الرحمن موسى وزيراً للدولة[86].

الفرع الثاني: الجنجويد ممثلي العرب

الجنجويد مصطلح يعني "خيالة مسلحين ببنادق كلاشنيكوف". تتكون هذه الميليشيات من القبائل العربية الموجودة في التشاد ودارفور. ظهروا في فترة الحرب الأهلية الأولى في دارفور في عام 1986. هم خلفاء ميليشيات القبائل العربية السابقة، "المرحلين" التي كانت موجودة منذ فترة طويلة. ويعتبر "موسى هلال" زعيماً لهم. تساهم هذه الميليشيا "الموالية للحكومة" في الكفاح منذ بداية النزاع إلى جانب القوات المسلحة السودانية ضد المتمردين[87].

المبحث الثاني: علاقة نظام الحكم بالشعب (العوامل السياسية، الاقتصادية)

الذي جعل حركة التمرد في دارفور، تبلغ هذا الحد من العنف، هو أن الحكومة استهانت بها أول الأمر، واعتبرتها عملية بسيطة خارجة عن القانون، وانشغلت الحكومة بمشاكل حربها وصراعها وتفاوضها مع الجنوب، ووصفت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق، وأخطأت في إدارة الأزمة سياسياً وإعلامياً، ولم تشرك في حلها في البداية قوى المجتمع السوداني المعارض وأصحاب المشكلة أنفسهم، ولما أصبحت المفاوضات الجارية في "نيفاشا" بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على وشك أن تنتهي . حيث تحقق لأهالي الجنوب بموجبها كيان ذاتي وإمكانات اقتصادية معتبرة، ونصيب من الثروة والسلطة . تطلع زعماء حركات التمرد في دارفور والمسلحين منهم إلى إحراج الحكومة، وإرغامها على الدخول في محادثات

---

[86]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 105.
[87]- المرجع نفسه، ص106.

مماثلة معهم للحصول على نفس الميزات التي سيحصل عليها الجنوبيون، وإسماع صوتهم وشكواهم للعالم حتى يتعاطف مع قضيتهم[88].

ويرى بعض المحللين السياسيين في الشأن السوداني أن ما كان من خلافات سياسية في صفوف حكومة ثورة الإنقاذ . وانقسام الحزب الحاكم إلى حزبين هما حزب المؤتمر الوطني، الذي استمر حاكماً للسودان بزعامة عمر البشير، وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي . قد ساعد على تأزم الوضع السياسي في إقليم دارفور بدرجة كبيرة، ذلك لأن معظم القيادات الشابة وبعض زعماء القبائل في الإقليم، كانوا من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الترابي، أي أن زيادة تأزم المشكلة يرجع إلى تأثير الترابي على حركات التمرد التي كان على علاقة مباشرة مع بعض عناصرها، وربما كان لذلك صلة بعملية اعتقاله لعدة شهور، ولقد اشتد الصراع في دارفور بشكل متزامن مع فترة سجن الترابي الذي يقال أنه ساعد المتمردين لإحراج حكومة البشير، وليؤكد وجوده على الساحة السياسية في السودان، ويشير رئيس جمهورية السودان عمر البشير أن هناك قرائن ومعلومات تشير إلى أن لأنصار الزعيم الإسلامي حسن الترابي – الذي ظل معتقلاً حتى منتصف عام 2005 . دور في تضخيم مشكلة دارفور، مع أن الترابي ينفي دائماً عن نفسه هذا الاتهام[89].

لقد شهدت دارفور وعبر تاريخها، العديد من الصراعات لأسباب تتعلق في معظمها بالمنافسة على الموارد الطبيعية في المنطقة، و تزايدت المنافسة على الأراضي والمياه في منطقة مسها منذ السبعينات الجفاف. هذا التنافس الشديد قوض التوازن الهش بين الجماعات، مما أدى إلى زيادة الصراعات بين قبائل المزارعين السود (الفور العرقية والزغاوة والمساليت)، ومجموعات من الرعاة الرحل، معظمهم من العرب. كما هو موجود في جميع أنحاء منطقة الساحل. وقد استحال التعايش بين الرحل والمزارعين في دارفور منذ منتصف السبعينات بسبب تدهور البيئة.[90]

---

[88]- د ذ ك، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية**: تاريخ الدخول: 23-02-2011، 17:17.
http:\\ www.moqutal.com/openshattle/behoth/siasia2/dqrfur/sec05doc.cvt.htm،

[89]- معتصم عوض، **النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور**. مركز دراسات حقوق الإنسان، في: http:\\
www.cihrs.org/arabic/newssystem/articles، تاريخ الدخول: 29-01-2011، 14:08.

[90]- Fraçois grinwald, **la crise du darfour états des lieux, états des enjeux,** revue diplomatie(affaire stratégie et relation international) , juillet-aout 2007, p64.

سنشير في هذا المبحث إلى العوامل السياسية والاقتصادية كدراسة تحليلية عمودية أي علاقة المركز بالمحيط.

المطلب الأول: العامل السياسي

ارتكبت النخبة السياسية، التي حكمت السودان منذ الاستقلال خطأً منهجياً، عندما أهملت أو تجاهلت القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية/الجهوية والإثنية ومطالبها.

حيث تجاهلت الحكومات المتعاقبة، العمل على تبني مشروع حضاري يعلي من شأن الدولة ويجعلها مرجعية وحيدة لكل السودانيين، بصرف النظر عن العرق أو الدين أو اللغة. وهو ما كرس العرق كمرجعية، لمن انحدر منهم تعدد الأعراق والمرجعيات وهو ما ظهر جلياً في دارفور[91].

ولقد عبر عن هذا الاتجاه التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية في 24 أوت 2004، يرى "...أن مشاكل السودان ناشئة في الأساس عن تقصير الحكومات السودانية المتعاقبة أو إخفاقها في بناء الأمة السودانية على أساس مبدأ المساواة والمواطنة، الأمر الذي غذى روح الهويات الفرعية (إثنية وقبلية) وطورها لتصبح هويات سياسية، بدل أن تبقى في دائرة التنوع الثقافي للمجتمع، معنى ذلك كله بلغة السياسة هو أن يصبح التمييز سمة من سمات الحكم وقاعدة من قواعده.[92]

وعلى أساس ذلك، كان للحكومة دور في تهميش إقليم دارفور، فحسب التقارير يعاني الإقليم من عدم وجود بنية تحتية (infrastructures) ومن المشروعات الاستثمارية، ومن إهمال التنمية الصناعية والزراعية والحيوانية، فضلاً عن التنمية البشرية، وانتشار البطالة خاصةً في ظل التعداد السكاني الذي يتسم به إقليم دارفور، وهو ما أدى بالشباب للانحراف والانخراط في التنظيمات المتمردة.[93]

إضافةً إلى، أنَّ تسليح الميليشيات في دارفور من قبل الخرطوم لم يكن جديداً، ففي الثمانينات قام الرئيس الوزراء السابق "صادق المهدي" خلال الحرب الأهلية الطويلة

---

[91]- Idem, p5.

[92]- د ذ ك، **ما هي أسباب أزمة دارفور؟**، في: http:\\ www.alhewar.org/debat/show. art.asp? aid-193694، تاريخ الدخول: 23-02-2011، 12:30.

[93]- على محي الدين داغي، **قضية دارفور في السودان**. منظمة عائدي لحقوق الإنسان، في: http:\\ www.imsomline.net/articles/2007، تاريخ الدخول: 07-12-2010، 10:04

بين الحكومة والمتمردين الجنوبيين بقيادة "جون قرنق" بتسليح "المرحلين". هذه الميليشيات البدوية من "كردفان" تم تجهيزها للقيام بحرب بالوكالة في جنوب الحدود بين الشمال والجنوب، حيث كانت تميل إلى استهداف المدنيين. من جهة أخرى، كانت الحكومة السودانية تستخدم أيضا عدداً من رجال الميليشيات من الجنوبيين، الذين قتلوا المدنيين في الجنوب أو قاموا بعمليات التهجير القسري[94].

اليوم في دارفور ، الوضع لا يختلف. المناقشات لتحقيق المصالحة بين الجماعات المتمردة في دارفور والحكومة فشلت، ومنه أعلنت حكومة عمر البشير في مارس 2003 أنها قررت حل النزاع بالقوة. وكان هذا خطأ فادح لأن الجماعات المتمردة سوف ترد عن طريق تنفيذ هجمات مثل: الهجوم على مطار "الفاشر"، حيث خمس طائرات عسكرية تسببت في مقتل نحو 80 جندياً. ولأنّ الحكومة لا تستطيع الاعتماد على الجيش، طلبت يد المساعدة من الميليشيات البدوية في دارفور، وسمحت لها بالعمل بمحض إرادتها، حيث أطلقت العنان للميليشيات المعروفة الآن باسم "الجنجويد" وقامت هذه الأخير، بعمليات هجومية على السكان المدنيين المحليين(جماعات المزارعين الذين غالباً لا يعرفون حتى لماذا يهاجموا) بدلاً من القتال ضد قوات المتمردين. قاموا بسرقة الماشية، وقتل المدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على مدى أشهر عدة مما أدى إلى جذب انتباه المجتمع الدولي[95].

في الكثير من الحالات كانت عناصر الجنجويد، مصحوبة بالجيش السوداني خلال هجماتهم. هذا التحالف بين الجنجويد والسلطة المركزية كان ذا فائدة للجنجويد خاصةً عندما عين في جانفي 2008، موسى الهلال مستشاراً لوزير الشؤون الفيدرالية السودانية[96].

إن علاقة دارفور، بمختلف الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان، مبنية على خلفية الولاء السياسي لأهالي هذا الإقليم تاريخياً للدولة المهدية (1884– 1898) بسبب الأصول الدارفورية للخليفة المهدي عبد الله التعاشي، وانتماء معظم أهل دارفور إلى طائفة الأنصار التي تقودها أسرة المهدي، وظل هذا الانتماء مستمراً حتى بعد

---

[94]- كريم أبو حلاوة، **التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية**. في: http:\\ www.mokarabat.com/kri1.htm، تاريخ الدخول: 09-03-2011. 11:04

[95]- النجيب آدم قمر الدين، **من الشرعية المحلية إلى الشرعية الدولية: المجتمع المدني في دارفور**. في: http:\\ www.aljazeera.net/nr/exer تاريخ الدخول: 09-03-2011. 11:34

[96]- Hassen Zenati, « à l'ouest rien de nouveau », en **Afrique Asie,** Paris, France, décembre 2010, p 25.

سقوط الدولة المهدية من خلال حزب الأمة الذي يتزعمه حاليا الصادق المهدي.[97] ضف إلى ذلك، أن "الكتاب الأسود"[98] أشار على انعدام التوازن في السلطة والثروة في السودان، فهو قدم تحليلا مفصلا عن مراكز السلطة السياسية الاقتصادية في السودان، ووثق كيف أن، مجموعة صغيرة من القبائل الثلاث التي تعيش على ضفاف النيل شمال الخرطوم: "الشايجيّة، والجعليين، والدناغلا" تسيطر عليه منذ الاستقلال، واظهر الكتاب أن مناطق السودان الأخرى كلها، تم تهميشها بشكل كبير. حيث بَيَنَ أن الغالبية الكبرى من المناصب الحكومية في الخرطوم، من الوزراء إلى سائقيهم، وكل البيروقراطية السودانية، حكر على أشخاص من ثلاث قبائل تشكل 5.4% فقط من سكان السودان[99].

ومن المؤشرات التي جاءت في الكاتب الأسود، والذي عملت حركة العدل والمساواة على نشره، لتوضيح مدى الاختلال في توزيع السلطة لصالح الشماليين، فعلى سبيل المثال، رئيس الدولة ونوابه ومساعدوه يمثلون نسبة 27% من الإقليم الشمالي، بينما دارفور 0%، كذلك مستشارو الرئيس يمثلون نسبة 50% من الإقليم الشمالي، ومن دارفور 10%، وزارة الداخلية ووزارة رئاسة الدولة يمثل الشماليون فيها 100% والدارفوريون 0%.[100]

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي

إذا كان الاقتصاد، هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع في كل زمان ومكان، فإن أحوال دارفور الاقتصادية، تأتى على رأس مسببات أزمة الإقليم، وإذا كانت الزراعة والرعي يشكلان أهم نواحي النشاط الاقتصادي هناك، فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما ترتب عليها من جفاف وقحط وتناقص في إنتاج محاصيل الزراعة الغذائية، كانت السبب الرئيسي في قيام النزاع في دارفور.[101]

---

[97]- حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 86.

[98]- تم تأليف هذا الكتاب من قبل مجموعة تطلق على نفسها اسم "طالبي الحقيقة والعدالة".

[99]- الكتاب الأسود، موقع حركة العدل والمساواة. مقال منشور على الموقع: تاريخ الدخول: 05-12-2010، الساعة: 01:30 http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/black_book_second/b.book%20power.lhtm

[100]- المرجع نفسه ص6.

[101]- عباس الخفاجي، **أسباب ومحركات النزاعات الداخلية**، منتديات شباب الأمل، في: http:\\ www.shabab-alamal.com/vb/show thread.php?= 3141، تاريخ الدخول: 28-02-2011، 10h:10.

في الواقع، إنه لا تتوفر في دارفور مشاريع تنموية زراعية أو صناعية بالمعنى المعروف للتنمية، رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته والتي تبلغ 20% من مساحة السودان الكلية[102].

إنّ حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956م قد أقامت بعض المشروعات التنموية في دارفور مثل مشروع تنمية جبل مرة، ومشروع ساق النعام، ومشروع الغزالة، وهيئة تنمية غرب السافانا، ومشاريع تنموية أخرى في "كبكابية" و"كتم" وأم "عجاجة"، إلا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دارفور الثلاث في حاجة إلى مشروعات تنموية حديثة، كما أن دارفور لم تنشئ فيها الدولة إلا مصنعاً واحداً وهو مصنع نسيج "نيالا" الذي توقف عن العمل لظروف الصراع هناك، ومن الممكن للحكومة إنشاء مصانع أخرى لتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في وسط وجنوب الإقليم، مما يمكنه المساهمة في تصنيع ونقل وتسويق الإنتاج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة.[103]

ولعل مما ساعد على تفاقم أزمة دارفور، هو ازدياد معدل النمو السكاني بشكل سريع في العقدين الأخيرين، مع عدم وجود إمكانات مادية مقابلة تكفل معيشة كل هؤلاء السكان، خاصةً في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة، التي أعطت كل قبيلة "حاكورة" أو إقطاعية محددة لاستغلالها دون مراجعة لنظم هذه الحواكير[104] أو الإقطاعات التي يرجع بعضها إلى أيام سلاطين الفور، مع تطور الظروف الاقتصادية القائمة سواء في مجال الزراعة أو الرعي أو الإسكان والإقامة[105].

وبسبب إهمال الحكومات المتتالية لهذا الإقليم، خاصةً في النواحي الزراعية فإن المزارع في دارفور ما زال يزرع بطريقة بدائية، بنفس التقنية التي كان يمارسها أجداده القدماء مثل استخدام الجراية (محراث يدوى) في عمليات حرث الأرض، وبذر البذور ومكافحة الآفات بطريقة بدائية، ولا زال المزارع يحصل على جزء ضئيل من جهد عمله بسبب عدم توفر سياسة تسويقية سليمة توفر له أسعار مناسبة لمحاصيله، حيث يقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية والحكومية وجشع التجار.[106]

والواقع أن دارفور، وفي وسط هذه الظروف الصعبة، لم يعد يتوفر فيها للشباب إلا حِرَف بسيطة مثل: الرعي والزراعة المحدودة وجمع الصمغ وصناعة المراكيب (الأحذية)،

---

[102]- Pierre paul Dika, **la crise du darfour ou la faillite de l'etat post-colonial soudanais,** institut de documentation et recherche sur la pub, universié de Reims, France, 2006, p 3.

[103]- Ibid. p 4.

[104]- تعريف الحاكورة أو الحواكير: اصطلاحاً هي الأرض التي يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكا له يتوارثها من بعده ورثته. وعند القبائل الرعوية تسمى الحاكورة بالدار.

[105]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 87.

[106]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 76.

وصناعة البروش والعنجريب (سرير للنوم) ... الخ، مما دفع الكثيرين إلى هجرة الإقليم[107].

ومما نشير إليه، أن الحرب الأهلية بين حكومة الخرطوم والجنوب، كان لها الأثر الكبير على تنمية السودان ككل ودارفور على وجه الخصوص، بحيث بدل الاهتمام بمشاريع التنمية كان على الحكومة المركزية أن تركز جهدها وإمكانياتنا المادية لحرب الجنوب. التي خلفت أكثر من مليوني قتيل من مدنيين و عسكريين، وهجرت أكثر من مليوني شخص، كما كلفت خزينة الخرطوم أكثر من مليون دولار يومياً كان من المفروظ أن تذهب لإحداث مشاريع تنموية في البلاد.[108]

وختاماً لهذا المبحث، يمكن القول أن دارفور من الأقاليم التي تأثرت سلبياً، بنمط التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان. وهذه الوضعية هي "نتاج انحياز الطبقة الحاكمة إلى المركز لمصلحة الإقليم الأوسط، الأغنى نسبياً، والذي ظل لسنوات طويلة يستحوذ على حصة الأسد من موارد الاستثمار الحكومي والخاص على حساب بقية الأقاليم. وكذلك يعكس اقتصاد دارفور كل سمات الإقليم المهمش، سمات إقليم يعاني من مأزق مزدوج، "مأزق التخلف داخل قطر متخلف"[109].

---

[107]- المرجع نفسه، ص 77.

[108]- جوابي مراد، مرجع سابق، ص 129.

[109]- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 43.

المبحث الثالث: البعد العابر للحدود (العامل الأمني)

إن للموقع الجغرافي، لإقليم دارفور الأثر المباشر في تأجيج النزاع، إذ نجده يقع في غرب السودان، وتشترك في حدوده (بطول مقداره 2450 كلم) مع ثلاث دول إفريقية هي: ليبيا حيث تشارك فيها بنسبة 12% ، و تشاد بنسبة 53%، وإفريقيا الوسطى بنسبة 35%، إذن فالمنطقة مفتوحة من حيث حدودها فهي مجاورة لثلاث دول، ومركبة من حيث الطبيعة المتداخلة لأنماط النشاطات البشرية السائدة على امتداد الإقليم (الزراعة والرعي)، ولا شك أن إثارة البعد التاريخي للجوار الجغرافي، حينما يتعلق الأمر بالبحث عن جذور النزاع في دارفور أمر ضروري في هذه الدراسة.

فهل كان لدول الجوار الجغرافي يد في اندلاع الصراع؟ أم أنها استغلت الأحداث لتحقيق مصالحها؟.

إن فكرة الجوار السيئ « Bad neighboring » التي جاء بها براون « Michael E. Brown» هي إحدى النظريات الأساسية، التي يمكن أن نقف وراءها لتفسير التوترات والصدامات القبلية. وفي هذا الإطار، سوف نركز على دول الجوار التالية: الجماهيرية الليبية، والتشاد.[110]

المطلب الأول: الجماهيرية الليبية قبل أزمة دارفور الحالية.

أدى الصراع بين الرئيس الليبي العقيد القذافي، والرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري، إلى محاولة ليبيا زعزعة الاستقرار في السودان. ومن اجل ذلك، عملت على توفير الأسلحة بكميات ضخمة لقبائل إقليم دارفور على حدودها الغربية، وهو ما ساعد على تأجيج الصراع وتفشي حالات النهب المسلح والسلب والقتل، في ظل الانفلات الأمني الذي ظل يعانيه هذا الإقليم. فضلا عن مد الحكومة القبائل الرحل بالسلاح لمحاصرة نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما جعل تجارة السلاح تجارة رائجة في هذا الإقليم[111].

يذكر أن لليبيا علاقات قديمة مع سكان إقليم دارفور، منذ إنشاء ودعم الفيلق الإسلامي في الثمانينيات، الذي اعتبر رأس الحربة في الإستراتيجية الليبية لنشر

---

[110]- جوابي مراد، مرجع سابق، ص 111.

[111]- إجلال رأفت، **العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي**، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 177، يوليو 2009، ص 170.

القومية العربية والإسلام في إفريقيا. وهو ما يفسر ارتباطها بالجنجويد، ودعمها لهم بالمال والسلاح. وبذلك تكون ليبيا وحكومة الخرطوم مسئولتين عن توفر السلاح في دارفور في يد القبائل الرحل[112].

كما تركت القوات الليبية، كميات ضخمة إضافية من السلاح والعتاد الحربي في التشاد المتاخمة لإقليم دارفور، بعد انسحابها من عملية الغزو الليبي للتشاد بسبب الصراع الحدودي على إقليم "اووزو"[113].

المطلب الثاني: التشاد قبل أزمة دارفور الحالية.

التشاد في موقف لا تحسد عليه، فهي مجاورة لدارفور، فضلاً على أن السكان في دارفور ينتمون إلى بعض قبائل في التشاد – والعكس صحيح–. فدارفور تتسم بالتداخل بين القبائل، حيث يوجد حوالي 13 قبيلة تتنقل بين الحدود، ومن أمثالها قبيلة "الزغاوة" التي ينتمي إليها الرئيس التشادي "إدريس ديبي" وكبار أعضاء حكومته. وهو ما يفسر بأن التشاد تقوم بمد يد العون لأهلها من دارفور، سواء بالسلاح أو بالمأوى (إقامة مراكز للاجئين) أو غير ذلك[114].

وتعد دارفور الفناء الخلفي للتشاد، فأغلبية الحركات الانقلابية التي وصلت إلى سدة الحكم في التشاد جاءت عبر دارفور، فالرئيس التشادي "إدريس ديبي" وصل إلى السلطة عبر انقلاب من دارفور، وبمساعدة الحكومة السودانية[115].

امتداد القبائل بين البلدين كما أشرنا، هو ما عمل على رواج السلاح، وزيادة الاحتكاكات بين القبائل، فضلاً عن أن دارفور مَثَّلتْ مكاناً للصراع التشادي الليبي، مما زاد من كميات السلاح وحدوث عملية استقطاب للقبائل في دارفور، بين الطرف

---

[112]- المرجع نفسه، ص 171.

[113]- بدر حسن شافعي، **السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر**، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 175، يناير 2009، ص 226.

[114]- M.D, **Darfour, Tchad, RCA le développement d'une crise régionale**, Institut français des relations internationales (IFRI), Ramsès, édition Dunod, Paris, 2008, p 269.

[115]- Idem, p 271.

التشادي والطرف الليبي، مما كان له الأثر في زيادة الاحتكاكات بين القبائل ببعضها البعض.[116]

وهذا يعد بمثابة الدليل على أن الصراع ليس قبلياً، ولكنه صراع على الأرض، صراع على النفوذ والموارد. وأطراف هذا الصراع أو تلك المواجهات هي القبائل المختلفة القاطنة في دارفور، وهي بذلك الأساس في الصراع، ومستمرة مع استمراريته، مع توظيف الأطراف المختلفة له(الحكومة السودانية، ليبيا، تشاد).[117]

من جهة أخرى تتحمل القوى الاستعمارية الكثير من المسؤولية، بحيث يكفي النظر إلى خارطة السودان اليوم لملاحظة تلك الحدود التي رسمها الاستعمار، ولأغراض تخدم مصالح هذا الأخير. حيث تم شطر العديد من الكيانات القبلية التي كانت تعيش في المنطقة الإفريقية عشوائياً بين الدول الإفريقية الحديثة، ولم تراعَ مصالح هذه الجماعات القبلية عند رسم الحدود، وكان الناتج الطبيعي لهذه السياسية أن وجدت العديد من الكيانات القبلية نفسها تحت سقف واحد في إطار الدولة السودانية الحديثة مع الكيانات العرقية والقبلية الأخرى من جهة، و متوزعة بين عدة دول حديثة من جهة أخرى[118].

هذا التداخل في النسيج الاجتماعي بين القبائل الحدودية، أدى إلى التحرك وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل؛ فالزغاوة بصفتهم المسيطرون على الحكم في تشاد، ونتيجة لمنطق الولاءات القبلية القوية التأثير، غالباً ما يعمدون إلى تقديم الدعم إلى أهلهم في دارفور، من خلال نفوذهم في المؤسسة العسكرية التشادية. كما أن الصراع الداخلي في تشاد، وما يصاحبه من عدم استقرار نظام الحكم، والذي كان يتخذ من دارفور قاعدة له نتيجة للتداخل القبلي، أدى إلى إدخال كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار إلى دارفور، حيث يقدر البعض كمية السلاح الموجودة بدارفور حالياً، بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتطور[119].

وفي الأخير يمكن إجمال ما سبق في النقاط التالية:

---

[116]- John Hagan and Wenona Raymond Richmond, **Darfur and the crime of genocide,** Cambridge university press, New York, USA, 2009, p 117.

[117]- Mathias Strobel, op cit, p 18.

[118]- هانئ رسلان، **أزمة دارفور والعلاقات السودانية-التشادية**، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، ص 270.

[119]- المرجع نفسه، ص 273.

- تشابك الحدود وانتشار السلاح: ويرجع ذلك إلى امتداد حدود إقليم دارفور لمسافة طويلة تشترك مع ثلاث دول هي ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى.
- سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة إلى أخرى (les trans-humains).
- تشابك القبائل بين دولة وأخرى.
- قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور في أواخر السبعينيات للاستقواء بها على التشاد حول شريط أووزو الحدودي.
- تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى، ودخول معظمه إلى دارفور حيث كان كثير من أفراده من قبائل سودانية.
- ازدياد وتيرة النهب المسلح "وسباق التسلح" بين القبائل لحماية أنفسهم، مما جعلهم يدخلون في دوامة المأزق الأمني حسب مفهوم باري بوزان (barry Buzan).
- حرب الجنوب ودخول أسلحة بكميات كبيرة خاصة من منطقة بحر الغزال وتزويد الحكومة السودانية ابتداءً من 1985 للقبائل العربية بالأسلحة لوقف الاعتداءات والتغلغل الذي كان يقوم به الجيش الشعبي لتحرير السودان.[120]
- تسييس المقومات الاجتماعية والثقافية مثل العرق واللّغة، وجعلها مرتكزات للنزاع والزج بالقبائل في نفرات الدفاع الشعبي لمواجهة الانفلات الأمني، وجعل القبيلة مدخلا للتعبئة السياسية، إذ نجد حزب الأمة مثلاً قد احتضن القبائل العربية في جنوب دارفور، والحزب الاتحادي الديمقراطي ركز نشاطه على قبيلتي الفور والمساليت الزراعيتين دون القبائل الأخرى.[121]
- نجد من الناحية الميدانية، أنّ أهم الأطراف الخارجية الداعمة للحركات المسلحة والمغذية للنزاعات بإقليم دارفور، القبائل العابرة للحدود بين الدول.

---

[120]- جوابي مراد، مرجع سابق، ص 122.
[121]- عبد القادر اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 212، 217.

فبحكم الموقع الجغرافي والتشابك في النسيج الاجتماعي، نجد أن تشاد تعتبر الطرف الأبرز من حيث التأثير والتأثر بأحداث دارفور.[122]

وفي الأخير يمكن تحديد أهم المراحل التي تدرجها النزاع في إقليم دارفور والقضايا المؤججة له، إلى جانب الفواعل المنخرطة فيه والمستوى الذي عرفه النزاع؛ من نزاع محلي لم تتعدى أطوار أحداثه نطاق القبيلة، ثم تعداه إلى إقليم دارفور، وانعكس الوضع على المستوى الوطني، لينتقل التأثير والاهتمام إلى المجتمع الدولي.

الجدول رقم 3: تبولوجيا النزاع في دارفور.[123]

أنواع	القضايا/أسباب النزاع	الفواعل ذات الصلة	مستوى النزاع
النوع أ	ملكية الأرض، منابع الماء، المراعي	الطوائف والجماعات داخل وخارج القبائل	محلي
النوع ب	الإدارة المحلية، المقاطعة (الدار)	الحرب ضد الأفارقة (الزرق)	إقليمي
النوع جـ	تقاسم الثروة والقوة مع المناطق والجنسيات الأخرى	إقليم دارفور (مجتمعا) ضد الحكومة المركزية	دولي

إن تصنيف النزاع القائم في دارفور إلى نزاع (عرب/أفارقة)، يعزوه البعض إلى اختزال المشهد، كون أن الواقع القبلي في دارفور يطعن في مصداقية مثل هذا الطرح، نتيجة للتداخل العرقي الذي يتسم به السكان المحليين في الإقليم.

وإذا كانت عملية رصد الأسباب المباشرة، في دفع المنطقة إلى النزاع المسلح أمرا ضمنياً، خاصةً في ظل التداخل المركب والمعقد اجتماعياً وسياسياً، فإن ذلك لا

---

[122]- محمود وهيب السيد واخرون، السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب...قبل السلام)، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 119.

[123]- زيدان زياني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 66.

يحول دون رصد أهم الأسباب على سبيل الإشارة لا الحصر، وهي تقليدية تمثلت في الانتهاكات اليومية الداخلية ذات الصلة بالموارد الطبيعية والعامل الجغرافي، وما افرزه من صراع قبلي قائم حول المراعي ومصادر المياه، وأخرى طارئة مرتبطة بالبعد السياسي ذات صلة بمظالم مرفوعة ضد السلطة السياسية، وتكتلات سياسية قامت على أساس القبيلة للمطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة، وأخرى غير مباشرة مغذية للنزاع نحو التصعيد تتصل بالعامل الإثني على المستوى الداخلي، والعامل المتصل بالمصلحة على المستوى الخارجي. ومنه يمكن أن نحدد أسباب النزاع في الجدول التالي:

جدول رقم 4: تصنيف أسباب النزاع (تصميم صاحب البحث)

أصناف أسباب النزاع	أسباب النزاع
منشاة للنزاع	دور الحكومة في التهميش، إلغاء المشايخ، الهوية، انتشار السلاح
مغذية للنزاع	البيئة، التنوع الإثني القبلي، العامل الجغرافي
مستغلة للنزاع	الفواعل الأجنبية

الفصل الثاني: إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع.

يمكن القول أن طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتطور الجيواستراتيجي بمنطقة دارفور قد أسهمت في إعادة صياغتها وتركيبها وتدويلها، فالصراعات العنيفة بين القبائل، وانهيار مشروع الدولة الوطنية، والكوارث الطبيعية، والتنافس الدولي على الثروة والنفوذ الذي لم ينقطع يوما واحدا، كلها عوامل ساهمت في صياغة وتشكيل هذا الإقليم المضطرب.

وبهدف بلورة بعض القضايا الأساسية المرتبطة بالجانب الإقليمي والدولي للنزاع، توجب طرح تساؤل، يشكل محوراً أساسياً للتحليل، يرتبط بتحديد جملة المتغيرات والعوامل التي تفسر لنا عملية التدافع الإقليمي والدولي المستمر على منطقة دارفور، بالإضافة إلى طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية الكبرى، وتأثيراتها على بؤر التوتر والصراع في المنطقة. وعلى هذا الأساس جاء الطرح كالأتي: ما هي دوافع ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع القائم في دارفور؟

ومنه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، يشير الأول إلى الأطراف المدعمة لحكومة الخرطوم؛ أما الثاني فيتطرق إلى الأطراف المعارضة لها.

المبحث الأول: الأطراف المدعمة لحكومة الخرطوم.

يتطرق هذا المبحث إلى عددٍ من الدول، التي تُعتبر من الأطراف المدعمة لحكومة السودان في تعاملها مع قضية دارفور، سواء كانوا دول الجوار مثل: مصر أو دول خارج المنطقة مثل: الصين فلكل واحدة منها دوافعها الخاصة، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلّ على أن العلاقات الدولية تحكمها المصلحة الخاصة للدول.

ولقد فصّلنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث نتناول في المطلب الأول الموقف الصيني من قضية دارفور، خاصةً بعدما شهدت العلاقات السودانية الصينية تطوراً كبيراً منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، عندما تحولت الصين من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مستورد له، أما المطلب الثاني، فنعالج فيه الموقف المصري من القضية، بينما المطلب الثالث، نقف من خلاله على الموقف الليبي "قبل أحداث ليبيا الأخيرة". **المطلب الأول: الصين.**

كان السودان أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام 1959م، وكان الرئيس "عبود" هو أول رئيس سوداني يزور الصين سنة 1964م، وقد كانت الصين من كبار مستوردي القطن السوداني، وقد وصلت العلاقات بين البلدين لدرجة عالية من التميز في عهد الرئيس "النميري" ويلاحظ من هنا أن العلاقات السودانية الصينية لا تتأثر بتعاقب الحكومات.[124]

بعد عام 1989 كان الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما الصين تسعى لبلوغ أهدافها الإستراتيجية. وكان اللقاء على مائدة النفط السوداني حيث شاركت الصين بفاعلية في استخراجه وتطويره في وقت كان السودان يقع تحت طائلة الحظر الاقتصادي الدولي والأمريكي بصفة خاصة. وذلك لإدراج اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب ولذلك فقد مثل قدوم الصين تحديا للسياسة الأمريكية. وانفتحت آفاق التعاون على المصالح المشتركة بين البلدين وقد تم التوقيع على اتفاقيات في مرافق مختلفة، حتى أصبح السودان عام 2004م اكبر

[124]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 250.

شريك للصين في إفريقيا إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي 96.9% من جملة الصادرات السودانية[125].

إن القراءة الواعية لأبعاد الموقف الصيني من النزاع في إقليم دارفور ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الرؤية الكونية الجديدة للصين، والتي تسعى من خلالها إعادة صياغة وبناء النظام الدولي الراهن وفقا لأسس جديدة. فثمة اعتبارات ومصالح إستراتيجية مهمة تحكم علاقة الصين ليس فقط بدولة السودان، وإنما بالقوى الدولية الكبرى. ونستطيع أن نشير في هذا الصدد إلى أمرين مهمين: أولهما محاولة الصين التصدي للضغوط الغربية المتزايدة، ولاسيما وان مراكز الأبحاث وكثير من المنظمات الحقوقية والمدنية الغربية تبدي انزعاجا شديدا من تنامي دور الصين في السودان، والذي تحكمه أساسا اعتبارات المصلحة والهيمنة على حد قولهم، مع غض الطرف الصيني النظر عن قضايا الديمقراطية وانتهاكات لحقوق الإنسان خاصة في إقليم دارفور[126].

أما الأمر الثاني، الذي يفسر الموقف الصيني فانه يرتبط بأهمية السودان تحديداً في الشراكة الإستراتيجية مع الصين. فالسودان دولة نفطية واعدة، ويرتفع إنتاجها من النفط إلى 800 ألف برميل يوميًا، وهي تصدر أكثر من 65% من إجمالي صادراتها النفطية إلى الصين، وقد استفادت الصين من الفراغ الذي تركته الشركات الغربية برحيلها من السودان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن السودان دولة عاصية وخارجة عن المفهوم الأمريكي للنظام الدولي.[127]

ولأنّ السودان بات يمثل الشريك الإستراتيجي بالنسبة للصين، فقد لوحت هذه الأخيرة، عدة مرات باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان من خلال قضية دارفور وحقوق الإنسان، حيث تسعى الصين لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تود أن ترى وجه الولايات المتحدة الأمريكية منافسا لها في دارفور أو تشاد، أو حتى مراقبتها عن قرب لمصالحها في السودان، ولهذا دأب المبعوث الصيني للسودان بخصوص دارفور على الترديد أن الصين لا ترى أن هناك

---

[125]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص133.

[126]- المرجع نفسه، ص 134.

[127]- يونس الغايسي، **الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان**، مقال منشور على الموقع:تاريخ الدخول: 24-05-2011، 13:18
www.cmes-maroc.com/ar/index.php?view=article&catid

إبادة جماعية وإنما يمكن حل المشكلة ضمن الإطار السياسي دون الحاجة إلى تدخل دولي.[128] وقد انتقل هذا الصراع إلى مجلس الأمن الدولي حين قامت الصين بجهد كبير لإضافة فقرة تنص على اشتراط موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لدارفور في القرار رقم (1706)، وكذلك عندما ساهمت مع الحكومة في صياغة مشروع البعثة الدولية المختلطة (الهجين) الأمر الذي ربما يدفع و.م.أ للبحث عن طرق أخرى للتدخل في السودان حفاظا على توازن القوى القائم على السيطرة على الأماكن الإستراتيجية ومنابع الطاقة.[129]

كما اتهمت الدول الغربية الصين بتزويد السودان بأسلحة متطورة، وجاء رد الصين على ذلك أن مبيعات الأسلحة الصينية إلى السودان لا تتجاوز 8% من حجم مشتريات الخرطوم من الأسلحة. وقالت أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا هي اكبر الدول المصدرة للسلاح للدول النامية بما في ذلك السودان، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر بائع للسلاح في العالم بنسبة 36% تليها روسيا بحصة 28% وبريطانيا 11% والصين 3%، وأشار الرد الصيني إلى أن السودان ثالث اكبر منتج للسلاح التقليدي في إفريقيا بعد مصر وجنوب إفريقيا، وان هناك سبع دول تبيع السلاح للسودان، وان الصين حتى لو توقفت عن ذلك لن يؤثر في الأمر شيئاً[130].

رغم ظروف الصراع استمرت الصين تدعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 مليون يوان صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمره النزاع. كما استمرت مساعيها لمنع أي عقوبات ضد السودان. وكانت الصين تردد دائما أن فرض العقوبات لن يؤدي إلا لزيادة التعقيد عبر عدم تشجيع الحكومة السودانية باتجاه حل الأزمة. وفي 11اوت 2008م أعلنت الصين استعدادها للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي لتجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية (CPI) ضد الرئيس السوداني عمر البشير بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، وأكدت دعمها لموقف الاتحاد الإفريقي حيال الأزمة، وقالت إن المذكرة تؤثر على العملية السلمية في دارفور[131].

---

[128]- Alain Caussieu et autres, **crise du Darfour : indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la chine en Afrique,** décembre 2007, p 27.

[129]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 253.

[130]- محمد السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 76.

[131]- محمد أبو الفضل، **المحكمة الجنائية والخيارات السودانية**، السياسة الدولية، العدد 176، المجلد، 44، أبريل 2009، ص 236.

ومما سبق يمكن تقديم ملخص عن الموقف الصيني من أزمة دارفور، الذي ينطلق من مصالح الصين البترولية في السودان حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك، ولذلك كانت الصين مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الاتحاد الأفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذاً للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان، وطبقا لهذه الإستراتيجية لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان، لأن ذلك يضر بمصالحها ضرراً بليغاً، وبسبب هذه المواقف الصينية تجاه السودان اتهمت الإدارة الأمريكية الصين بحماية الخرطوم. كما ذهب بعض المراقبين إلى وصف ما يجري من صراع بين أمريكا والصين في السودان بأنه "حرب باردة جديدة تدور بين أمريكا والصين حول نفط ويورانيوم دارفور"، وهذا ما سوف يتضح أكثر من خلال المبحث الثاني لهذا الفصل.

المطلب الثاني: مصر.

يعتبر السودان هو العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر، لذا فإن ما يعانيه السودان من صراعات وأزمات حالية تهدد وجوده وتماسكه، بما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي المصري. ومن هنا، تبرز أهمية السياسية المصرية تجاه السودان في المرحلة الحالية للحفاظ على وحدته واستقراره وتماسكه، وبالتالي الحفاظ على المصالح المصرية المهددة بفعل أي تمزق أو إنفجارات على حدوده الجنوبية.

تعود جذور الإدراك المصري لأهمية السودان الإستراتيجية إلى النصف الأول من القرن 19م، منذ أن بدأ "محمد علي" والي مصر في بناء الدولة الحديثة. وعلى امتداد قرن ونصف القرن (1820–1956)، انفق المصريون من الأموال في السودان ما لم ينفقوه في أي إقليم آخر[132].

ففي العام 1820م، تقدمت جيوش الدولة المصرية لأول مرة لتقوم بلملمة أطراف المناطق الواقعة جنوبها، ممثلة في سلطنات وممالك وقبائل السودان، لتصنع من كل هذا كياناً ادرياً وسياسياً واحداً، وهو الذي اصطلح على تسميته بالسودان[133].

وقد أدرك الساسة المصريون بشكل كبير أهمية السودان، فعلى سبيل المثال، صرح "محمد شريف باشا" رئيس وزراء سابق بقوله:" إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية". وليس المقصود بالأمن القومي هنا الأمن المصري وحده أو الأمن القومي

---

[132]- أسماء الحسيني، **العلاقات المصرية-السودانية في عالم متغير**، السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 206.
[133]- المرجع نفسه، ص 207.

السوداني وحده، وإنما الأمن المشترك. ويؤكد هذه الحقيقة الدور المصري ليس في صنع وحدة التراب الوطني السوداني فحسب، وإنما في المحافظة عليه.[134]

يتأسس الموقف المصري من أحداث دارفور على قاعدة الحفاظ على وحدة السودان واستقراره، لما لذلك من انعكاسات على الأمن القومي المصري. وبناءاً على ذلك، جاء تأييد مصر لموقف الحكومة السودانية ودعمها السياسي والإنساني والدبلوماسي في المحافل الدولية، والدعوة إلى مساعدة السودان في الخلاص من تلك الأحداث أو الكارثة التي حلت بها وبالتالي ترفض مصر التدخل الأجنبي في الشؤون السودانية، والدعوة إلى ترك الفرصة للحكومة السودانية لتسوية القضية[135].

كما ترى مصر أن دارفور جزء من السودان، وتنظر لأبناء الإقليم جميعاً، سواء من ينتمي منهم إلى جذور عربية أو إلى جذور إفريقية، باعتبارهم مواطنين سودانيين، وليس وفقاً للتصنيفات التي قسمت سكان الإقليم إلى عرب وأفارقة، وصورت الصراع على انه عربي– إفريقي[136].

وقد اتخذت السياسة المصرية للمساهمة في إدارة أزمة دارفور أكثر من مسار، بهدف المساعدة في الوصول إلى حلول داخلية، ومنع تصعيد العمل العسكري من جهة وإبقاء الأزمة في إطارها الإقليمي والتصدي للتدخلات الخارجية من جهة أخرى وفي هذا الصدد عملت مصر على دعم كل من الحكومة السودانية في جهودها لحل الأزمة، وكذا على دعم محاولات الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي[137].

ولا تنظر مصر إلى الأحداث في دارفور على أنها صراع عرقي أو قبلي، بل تنظر إليها على أنها إفراز طبيعي لاتفاقية "نيفاشا" (الموقعة بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان/حركة التمرد الرئيسية في الجنوب). وترجع في الأساس إلى مجموعة معقدة من الظروف التقت مع طبيعة الإقليم القاسية[138].

وقد رفضت مصر فرض عقوبات على السودان أو التلويح بها كوسيلة للتعامل معه، مع ذلك عملت على إدراك الحكومة السودانية لأهمية الانصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي. ورفضت الحكومة المصرية والمؤسسات الشعبية المصرية أي تدخل

---

[134]- المرجع نفسه، ص 208.

[135]- بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص 227.

[136]- مكي حسن وفليفل السيد، **أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص 18.

[137]- المرجع نفسه، ص 23.

[138]- أسماء الحسيني، مرجع سابق، ص 209.

أجنبي في السودان، بل واعتبرت أي تدخل في دارفور والسودان هو بمثابة تدخل في شئون مصر ذاتها، لأن البلدين يمثلان عمقاً استراتيجياً وبشرياً لبعضهما.

تمثلت الجهود التي قامت بها مصر اتجاه السودان في قضية دارفور في العديد من الأبعاد، منها البعد الأمني والسياسي والإنساني[139].

1. البعد الأمني: تمثلت الجهود المصرية في هذا المضمار في تقديم الدعم للأجهزة الأمنية السودانية، لرفع كفاءتها، وعبر الإسهام في تقديم مشاركين في مجموعة المراقبين من الاتحاد الإفريقي، بمعنى تواجد عدد من الضباط المصريين ضمن قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي، ومحاولة إقناع المليشيات المسلحة بالتخلي عن العمل المسلح والدخول في مفاوضات السلام.
2. البعد السياسي: وقد تمثل في معارضة فرض عقوبات أو التهديد بها ودعم السودان في الأمم المتحدة واستقطاب دعم الدول العربية لها. بالإضافة إلى مساندة جهود الاتحاد الإفريقي، وإجراء العديد من الاتصالات والمشاورات مع العديد من الدول الإقليمية أو الدولية ومع الحكومة السودانية. فضلا عن المشاركة في المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين من اجل تقريب وجهات النظر، أملاً في التوصل لتسوية سلمية للأحداث. كما فتحت مصر أبوابها لقيادات الحركات المسلحة بدارفور، الذين دعتهم لأكثر من اجتماع، كان آخرها ملتقى القاهرة في 14 يوليو 2009، لتوحيد سبعة فصائل دارفورية كضرورة ملحة للدخول في تفاوض مع الحكومة السودانية.
3. البعد الإنساني: قدمت مصر، العديد من المساعدات للاجئين، من قبيل المساعدات الطبية والغذائية من أجل التخفيف من معاناتهم[140].

---

[139]- أحمد خميس كامل، **دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، المجلد 44،ص 20.

[140]- المرجع نفسه، ص21.

خلاصة ذلك أن مصر لم تدّخر جهداً من أجل تسوية القضية في إقليم دارفور السوداني. وكانت جهودها تقوم على أبعاد ثلاثة– سياسية، وأمنية، وإنسانية– ولكنها في نظر البعض لم ترقى إلى تسوية المطلوب.

المطلب الثالث: ليبيا.

سبق الحديث عن دور الجماهيرية الليبية في أحداث دارفور من خلال صراعها مع تشاد، ومنه يأتي الاهتمام الليبي بالصراع في دارفور استنادا إلى التورط التاريخي في الصراع الداخلي للسودان وكذلك في إطار الصراع الليبي–التشادي، ومسؤولية ليبيا في الأزمات الأمنية في الإقليم، والأمر الثاني يأتي استناداً إلى التخوف الليبي الكبير من التواجد العسكري الدولي على حدوده مع السودان، وقد أبدى "القذافي" لاحقا استعداده للقبول بالدور الدولي بوصفه صانعا للسلام في إفريقيا، وأنه مستعد أن يقدم تنازلات لأغراض إنسانية مقابل التزام غربي بعدم التدخل المباشر في دارفور. وعلى هذا الأساس ينطلق الموقف الليبي من أحداث دارفور من منطلق تأثير الأحداث على الأمن القومي الليبي (نتيجة للتجاور الجغرافي)، وترى ضرورة حل القضية في الإطار الإفريقي – مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي– وتعلل ذلك بأن خروجها من نطاقها الإفريقي من شأنه أن يحدث تعقيدا للأحداث ويزيد من حدة المأساة الإنسانية، فضلا عن اعتبار قضية دارفور أول قضية تجابه مجلس السلم والأمن الإفريقي، مما يجعله على محل اختبار، من حيث قدرته على حل القضايا والأزمات التي تجابهه[141].

ولقد سمحت ليبيا بمرور مواد الإغاثة إلى النازحين واللاجئين من دارفور سواء في تشاد أو في السودان. فضلاً عن تقديمها المساعدات للعناصر السالف ذكرها[142].

وعليه فالموقف الليبي من أحداث دارفور، على الرغم من أنه كان عاملاً مساعداً على تأجيج الصراع في بدايته، إلا أنه عمل على التخفيف من حدته، سواء عبر وساطته (وآخرها مؤتمر "سيرت")، أو عبر الدفاع عن ضرورة معالجتها في نطاقها الإفريقي، أو عبر تقديم المساعدات للنازحين واللاجئين.[143]

---

[141]- جوابي مراد، مرجع سابق، ص 132.
[142]- إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 171.
[143]- أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص 20.

كما ترفض ليبيا التدخل الأجنبي في الشؤون السودانية وتدعو إلى ترك الفرصة للحكومة السودانية لتسوية القضية على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي عن طريق الاتحاد الإفريقي. لكن مع ما يحدث اليوم في ليبيا من توترات داخلية، قلص دورها في قضية دارفور إن لم نقل أنه انتهى.

المبحث الثاني: الأطراف المدعمة لدارفور.

سبق لنا وأن اشرنا في بداية الفصل الأول من هذه الدراسة، إلى العامل الجغرافي ووظفنا عبارة الجوار السيئ (Bad neighboring)، وخلالها اشرنا بإيجاز إلى الدعم العسكري الذي حظي به جميع الأطراف عبر الحدود، وهو الدعم الذي ساهمت فيه أمريكا وفرنسا لتعزيز حربها ضد نظام "القذافي". ومنه يمكن استنتاج أن منطقة دارفور هي رقعة شطرنج للدول الكبرى حسب مفهوم "زبيغنيو بريجنسكي"[144].

في هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على، الولايات المتحدة الأمريكية وولايتها الإحدى وخمسين "إسرائيل"على حسب تعبير "دافيد بلوم" وذلك في المطلب الأول، مروراً بالقوى التقليدية فرنسا وبريطانيا في المطلب الثاني، وصولاً إلى الدولة الجارة التشاد كمطلب ثالث.

المطلب1: الولايات المتحدة الأمريكية/إسرائيل.

إن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لا تشمل فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة والموثوق بها، ولكن أيضا محاصرة كل من الصين والإرهاب الإسلامي حيث تشكل إفريقيا جبهة جديدة في الحرب ضد الإسلام الثوري،وخاصة منطقة الساحل التي تحتل مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد[145].

وعلى صعيد أزمة دارفور اعتبرت الإدارة الأمريكية، أن ما يحدث في دارفور هو "تطهير عرقي Génocide" تتحمل مسؤوليته الحكومة السودانية وأتباعها من القبائل العربية الدارفورية (الجنجويد)، واتساقاً مع هذا المنحى المتشدد في انتقاد السودان وتحميله مسؤولية ما يحدث في دارفور، ساندت الإدارة الإسرائيلية في جانفي2005 تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، والذي خَلُصَ إلى اتهام النظام القضائي السوداني بالعجز وغياب الشفافية، وعدم القدرة على التعامل مع الجرائم التي ارتكبت في دارفور، وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية في إحالة ملف قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية[146].

---

[144]- زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) مفكر استراتيجي وكان مستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي الأسبق "جيمي كارتر" بين عامي 1977 و1981 وهو يعمل حاليًا مستشارًا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

[145]- مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تعريب: حسين حيدر، دار العويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2006، ص 76.

[146]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 343.

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة دارفور

اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بالتساهل وعدم تصعيد الأحداث، ثم أخذ منحى بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" في جويلية 2004 وإعلانه أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، في التاسع من سبتمبر 2004م، أن ما يجري من أحداث في إقليم دارفور يعد من قبيل الإبادة الجماعية.

وعلى هذا الأساس أصرّ الكونجرس الأمريكي على اعتبار ما حدث في دارفور هو إبادة جماعية وعرقية، وعلى هذا الأساس أجرت الولايات المتحدة اتصالات مع عدد من الدول الأوروبية والأجنبية بزعم أن الخرطوم لا تحترم تعهداتها، بالإسراع بوقف العنف ونزع سلاح جماعات الجنجويد في دارفور، وقدمت واشنطن مشروع قرار لمجلس الأمن يهدد بفرض عقوبات على حكومة الخرطوم، إذا لم تنفذ قرار المجلس بوقف العنف ومحاكمة الميليشيات المعتدية على قبائل دارفور الأفريقية، وإنقاذ الموقف الإنساني وتسهيل عمليات الإغاثة الدولية هناك في غضون شهر واحد من صدور القرار، وقد صدر القرار رقم 1556 بالفعل من مجلس الأمن بهذه الشروط في 30 يوليو 2004، والواقع أن هذا القرار يفتح الباب لتطبيق المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على السودان.[147]

وأعرب رئيس السودان "عمر البشير"، عن رؤيته في قرار مجلس الأمن بقوله : "إن أخطر ما فيه أنه صور الأزمة على أنها بين العرب والأفارقة، والواقع أن الهدف من القرار ظاهره إنساني مرتبط بالحالة المعيشية لسكان إقليم دارفور، وباطنه استعماري استغلالي مرتبط بمنح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري لتحقيق أهدافها ومصالحها المادية خاصة السيطرة على موارد السودان من الطاقة البترولية واليورانيوم، وتكرار سيناريو حربها مع العراق".[148]

وهنا يتسائل كل باحث في قضية دارفور، لماذا اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الأزمة؟. ويمكن تحديد الأسباب والدوافع الأساسية التي حركت الولايات المتحدة بالتدخل في قضية دارفور وتصعيدها بالشكل الذي ظهرت به فيما يلي:

---

[147]- عماد سيد احمد، **أمركة إفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة**، مطبعة مدبولي، القاهرة، مصر، 2005، ص 81.

[148]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 223.

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية الزائد بالسودان منذ تسعينات القرن العشرين ينم عن أهداف المصالح الأمريكية المتعددة الأبعاد. فتحول السياسة الأمريكية وميلها إلى ممارسة أصناف من الضغوطات على الخرطوم من خلال هذه الأزمة مرتبطة بنوعين من الأهداف الأولى بعيدة المدى، والثانية آنية. الأهداف البعيدة المدى تدخل ضمن سياسة التفكيك وإعادة التركيب في إطار إستراتيجية الشرق الأوسط الجديد، كما تدخل أيضا ضمن مصالح اقتصادية مرتبطة بالنفط[149].

يرى بعض المراقبين أن مشكلة دارفور بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لعبة انتخابية وسط الأمريكان، فاللّوبيات المختلفة لها قدرتها الهائلة في التأثير على الرأي العام الأمريكي، ومن ثم على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وابرز هذه اللّوبيات اللّوبي الصهيوني المسيحي، واللّوبي السود، ولّوبي صانعي السلاح، ولّوبي شركات البترول، والشركات العابرة للقارات، وهي معظمها قد توحدت آراؤها حول ما يجري في دارفور، وصار من الصعب على الإدارة الأمريكية تجاهل ضغوط هذه اللوبيات، بل وجدت من الأفضل تبني مواقفها كضرورة انتخابية.[150]

يمثل السودان للولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى لموقعه الجيوبوليتيكي حيث له حدود مع سبعة دول. ولقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان، بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطه وتصديره رغم حروبه الأهلية، وعدم استقراره ومقاطعة أمريكا له وفرض عقوبات عليه. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تتقبل حقيقة النفط السوداني الحالي الذي تستغله الشركات الصينية والأسيوية الأخرى، والذي أتى من الحقول التي سبق أن اكتشفتها شركاتها (شيفرون Chevron) في عام 1974م. ويبدو أن استباق الصين لأمريكا في استخراج نفط السودان وتصديره قد أثار حفيظتها وأجج صراعا خفيا بينهما[151].

فأمريكا بتدخلها في إقليم دارفور إنما تسعى للسيطرة على نفطه ونقله عن طريق أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي وكذلك الإستلاء على ما بالإقليم من يورانيوم ونحاس وسلب نفوذ فرنسا في مستعمراتها السابقة. حيث تبلورت مرتكزات السياسة الأمريكية في التالي:

---

[149]- محمد السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 91.

[150]- للمزيد من التفصيل انظر في ذلك كتاب: عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، ص ص 265-268.

[151]- François lafargue, **demain la guerre du feu, États-Unis et chine à la conquête de l'énergie,** ellipses, Paris, France, 2006, p 106.

1. الحصول على البترول حيث تستهدف أمريكا الحصول على 25% من استهلاكها اليومي من البترول (البالغ 20 مليون برميل يوميا) من إفريقيا مع حلول عام 2020 كبديل ربما عن بترول الشرق الأوسط الذي أصبحت تكلفته الأمنية باهظة.
2. الحرب الأمريكية المعلنة على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر حيث إفريقيا تعد الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي مع سهولة اختراق الحدود وحالة الفشل أو الهشاشة للدولة الوطنية (Failed states) ووفرة الموارد الطبيعية فيها خصوصا مع وجود تجارة غير مشروعة.

ويرى البعض أن السودان، بعمقه الاستراتيجي ومكنونه الثقافي والحضاري، يمثل نقطة ارتكاز للمشرع الأمريكي الجديد. [152]

تباينت الرؤى حول أسباب التدخل الأمريكي في دارفور وبرزت عدة أراء:

1. يرى البعض أن الولايات المتحدة تسعى لتصفية حكومة الخرطوم، (التي صنفت نفسها على أنها حكومة إسلامية) وذلك بسبب توجهات الإنقاذ الإسلامية ودعمها للإرهاب الدولي[153].
2. يرى البعض الآخر أن الإدارة الأمريكية تتدخل في دارفور من اجل إيجاد موقع قدم لها في ثروات دارفور الكثيرة المتمثلة في البترول واليورانيوم، وهي تفعل ذلك في إطار سياساتها الرامية إلى التدخل في إفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي من اجل تحقيق المصالح الاقتصادية ووضع يدها على البترول التشادي، وذلك بعد أن ضمنت ثروات الجنوب بتوقيع اتفاق "نيفاشا"[154].
3. يذهب آخرون إلى أن الولايات المتحدة تدخلت لدواعي إنسانية بحتة، حيث تحركت الإدارة الأمريكية بسبب ضغوط الرأي العام العالمي والأمريكي تجاه المآسي الإنسانية في دارفور.[155]

---

[152]- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص ص 173-174.
[153] - Idem, p 110.
[154]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص276.
[155]- المرجع نفسه، ص 277.

ومن خلال هذا الطرح، يمكن استنتاج أسباب ودوافع التي تترك الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في شأن السوداني، متمثلةً في الجدول التالي:

الشكل رقم (5) جدول يمثل أسباب ودوافع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في دارفور(تصميم صاحب البحث).

معايير التدخل	أسباب التدخل
مصلحي	نفط+ انتخابات
أمني	الإرهاب الدولي
إنساني	حماية حقوق الإنسان

خلاصة الموقف الأمريكي، انه عمل على وصف ما يجري بإقليم دارفور على أنه بمثابة "إبادة جماعية"، وتصعيد الضغوط على الحكومة السودانية من اجل فتح المنافذ السودانية أمام معونات الإغاثة الإنسانية إلى أهالي هذا الإقليم، ونزع أسلحة المليشيات المسلحة (الجنجويد). بالإضافة إلى وقف العمليات العسكرية الحكومية على أهالي الإقليم (لما يمثله من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان من وجهة نظرها)، وتسليم المسئولين عن جرائم الحرب في الإقليم إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى يحاكموا.

حتى وإن تباينت وتعددت أسباب التدخل واتخذاها لعدة أغطية (إنسانية، أمنية،...) فإنها ستبقى حبيسة مفاهيم المصلحة والموارد وهي من المحاور الأساسية التي تقربنا لفهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة في دارفور.

الفرع الثاني: الدور الإسرائيلي

كانت قضية دارفور عند تفجيرها قضية محلية، لم تهتم بها الأمم المتحدة بقدر ما اهتمت بها اللوبيات، وأجهزة المخابرات الأجنبية، وعلى رأسها المخابرات الإسرائيلية التي تسعى على الدوام إلى تفكيك الوطن العربي، وإشغاله بحروب داخلية تلهيه عن

قضية العالم الإسلامي[156]، وبالطبع فإن الحديث عن اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية وتأثيرها على الرأي العام والانتخابات يقود للحديث عن إسرائيل.

فقد لاحظ المراقبون وجود علاقة حميمة بين بعض المتمردين في دارفور وإسرائيل، وقد اتهمت الحكومة السودانية في أكثر من مناسبة إسرائيل رسميا بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه. ففي عام 2006 اتهم مستشار رئيس السوداني للشؤون الخارجية الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور وقال: "إن إسرائيل دربت العديد من القيادات المتمردة وانه تم اعتقال عدد من تجار السلاح (Lord of war) الإسرائيليين الذين يبيعون أسلحة للمتمردين في دارفور"[157].

إضافة إلى ذلك فقد أوردت تقارير، أن مخططات صهيو–أمريكية تأخذ من أزمة دارفور ذريعة لدخول السودان. ففي عام 2004 نشرت جريدة "الخليج" الإماراتية سلسلة تحقيقات تحت عنوان (تقسيم السودان)، أظهرت معها خريطة التقسيم، أين تجزأ أكبر قطر عربي وإفريقي مساحة وتنوعاً جغرافياًَ وعرقياً إلى دويلات.[158]

يهدف هذا المخطط إلى خدمة أهداف إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترويج مسألة التطهير العرقي، وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. لكن تبقى الأهداف الحقيقية واضحة وما دارفور إلا حلقة في هذه السلسلة المتصلة ضمن الاستراتيجيات الصهيو– إمبريالية في العالم أو في هذه المنطقة على وجه الخصوص، والتي فجرت المصالح فيها صراعا جديدا للقوى العظمى التقليدية والصاعدة.[159]

اعترفت دولة إسرائيل على لسان رئيس وزراءها سابقاً "آرييل شارون" بدورها في تأجيج التوترات القائمة في إقليم دارفور السوداني، وذلك بمساندتها السياسة الأمريكية في المنطقة، وبوضعها خطة للتدخل الإسرائيلي في دارفور منذ عام 2003.

وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي "آفي ديختر" في محاضرة خاصة إن تدخل تل أبيب في دارفور حتمي وضروري حتى لا يجد السودان المناخ والوقت لتركيز جهوده باتجاه تعظيم قدراته لصالح الدول العربية. وأشار إلى أن السودان بمساحته وموارده المتعددة كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية منافسة مثل: مصر، السعودية،

---

[156]- عايدة علي سر الدين، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي**، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1998، ص53.

[157]- محمد مورو، **الشرق الأوسط على مفترق الطرق**، دون بلد النشر، 2006، ص 154.

[158]- عبده مختار موسى، ص 290.

[159]- المرجع نفسه، ص ص 291-295.

والعراق لولا الأزمات الداخلية والبنيوية والصراعات والحروب الأهلية في الجنوب، مضيفا أن رئيسة الوزراء "جولدا مايير" قالت إن إسرائيل وعلى خلفية بعدها الجغرافي عن العراق والسودان "مضطرة إلى استخدام وسائل أخرى لتقويض الأوضاع من الداخل لوجود الفجوات والثغرات في البنية الاجتماعية والسكانية بالسودان"[160].

وكان الرئيس السوداني عمر البشير في عدة تصريحات يؤكد على وجود مؤامرة تحاك ضد بلاده مدخلها إسرائيل، مشيرا إلى أنها سخرت كل الإمكانيات المادية والإعلامية، واعتبر البشير أن الدليل على ذلك "أن كل من يحمل السلاح ضد حكومة يصنف انه إرهابي إلا في السودان"[161]، و أعلن وجود تنسيق كامل بين إسرائيل وحركة "عبد الواحد محمد نور" (SLA/M)، وكشف أن الإسرائيليين يقومون بتدريب عدد كبير من كوادر عبد الواحد بصحراء "النقب"، حيث يشرف على التدريب عدد كبير من اليهود "الفلاشة" وان الأسلحة تدخل عن طريق دولة افريقية مجاورة لإقليم دارفور (يقصد بها التشاد).

تسعى إسرائيل لزعزعة استقرار السودان من خلال مخططان، الأول: يتمثل في نشر معلومات مضخمة عن الأوضاع بالإقليم؛ والأخير: خطة سياسية باستصدار قرارات أممية، ويشدد الكثير من الخبراء على الدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني تجاه "تحالف إنقاذ دارفور" (Save Darfur) ثم تورط "داني بانوب" ابن مدير الاستخبارات الإسرائيلية في تهريب أسلحة إلى دارفور، وهذا على الأقل ما دفعنا إلى، أن نعنون الفرع بمصطلح "الدور" بدلا من "الموقف" والأمر ينطبق على العديد من مواقف الأطراف الخارجية من هذه الأزمة[162].

المطلب 2: بريطانيا/فرنسا.

سنتطرق في هذا المطلب إلى القوى التقليدية، وندرس موقفها من الأزمة الدارفورية، من خلال الفرعين التاليين، حيث سيشير الفرع الأول إلى الموقف الفرنسي التي تعتبر مستعمراتها السابقة في إفريقيا الحديقة الخلفية لها، أما الفرع الثاني سيركز على الموقف البريطاني الذي يُعتبر السودان من مستعمراته السابقة.

الفرع الأول: الموقف الفرنسي.

---

[160]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 254.

[161]- المرجع نفسه، ص 258.

[162]- محمود وهيب السيد وآخرون، **السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب...قبل السلام)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 119.

يمكن أن نرجع اهتمام فرنسا بالأحداث في دارفور، إلى تقاطع دارفور مع مجموعة الدول الفرنكوفونية هي: التشاد وإفريقيا الوسطى حيث كانت فرنسا تحتل دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين لإقليم دارفور محل النزاع، والأمر يهمها بالطبع لأن لها مصالح اقتصادية في تشاد، بالإضافة إلى أن البعض، يرى أن السودان يمثل تقاطعا للنفوذ الأنجلوساكسوني والفرنكوفوني وهذا يعكس التنافس الخفي بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد والسيطرة على موارد هذه المنطقة، والواقع أن الموقف الفرنسي انطلق . أيضا . من ظروف تدفق اللاجئين إلى تشاد، ومن تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المباشر مما يشير إلى احتمالية تغيير الوضع الإقليمي في دارفور وما حولها، وهو أمر ذو صلة بفرنسا ومجموعة الدول الفرانكفونية المرتبطة بها، لذا تدخلت فرنسا في مشكلة دارفور لحماية مصالحها، ولإبعاد الولايات المتحدة عن مجالها الحيوي وأخذ نصيب مناسب من ثروة دارفور . والسودان . البترولية الكبيرة[163].

وحسب المعطيات يمكن اعتبار السودان شريك مهم لفرنسا، سياسياً واقتصادياً، فالسودان الشريك الثاني لفرنسا اقتصادياً في شرق إفريقيا، كما تعتبر فرنسا المستثمر الخامس في السودان بعد الدول الآسيوية[164].

لذلك يمكن فهم الموقف الفرنسي من أحداث إقليم دارفور، بأنه سوف يأتي مع الحكومة، حيث الضامن الأمين لمصالحها وشريكها الاقتصادي المهم لذلك ينطلق الموقف الفرنسي من ضرورة مساعدة السودان، ورفضت باريس اللجوء إلى القوة أو العقوبات في بداية الأمر، ودعت إلى توفير دعم إضافي للأمم المتحدة، ومدها بوسائل مادية ومالية جديدة، ودعم المنظمات في إفريقيا والشرق الأوسط.

لقد كان تعامل فرنسا مع أحداث دارفور يرتكز على أبعاد ثلاثة[165]:

1. البعد السياسي: يظهر هذا البعد بجلاء من خلال تأييد فرنسا لكل ما يصدر عن الاتحاد الإفريقي من قرارات، كمحاولة لإيجاد حل سياسي لهذه القضية. كذلك من خلال تدخلها في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي 1565، وعملها على استبدال كلمة "عقوبات" بكلمة "ضغط". كما عملت على إقناع الحكومة

---

[163]- François Géré, **pourquoi les guerres ? Un siècle de géopolitique,** courrier international et Larousse, Montréal, Canada, 2003, p 151.

[164]- William Zartman, **Ripe for resolution: conflict an intervention in Africa**, Oxford university press, 2009, p 84.

[165]- أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص 22.

السودانية على المشاركة في مفاوضات أديس أبابا في 15 جويلية2004 وهذا يمثل حرص فرنسا على علاقة متوازنة مع السودان من اجل الحفاظ على مصالحها. كما انه يمكن القول أن فرنسا تدرك أن التدخل الأجنبي قد يؤدي إلى انفجار الأحداث، لذلك جاءت كافة تحركاتها من اجل محاولة الحفاظ على مصالحها، في تلك المنطقة شديدة الحساسية.

2. البعد الأمني: ساهمت فرنسا في مراقبة تنفيذ اتفاق إطلاق النار بين الطرفين وإرسالها 200 جندي إلى حدود تشاد مع دارفور، لاستخدامهم في أعمال إنسانية في خدمة سكان الإقليم.
3. البعد الإنساني: بعثت فرنسا العديد من المساعدات الإنسانية إلى الإقليم كمحاولة لتخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية هناك.

خلاصة القول أن الموقف الفرنسي، ظهر مستقلاً في البداية عن الموقف الأمريكي و كان يعتبر أكثر اعتدالاً بالنسبة للدول الأوروبية، حيث أن فرنسا تحرصت على مصالحها في "تشاد وإفريقيا الوسطى"، والتي ستتضرر إذا تفاقمت الأمور على حدودهما مع دارفور[166].

إلا أن حكومة "ساركوزي" أدركت أنه من الصعب الاستمرار على هذه الوتيرة، خاصةً بعد نجاح السياسة الصينية في المنطقة، حيث غيرت فرنسا موقفها ورأت أن مصالحها في التحالف مع أمريكا، ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل الدولي كشفت فرنسا عن إمكانية إرسال قوات ضمن القوات الدولية، وذلك لتمكنها من الإشراف على مصالحها في المنطقة، وبعد قرار العمليات المختلطة التي لا يضم تشكيلها قوات غربية، سعت فرنسا لإصدار قرار يحول قواتها في تشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوروبي حتى تشكل حماية لمصالحها في تشاد، بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وإفريقية في تشكيل القوات الهجينة[167].

ومن هنا بدأت الحكومة الفرنسية تأخذ اتجاه التصعيد، مدعمةً للموقف الأمريكي، وهو ما حدث بالفعل في التهديد بالعقوبات، حيث كانت فرنسا ضمن الدول التي كانت وراء قرار مجلس الأمن رقم 1593، الذي يقضى بإحالة مرتكبي الجرائم وأعمال

166- M.D, op.cit, p..272

167- Ibid. p. .273

العنف في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهدف فرنسا من وراء محاكمة المتورطين في ارتكاب أعمال عنف في دارفور عن طريق المحكمة الجنائية الدولية، هو إيجاد باب آخر لتواجدها بثقل ملحوظ في الأزمة باعتبارها بلد الديمقراطيات وحقوق الإنسان المؤثرة في المؤسسات والمحاكم الدولية إن لم يكن هذا معناه توزيع الأدوار بين القوى الغربية.[168]

تظل فرنسا لاعباً مهما في أزمة دارفور، لما لها من مصالح حيوية في المنطقة. خاصة وأنها تأوي "عبد الواحد محمد نور" زعيم إحدى أهم الحركات المتمردة على حكومة الخرطوم. وقد شهدت العلاقات بين الطرفين شدا وجذبا بسبب موقف فرنسا من أزمة دارفور.[169]

الفرع الثاني: الموقف البريطاني

يمكن إرجاع اهتمام بريطانيا بقضية دارفور بوجه عام إلى العلاقة التاريخية التي جمعت بين الطرفين (علاقة تابع ومتبوع) بمعنى آخر إن بريطانيا تَعتبر السودان منطقة نفوذ بالنسبة لها وينبغي أن تلعب دوراً فيها.

انطلق الموقف البريطاني –قبل أن يعمل على التصعيد والضغط على السودان، حيث التقاء المصالح الأمريكية والبريطانية_ من دعوة الحكومة السودانية إلى العمل الحثيث والحاسم من اجل تجنب تدهور الأوضاع في إقليم دارفور. ولم تقف عند هذا الحد، بل عملت بريطانيا على تدفق المساعدات الإنسانية كمحاولة للتخفيف من وطأة الأحداث، فقد خصصت الحكومة البريطانية في البداية بشكل عاجل 25 مليون جنيه إسترليني، ثم بلغت تلك المساعدات التي خصصتها نحو 62.5 مليون جنيه إسترليني منذ سبتمبر 2003 وهو ما يمثل أول الجهود الدولية في تنظيم المساعدات الإنسانية إلى الإقليم المنكوب[170].

ولقد اتضح التحول في الموقف البريطاني، حينما هددت الحكومة البريطانية بفرض عقوبات على الخرطوم، في حال امتناعها عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان دارفور، بالإضافة إلى مطالبتها بنزع أسلحة الميليشيات المسلحة في الإقليم، مما يوضح التناغم الذي حدث في موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأحداث التي يمر به إقليم دارفور. ويتمثل الاختلاف –يكاد يكون الوحيد– بين

---

[168]- أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص 22.
[169]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 243-245.
[170]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 245.

موقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في أنها لم تصف ما يجري على الإقليم بأنه إبادة جماعية أو تطهير عرقي[171].

خلاصة الموقف البريطاني انه بدا أكثر تعقلا، ثم ما لبث ما اتجه صوب التصعيد واخذ نفس المسلك الأمريكي في التعامل مع أحداث دارفور. وبالرغم من اختلاف الأطراف أو الدول (بريطانيا ، فرنسا) فإن مطالبها تكاد تكون واحدة، فضلا عن البدء بهدوء بعض الأطراف، ثم اجتمعوا جميعا على التشدد تجاه حكومة السودان، وقد تمثلت مطالبهم في الآتي:

- وقف هجمات الميليشيات المسلحة ونزع أسلحتها.
- وقف العمليات التي تقوم بها الحكومة السودانية تجاه المدنيين أو الحركات المتمردة، لما تسببه من انتهاك لحقوق الإنسان.
- تسهيل تدفق المعونات إلى الإقليم.
- التهديد بفرض العقوبات في حالة عدم تنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي.
- مطالبة الحكومة السودانية بتسليم المسئولين عن ارتكاب جرائم حرب في الإقليم إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- العمل على عودة اللاجئين[172].

في ضوء هذا التحكيم يمكن الاستنتاج مما سبق، أن الدول الأوروبية عامةً وفرنسا وبريطانيا خاصةً، يمارسون نفس السياسة لخلفيات مختلفة تماماً.

المطلب الثالث: تشاد.

منذ أن برزت أزمة دارفور إلى الوجود في عام 2003، مرت العلاقات السودانية–التشادية بمجموعة من الأزمات والتوترات التي وصلت إلى حد إعلان حالة الحرب بين البلدين. وفي كل مرحلة من مراحل التأزم، يتدخل الوسطاء بينهما ويوقع الطرفان اتفاقا للسلام، ولعدم تدخل كل منهما في شؤون الآخر. إلا أن هذه الاتفاقات لم تكن تلقى احتراما كبيراً، إذ سرعان ما تنهار بسبب أنها دائما تسعى لمعالجة

---

[171]- أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص 23.
[172]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 248.

الأسباب الظاهرية أو المعلنة للتوتر والتأزم المستمر في العلاقات السودانية–التشادية، دون أن تتطرق إلى حل جوهر الأزمة المنتجة لهذا التوتر المزمن، وهي أزمة دارفور نفسها.[173]

تلعب تشاد دوراً رئيسياً في أحداث دارفور، حيث تشابك القبائل عبر الحدود (خاصة القبائل التي ينتمي إليها المتمردون) إذ يوجد قرابة 13 قبيلة ينتمي الأفراد المنحدرين منها إلى الدولتين تشاد والسودان، منها على سبيل المثال: قبيلة "الزغاوة" و"المساليت"، التي ينتمي إليها معظم أفراد الحكومة التشادية و أفراد الحركات المتمردة، وهو ما كان يضع الحكومة التشادية دائماً في مأزق مع الحكومة السودانية[174].

وقد سعت الحكومة التشادية، إلى عدم تقديم أي دعم للمتمردين في دارفور تلبيةً لطلب الحكومة السودانية. والسبب في ذلك إدراك الحكومة السودانية لمدى المكانة والدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة التشادية في أحداث دارفور، بما ينعكس على تأجيجها. هذا بالإضافة إلى أن تشاد وجدت ضالتها في عدم إثارة السودان لقبائل لها عبر الحركة المتمردة، والمعارضة للحكومة التشادية خاصة قبيلة "القرعان"، الممتدة على الحدود بين تشاد والسودان (بالتحديد حدود دارفور وتشاد)، بما يعني إمكانية مد السودان هذه الحركة المتمردة المعارضة للحكومة التشادية بالمال والسلاح، وما يمكن أن تثيره من قلائل في شرق تشاد، وهو ما تحقق بعد ذلك[175].

ولكن كان دائماً ما تُقَدَم اتهامات من قبل السودان للتشاد، بأنه لم يوفِ بما قطعه على نفسه، من عدم مساعدة المتمردين الدارفوريين. ويرجع ذلك الوضع إلى:

1. شعور الرئيس التشادي "ديبي"، "I.Déby"، بفضل قبيلة "الزغاوة" والحكومة السودانية عليه في الوصول إلى السلطة، مما ولَّدَ لديه معضلة التعامل مع أي من الطرفين (الحكومة السودانية أو المتمردين من "الزغاوة")، بمعنى آخر، هل يميل إلى أولاد عمومته أم إلى الحكومة السودانية؟[176] وقد كان "ديبي" مدركاً منذ بداية اندلاع أزمة دارفور في عام 2003 أن تطورها سوف يحمل في طياته الكثير من المخاطر لنظامه، لذلك بذل قصار جهده لمحاولة احتوائها في البداية، وعندما فشل في ذلك حاول أن يقوم بالوساطة بين الطرفين للوصول

---

[173]- هانئ رسلان، **أزمة دارفور والعلاقات السودانية-التشادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، المجلدد44، يوليو 2009، ص 270.

[174]- M.D, op.cit, p 270.

[175]- حسن الحاج علي احمد، **أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، صيف 2008، ص 23.

[176]- Idem, p 271.

إلى تفاهمات سياسية، غير أن جهوده في هذا المجال باءت بالفشل في نهاية المطاف، نظراً لتزايد الضغوط الداخلية على النظام، واتهامه من قبل حركات التمرد في دارفور، وكذلك من بعض أركان نظامه ومساعديه، بالانحياز للحكومة السودانية.[177]

2. إدراك السودان انه يمكن أن يلعب دوراً في عدم استقرار تشاد، من خلال مد المتمردين بالمال والسلاح، واتخاذ إقليم دارفور كقاعدة عمليات عسكرية للمعارضة التشادية[178].

لقد هدد الصراع في دارفور، منذ بدايته نظام "إدريس ديبي" ويمكن ملاحظة ذلك في:

أولاً، كانت هناك تكلفة استضافة مئات الآلاف من اللاجئين (400.000 لاجئ) وخطر انتشار القتال عبر الحدود، وزاد من ذلك الخوف قبضة الرئيس "ديبي" المتشددة على السلطة من أن تجد فرصة للانقلاب عليه في مثل هذه الظروف. وثانياً، كون هذا الصراع يدور بين "الزغاوة" من قبيلة "ديبي" نفسه وهي أهم قاعدة شعبية داخلية له في تشاد، وبين جاره السودان، حيث كانت الخرطوم قد ساعدته من قبل على الوصول إلى الحكم، وبالتالي فإن الانحياز إلى احد الجانبين يعني انتحاراً سياسياً.[179]

وقد حاول "ديبي" الخروج من هذا المأزق من خلال القيام بجهود الوساطة مستخدما صلاته الشخصية مع زعماء "الزغاوة" المنضوين تحت لواء حركة تحرير السودان وتوصلت هذه الجهود إلى عقد اتفاق لوقف إطلاق النار[180].

وبالإضافة إلى الضغط الدبلوماسي (من جانب الخرطوم على الرئيس التشادي) سعت الخرطوم إلى إبقاء "نجامينا" إلى جانبها من خلال دعمها للمتمردين التشاديين في دارفور[181].

خلاصة ذلك أن الموقف التشادي من أحداث دارفور، تأسس على إدراك حاجة التعامل مع الحكومة السودانية من اجل استقرار الأوضاع في هذا الإقليم، وهو ما

---

[177]- هانئ رسلان، مرجع سابق، ص 271.
[178]- أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص 19.
[179]- جوابي مراد،مرجع سابق، ص 131.
[180]- المرجع نفسه، ص 132.
[181]- د ذ ك، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية**: تاريخ الدخول: 23-02-2011، 17:17.
http:\\ www.moqutal.com/openshattle/behoth/siasia2/dqrfur/sec05doc.cvt.htm

حملها على التوسط بين طرفي النزاع ومحاولة للوصول إلى اتفاق بينهما، وذلك عبر وساطتها، في "آبشي" و"نجامينا". وكان هناك عامل آخر وهي الولاءات القبلية عبر تقديم الدعم لأولاد عمومتهم من قبيلة "الزغاوة"، خصوصاً من قبل قادة الجيش والأجهزة الأمنية التشادية، مما ترتب عليه تعريض علاقات السودان وتشاد لعلاقات الشد والجذب. لذلك يعد الموقف التشادي بالغ الحساسية، حيث يتميز بمحاولة مساعدة الحكومة السودانية من جهة، وتحقيق مآربه المتمثلة في الاستقرار من خلال تحقيق مصالح الدول الكبرى من جهة أخرى[182].

بناء على ما سبق، يمكن القول أن مواقف الدول سواء كانت الدول المدعمة لنظام البشير، أو المعارضة له، أنها تمارس نفس السياسات لخلفيات مختلفة تماماً، وهذا ما يظهر جلياً في المبحث الثاني، حيث تعمل الدول المعادية لحكومة الخرطوم على تصعيد الأزمة رغم أن خلفياتهم مختلفة تماماً، فرغم التنافس بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الساحل، إلا أنهم وصلوا إلى اتفاق بينهم في ما يخص أزمة دارفور. حيث مرت فرنسا من دولة معادية للتدخل العسكري في دارفور، إلى دولة قابلة بل مدعمة للموقف الأمريكي. ويعود ذلك حسب المراقبين، إلى الدور الصيني الذي يلعبه في تلك المنطقة كمنافس جديد للدول التقليدية وللولايات المتحدة الأمريكية.

[182]- هانئ رسلان، مرجع سابق، ص 274.

الفصل الثالث: مسارات التسوية الإقليمية و الدولية

من مفارقات السياسة الدولية لما بعد الحرب البادرة، أن الأزمات في مجالات المحيط لم تجذب الاهتمام طالما انه ليس فيها مصلحة حيوية، وهو الأمر الذي أدى إلى التهميش، وترك النزاع يستنفذ طاقته من الديمومة حتى إذا بلغ نقطة النضج، يقوم التدويليون بالتدخل، كما أنّ جفاف مصادر إدامة النزاع المسلح يدفع بأطرافه إلى السعي وراء حلول سلمية، بعد تعذر الحل العسكري على تحقيق الأهداف، فتبحث الأطراف على حل يد طرف ثالث، دولة كانت أو منظمة إقليمية أو دولية.

وعلى هذا الأساس، وبعد نضج أزمة دارفور ووصفها بأنها أسوء أزمة إنسانية، تم تدويل القضية من خلال أولاً المنظمات الإقليمية، التي وبعد عجزها في إيجاد حل للصراع أسندتها إلى المنظمات الدولية.[183] وهو ما سنتطرق إليه من خلال مبحثين، يَضُمّ المبحث الأول دور المنظمات الإقليمية في حل مشكلة دارفور، أما المبحث الثاني فيشمل دور المنظمات الدولية في حل مشكلة دارفور.

[183] - William Zartman, Op.cit, p 134.

المبحث الأول: دور المنظمات الإقليمية في حل مشكلة دارفور

ظهرت المنظمات الإقليمية، مع تزايد حاجة الإقليم إلى التعاون من أجل مواجهة التحديات التي تشكل تهديدا على الأمن القومي للدول العضوة في المنظمة الإقليمية، وعند الحديث عن معالجة أزمة دارفور إقليمياً، يجد الباحث نفسه أمام دراسة منظمتين إقليميتين تتمتع السودان بالعضوية فيهما، وهما: جامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي، وفيما يلي سيتم عرض موقف كل منهما على حِدَةٍ، وإبراز مدى تأثيرهما في مسار معالجة الأزمة.

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي

شكلت أزمة دارفور اختباراً عمليا لقدرة الاتحاد الإفريقي – الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية – في معالجة النزاعات الإفريقية ولا سيما عقب التغييرات الجذرية التي طرأت على مفاهيم وآليات هذا الاتحاد في التعامل مع القضايا والصراعات الدائرة في القارة. وتضمنت آليات عمل الاتحاد حقه في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء في حالة ارتكاب جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وبالنسبة لأحداث دارفور فقد خشي الاتحاد تكرار ما حدث في رواندا من إبادة جماعية.[184]

ارتفعت الأحداث في دارفور إلى مستوى الأزمة في بداية عام 2003، (كما سبق ذكره)، عندما قام متمردوا دارفور مهاجمة مطار الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور)، وبعد التصعيد لعب الاتحاد الإفريقي دوراً في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة[185].

وعلى هذا الأساس كان للاتحاد الإفريقي، دور كبير في حل مشكلة دارفور باعتبار السودان عضوا فعالا في الاتحاد، وقد طلب السودان من الاتحاد الإفريقي التدخل لحل المشكلة. واستخدم الاتحاد الإفريقي وسائل سلمية بدءاً بالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، إلى جانب الوجود على الأرض للمراقبة والإشراف. وسعى إلى تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمجموعات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات في كل من "اديس ابابا" و "ابوجا"[186].

---

[184]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 208.

[185]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 189.

[186]- المرجع نفسه، ص 190.

وقد اهتم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بما يجري في دارفور، ولم يَشَإِ الاتحاد التدخل في بادئ الأمر حيث اهتم بمتابعة المفاوضات التي تجري حول دارفور. وبعد تأزم الوضع هناك بدأ الاتحاد الإفريقي في خوض أولى تجاربه في فض النزاعات الإفريقية ولعب دورا في السودان، حيث دار جدال حول التدخل الدولي أو تدخل الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في دارفور، وبعد الضغوط المتكررة قبلت الحكومة السودانية بتدخل الاتحاد الإفريقي رغم أنها كانت تعترض على أي تدخل دولي.[187] وقد تمثل تدخل الاتحاد الإفريقي في مشكلة دارفور في عدة أوجه منها:

1. التدخل العسكري لحفظ السلم: تم طرح موضوع إرسال قوات افريقية لحماية مراقبي وقف إطلاق النار بعد محادثات "انجامينا"، التي قضت بوقف إطلاق النار بين الطرفين وذلك في أفريل 2004م، وبعد تدهور الأوضاع في دارفور تم تحويل مهمة القوة الإفريقية من قوة حماية المراقبين إلى قوة حفظ السلام في دارفور وزيادة عددها، إلا أن قوات الاتحاد الإفريقي فشلت في حفظ السلم في دارفور، وذلك بسبب ضعف التمويل وقلة خبرة الاتحاد نفسه في عمليات حفظ السلام إذ إنَّ دارفور هي أول مهمة للاتحاد في هذا الصدد[188]، وقد اعترف الاتحاد الإفريقي بفشله في حفظ السلام في دارفور، ودعا لتدخل دولي لتولي المهمة، وبعد جدال مع السودان توصل المجتمع الدولي إلى إسناد المهمة لقوة هجينة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة[189].
2. رعاية المفاوضات: كان الاتحاد الإفريقي حاضراً في المحادثات التي عقدت بين الحكومة والمتمردين بـ"انجامينا"، بعد ذلك تولى الاتحاد الإفريقي رسمياً ملف دارفور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين، بدءا بالجولة الأولى في "ابوجا" عاصمة نيجيريا في أوت 2004، والجولة الثانية في أكتوبر من نفس السنة، وفي جويلية 2005 تم استئناف المفاوضات وتتابعت الجولات بـ"ابوجا"

---

[187]- بدر حسن شافعي، **أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل**، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 164، ابريل 2006، ص 181.
[188]- المرجع نفسه، ص 180.
[189]- مراد جوابي، مرجع سابق، ص 147.

برعاية إفريقية ودولية حتى تم توقيع "اتفاق ابوجا". وكان أهم ما جاء في الاتفاق البروتوكولان الإنساني والدولي حيث تتركز بنودهما على:

- تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه.
- منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور.
- على الجانبين أن يحددا أماكن وجود قواتهما لمراقبي وقف إطلاق النار.
- نزع أسلحة الجنجويد.

غير أن هذه الاتفاقية لم تحل الأزمة خاصة بعد رفض حركة العدل والمساواة التوقيع عليها[190].

لقد كان الاتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود والخبرة. وبذلت الحكومة السودانية مجهوداً كبيراً لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي، لحل المشكلة في الإطار الإقليمي. وكل ذلك لتجنب نقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة السودانية لِكونها تحمل أجندة خفية وإنها خطيرة على المجتمع السوداني[191].

وعلى الرغم من الاعتراض الشديد من الحكومة إلا أن الملف تم نقله أخيراً للأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة وحلفائها بقرار مجلس الأمن (1593) على نحو ما سيرد تفصيله في المبحث الثاني.[192]

وفي الأخير يمكن القول، أن الاتجاه الرئيسي للاتحاد بخصوص أزمة دارفور تمحور حول أولوية الحل الأفريقي، ومع ذلك فقد دعا الاتحاد المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، للمشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور، والمساعدة في الوصول إلى تسوية سياسية لها.

وهكذا دخل الاتحاد الإفريقي بثقله في مشكلة دارفور سواء عن طريق، تبنيه لمفاوضات السلام في "أديس أبابا" أو في "أبوجا"، أو عن طريق عقد مؤتمرات القمة الأفريقية المصغرة في طرابلس وغيرها، أو في تصديه للقيام بتشكيل قوة عسكرية تابعة له لمراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم.

---

[190]- المرجع نفسه، ص 148.

[191]- أحمد إسماعيل، **أزمة دارفور والدور الإفريقي** القادم. في:? meshkat.netnew/contents.php \\:http، تاريخ الدخول: 26-04-2011، الساعة 13:20.

[192]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 193.

المطلب الثاني: دور جامعة الدول العربية

بالرغم مما تشكله أزمة إقليم دارفور على مستقبل إحدى أكبر الدول العربية وعلى أمن المنطقة برمتها، إلا أن أداء الجامعة العربية يبقى دون المأمول.

إن الأحداث في دارفور تؤثر على بلدان شرق إفريقيا، منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ناهيك عما تخلقه من عواقب يعاني منها الأمن القومي للدول في جميع أنحاء الوطن العربي. علاوة على ذلك، فإن السمات الهيكلية للصراع التي تشمل مسائل تخص الهوية والتنمية، والعلاقات بين الحكومات المركزية والأطراف الأخرى...الخ، هي سمات قائمة في جميع البلدان العربية والإفريقية.[193]

وإذا نظرنا إلى الصراع في دارفور، بأبعاده الخارجية، فهو ينطوي على خطورة المشاريع المطروحة والتي تستهدف وحدة الدول العربية على المستوى القومي على أقل تقدير، من خلال تفتيت وإعادة تركيب منطقة الشرق الأوسط. بالإضافة إلى عامل الصراع على منطقة القرن الإفريقي، والأخطر من ذلك، هو ضرب العمق الاستراتيجي بين المنطقة العربية وإفريقيا عموما[194].

واتخذ اهتمام جامعة الدول العربية بشأن هذه الأزمة أشكالاً ومستويات مختلفة، فقد أرسلت خلال فترة من 29 أفريل إلى 15 ماي2004، بعثة لتقصي الحقائق، ووقفت هذه البعثة على خطورة الأوضاع الإنسانية في معسكرات النازحين في الاقليم، ومعسكرات اللاجئين في تشاد، وعلى هذا الأساس توترت العلاقات بين الجامعة والحكومة السودانية، الأمر الذي أدى إلى غياب الرئيس "عمر البشير" عن القمة العربية في تونس.[195]

ولم يمنع ذلك جامعة الدول العربية، من النشاط في سبيل تجنيب السودان إحتمال تعرضها إلى عقوبات اقتصادية. وأظهرت الجامعة إستعدادها لإرسال قوات تشارك قوات الاتحاد الإفريقي، وتعاطفت مع الحكومة السودانية في بحثها عن حلول سياسية للأزمة، وأكدت في ردها على القرار 1556 على لسان مندوبها في الامم المتحدة "يحيى المحمصاني" إن إصدار قرار يهدد بفرض عقوبات على السودان يعكس إزدواجية المعايير (سياسة الكيل بمكيالين) لدى بعض الدول دائمة العضوية في مجلس

---

[193]- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص 119.
[194]- مكي حسن وفليفل السيد، مرجع سابق، ص 36.
[195]- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص 121.

الأمن إزاء قضايا المنطقة، وقال إنّ موضوع دارفور لم يكن يستدعي إصدار قرار يهدد بفرض عقوبات على السودان بل يقتضي الأمر تقديم المساعدات الإنسانية لها[196].

وقد ظهر هذا الموقف جليا في القمة العربية التي إنعقدت في القاهرة عام 2004 وكذلك في قمة تونس، حيث قرر البيان الختامي للقمة سرعة تقديم العون الانساني للمتضررين في هذه المنطقة.

ولما كانت مشكلة دارفور تؤثر على كثير من دول الجوار فإن أي خلل في الجغرافيا السياسية سوف ينعكس سلبا على دول المنطقة، ومنه لو تقرر ارسال قوات أجنبية إلى دارفور، فسوف تشكل كارثة تستعص على الحل وستصبح دارفور أفغانستان أو عراق آخر، ولذلك يجب أن يكون الحل عن طريق الاتحاد الإفريقي والدور العربي حتى لا نعطي ذريعة للآخرين للتدخل".[197]

والأكيد أننا لم نُشِرْ إلى جميع المبادرات العربية، سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى الأحادي الاقليمي لدول الجوار السوداني وهي كثيرة، ولكن وبالرغم من محدودية المساعي العربية، إلا أنه يبقى دوراً كبير الأثر على المستوى المعنوي وهو الأمر الذي يجب تعزيزه أكثر فأكثر بخطوات أكثر فاعلية.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية لحل أزمة دارفور

لقد اتسم الفعل الدولي في المنظمات الدولية، بالوقوع تحت تأثير القوى الغربية الضاغطة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل التدخل الإنساني هدفاً بحد ذاته، وليس التوصل إلى تسوية سلمية للازمة في دارفور.

انقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يشير الأول منها إلى الدور الذي لعبه مجلس الأمن في حل أزمة دارفور، أما الثاني فقد تطرق إلى الدور التي لعبته المحكمة الجنائية الدولية في معاقبة مرتكبي جرائم الحرب على حد قولها، أما المطلب الأخير يُفضِي إلى دور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: دور مجلس الأمن

لقد انطوت الكثير من قرارات الأمم المتحدة، على العديد من المطالب التي تقلص من سيطرة وسيادة حكومة الخرطوم على أراضي دولتها.

---

[196]- مراد جوابي، مرجع سابق، ص 144.

[197]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص 204.

كما يلاحظ هنا مدى المبالغة في إصدار القرارات، حيث أقدم مجلس الأمن على إصدار ثلاثة قرارات تتعلق بدارفور في أسبوع واحد، وهي القرارات: رقم 1590 بتاريخ 24 مارس 2005 لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لضمان اتفاقية سلام جنوب، والقرار رقم 1591 بتاريخ 29 مارس 2005 لمعاقبة تعديات الأطراف في دارفور، والقرار 1593 بتاريخ 31 مارس 2005 لإحالة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية[198].

وعلى أية حال، فإن كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، عكست حرص الداعين إلى إقرارها على تدويل مسألة دارفور من خلال التأكيد الدائم في مضمون تلك القرارات، على اعتبار أن الوضع في الإقليم يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولعل ذلك يتضح أكثر من خلال عرض بعض القرارات وما نصت عليه.

1. قرار مجلس الأمن رقم 1556:

صدر هذا القرار في 30 جويلية 2004، وقد أكد القرار في ديباجته على أن المجلس يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي من جميع أطراف الأزمة، وخاصة الجنجويد، ويشير المجلس إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية من احترام حقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه في الحفاظ على قانون ونظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها. كما أن عليها الالتزام بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع سلاح الجنجويد واعتقال قادتهم وتقديمهم للعدالة[199].

كما طلب القرار من الأمين العام بتقديم تقرير في غضون ثلاثين يوم، تليه تقارير دورية كل شهرين بخصوص ما أحرزته وما لم تحرزه حكومة السودان من تقدم بصدد مطالبات المجلس، وأعرب المجلس في لهجة تهديدية عن اعتزامه اتخاذ المزيد من الإجراءات لمواجهة الحكومة السودانية في حال عدم

---

[198]- جوابي مراد، مرجع سابق، ص152.

[199]- المرجع نفسه، ص 153.

الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة[200].

2. قرار مجلس الأمن رقم 1564:

صدر هذا القرار في 18سبتمبر2004، وقدمته كالعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب حليفتها بريطانيا. ولعل أبرز وأخطر ما انطوى عليه هذا القرار أمرين وهما:

- مطالبة لأمين العام وعلى وجه السرعة، تشكيل لجنة تحقيق دولية فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في دارفور، مع زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان الموفدين على دارفور للتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، ولا يخفى بطبيعة الحال ما يسببه تشكيل مثل هذه اللجان من إحراج بالغ لحكومات الدول نظراً لاعتباره يتنافى مع السيادة ويمثل اعتداء عليها.
- يتمثل الأمر الثاني في انطواء القرار على تهديد لحكومة السودان في حال عدم التزامها بهذا القرار والقرار1556 باتخاذ تدابير إضافية في السودان تنص عليها المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة[201].

3. قرار مجلس الأمن رقم 1593:

صدر هذا القرار في 31 مارس2005، وكان قد تقدم بمشروعه الأمين العام للأمم المتحدة السابق "كوفي عنان" مستنداً إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور. ويمكن إيجاز فحوى هذا القرار فيما يلي:

- بناءا على تقرير لجنة التحقيق الدولية بشان انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في دارفور، وإذ يتصرف المجلس طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ 01 جويلية2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (CPI)

---

[200]- المادة 41 "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"

[201]- المرجع نفسه، ص 154.

ويطالب المجلس حكومة السودان، وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور بالتعاون الكامل مع المحكمة والمدعي العام، وأن تُقدم إليها كل ما يلزم من مساعدة عملا بهذا القرار[202].

- وقد صدر هذا القرار بأغلبية 11 صوتاً وامتناع أربعة دول عن التصويت وكانت المفاجئة الكبرى هنا أن الولايات المتحدة كانت من الدول الممتنعة. وهنا فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بقوة: هل يعني هذا الامتناع عن التصويت من قبل الولايات المتحدة رفضها لإحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية؟ والإجابة هي بطبيعة الحال بالنفي، الأمر الذي يطرح تساؤلا آخر، وهو لماذا اتخذ الأمريكيون هذا الموقف، طالما أنهم بالتأكيد يوافقون على إحالة الملف الدارفوري إلى المحكمة الجنائية الدولية؟ ذلك هو التساؤل الذي سنجيب عنه في إطار تحليلنا اللاحق لمشكلة دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الأخير، يمكن حصر أهم قرارات مجلس الأمن بخصوص قضية دارفور في الجدول التالي[203]:

رقم القرار	تاريخ صدور القرار	ملخص لموضوع القرار
1547	2004/6/11	انشأ هذا القرار بعثة الأمم المتحدة للسلام في الجنوب مع المطالبة بوقف القتال في دارفور وإبرام اتفاق السلام.
1556	2004/7/30	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتحدث عن تأييد المجلس لإرسال قوة من الاتحاد الإفريقي لدارفور.
1564	2004/9/18	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ويتحدث عن إنشاء لجنة تحقيق دولية
1574	2004/11/19	يتحدث هذا القرار عن زيادة أفراد قوة الاتحاد الإفريقي في دارفور لتبلغ 3320 فردا وتوسيع ولايتها.
1591	2005/3/29	صدر هذا القرار بموجب افصل السابع وانشأ لجنة من جميع أعضاء

[202]- زكي البحيري، **دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2008، ص 76.

[203]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 199-200.

		المجلس لمتابعة موضوع دارفور إضافة لإنشاء فريق خبراء يتكون من أربعة أعضاء ويكون مقرهم "اديس ابابا" ويعمل لمدة ستة أشهر لتحديد أسماء من يعوق تحقيق السلام في دارفور ويرتكب انتهاكات.
1593	2005/5/31	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع وأحال الوضع في دارفور للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتحقيق في جرائم دارفور.
1706	2006/8/31	نص هذا القرار بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور.
1769	2007/8/31	نص هذا القرار بنشر ما عرف بالقوات الهجين (UNAMID) المتمثلة في البعثة الأممية الإفريقية في دارفور.

المطلب الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية

أحيل ملف التحقيق في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في 31 ماي 2005 بقرار من مجلس الأمن رقم 1593 (كما سبق ذكره)، وكان المدعي المحكمة الجنائية "موريس مورينو اوكامبو" قدم تقريره لمجلس الأمن حول تحقيقاته في 18فيفري2006. وفي افريل2007 قدم مذكرة توقيف "احمد محمد هارون" وزير الدولة بوزارة الداخلية آنذاك، و"علي كوشيب" قائد قوات الدفاع الشعبي، بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وفي 14 جويلية 2008م أصدر "اوكامبو" مذكرة يطلب فيها الدائرة التمهيدية المختصة، بأن تصدر أمراً بالقبض على الرئيس السوداني "عمر البشير" بالتهمة ذاتها[204].

وعلى هذا الأساس دخلت الأزمة في دارفور منعطفاً خطيراً ضاعف من حجم المشكلات التي تنتشر في مختلف أنحاء أقاليمه، وقد رفضت الخرطوم هذا الأمر، واعتبرته ابتزازاً من قبل بعض القوى الدولية، ومحاولة للضغط على الحكومة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وأمنية أجنبية[205].

يمكن القول أن إحالة النزاع الدارفوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي عام 2005، ثم إصدار قرار بتوقيف الرئيس البشير، يمثل تطوراً مهماً وبالغ التأثير على تطور الأحداث في دارفور[206].

---

[204]- محمد أبو الفضل، **المحكمة الجنائية والخيارات السودانية**، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، ابريل 2009، ص 232.
[205]- عمر محمود المخزومي، **القانون الدولي الإنساني (في ضوء المحكمة الجنائية الدولية)**، دار الثقافة، عمان، 2008، ص 377.
[206]- محمد صلاح الدين الشريف، **العدالة الجنائية الدولية في دارفور..التعقيدات القانونية**، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، ابريل 2009، ص 240.

ويعكس هذا القرار مدى تدخل الفعل الدولي في المسألة السودانية لتحقيق مآرب ومصالح قوى بعينها. فقد جاء توقيت القرار في وقت استطاع فيه أهل السودان تحقيق نوع من التوافق السياسي وتجاوز عقبة قانون الانتخابات. كما أن شريكي الحكم تمكنا من تجاوز عقبة مسالة "آبيي" عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي. وهنا يمكن للمتابع المحايد أن يقول إن توقيت القرار لم يكن بأي حال لمصلحة السلم والأمن في الدولة السودانية، وإنما –وبعيدا عن نظرية المؤامرة– يأتي في سياق سلسلة متصلة الحلقات لمحاولة تفكيك وحدة السودان[207].

ويبدو أن معيار العدالة الدولية انتقائي، ولا ينطبق إلا على الأفارقة، وهو ما دفع البعض إلى القول أن القارة الإفريقية أضحت بمثابة "حقل تجارب" للنظام الدولي (الأمريكي) الجديد. فالحالات الأربع التي تنظرها المحكمة الجنائية الدولية ترتبط بالحدود الواسعة لقرن إفريقيا الكبير، وهي: أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور، وجمهورية إفريقيا الوسطى[208].

وعلى الرغم، من وجود مئات من الحالات الخاصة بالجرائم محتلمة في أكثر من 139 قضية قدمت للمحكمة، إلا أنها رفضت غالباً تحت زعم أنها تخرج عن ولاية المحكمة. ولعل من أبرز القضايا التي رفضتها المحكمة قضية انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق و إسرائيل على غزة.[209]

المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوروبي

يرى الكثير من الباحثين الغربيين في مجال الإستراتيجية والجيوبولتيكا، أن إفريقيا تمثل البوابة الخلفية لأوروبا، وهذا يفسر القلق الأوروبي من التطورات السياسية فيها، والتي تتمثل في اشتداد التنافس الدولي عليها وذلك بناءً على التوسع الذي شاهدته كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية[210].

الاتحاد الأوروبي لا يمثل موقفاً واحداً، بل مواقف فردية في كثير من القضايا الدولية، والرأي السائد في الاتحاد الأوروبي هو أن ينهض الاتحاد الإفريقي بهذه المهمة، فمن ناحية، ليس من الحكمة السياسية أن ينوب الاتحاد الأوروبي عن الوليد

---

[207]- محمود وهيب السيد وآخرون، **السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب...قبل السلام)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص119.

[208]- الصادق المهدي، **نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2007، ص 47.

[209]- حمدى عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 176.

[210]- د ذ ك، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية**: تاريخ الدخول: 23-02-2011، 17:17.
http:\\www.moqutal.com/openshattle/behoth/siasia2/dqrfur/sec05doc.cvt.htm

الجديد وينهض بأدواره، وان المجالات التي سيجد الاتحاد الأوروبي نفسه فيها على غرار تلك في السودان لن تكون نادرة، بل إن التكهن الصحيح هو أن إفريقيا ستبقى موقعا لنزاعات من هذا النوع أو تلك، وبالتالي سيكون الاتحاد الأوروبي مستغرقا في نزاعات المناطق المحيطة لأمنه على حساب تلك التي من المحتمل أن تتولد في الجوار القريب، وبخاصة البحر الأبيض المتوسط أو في جنوب شرق أوروبا.[211]

وعلى هذا الأساس جاء الموقف الأوربي من أزمة دارفور باكراً حتى قبل الموقف الأمريكي، حيث شارك عدد من الدول الأوروبية في مفاوضات "نيفاشا" الرامية لحل مشكلة الجنوب، وساهمت بأموال طائلة لإعمار الجنوب. ومن ثم فإن تلك الدول يهمها كثيراً أمر الاستقرار في السودان، فلبعضها مصالح حيوية هناك خاصة فرنسا، كما اشرنا سابقا. وقد زاد من مخاوفها محاولات تهديد نظام الحكم في تشاد وإفريقيا الوسطى من قبل مجموعات عربية منطلقة من دارفور ومدعومة من قبل حكومة الخرطوم، الأمر الذي جعل تلك الدول تهتم أكثر بالوضع في دارفور[212].

بناءا على هذه المعطيات اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة ترمي إلى استقرار الوضع في دارفور، وحل المشكلة بالسبل السلمية مع تدخل دولي لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار هناك، إضافة لتقديم من ارتكبوا جرائم الحرب في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد واجه الاتحاد الأوروبي إزاء موقفه من قضية دارفور، نقداً من بعض المراقبين، فقد أعاب هؤلاء على العقل السياسي الأوروبي تجاه دارفور تبعيته للخط السياسي الأمريكي[213]. ويبرز ذلك من خلال موافقة أوروبا على قرار مجلس الأمن رقم 1556، واستجابتها للدعوة الأمريكية لاستبدال بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور ببعثة للأمم المتحدة، رغم دعمها السابق وتأييدها لبعثة الاتحاد الإفريقي في عام 2004، مع الملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يعد من اكبر المانحين للعون الإنساني في دارفور. واتهم هؤلاء أوروبا بتعقيد الموقف في دارفور مثل تأييد بريطانيا لموقف الأمريكي بفرض حظر طيران على دارفور[214].

---

[211]- صلاح الدين عبد الرحمن دومة، مرجع سابق، ص 132.

[212]- Fernanda Faria, **la gestion de la crise subsaharienne le role de l'union européenne, ,** institut d'études de sécurité de l'union européenne, corlet impremer, France, occasional paper, novembre 2004, p 63.

[213]- Ibid. p 65.

[214]- Mahmood Mamdani, « qui veut sauver le Darfour ? un conflit aux implications régionales», **Le monde diplomatique,** Paris, France, aout 2009, p 8.

كذلك أخذ البعض على ألمانيا، بوصفها محوراً جوهرياً ليس في الدعم المادي والمعنوي للمتمردين فحسب، ولكن حتى في تشديد نبرتها التجريمية والتهديدية للحكومة السودانية، حيث تمثل دور ألمانيا في أحداث دارفور في استضافتها معظم رموز التمرد، وأصبحت في وقت من الأوقات مركزاً لحركتهم ومنطلقاً لنشاطهم[215].

وإذا كان السودان يعول على الدور الايجابي للاتحاد الأوروبي، في أزمة دارفور قياساً بما يقدمه من عون إنساني كبير وإيجابي، فإن الموقف الأوروبي السياسي سار في اتجاه مختلف، أقرب لموقف الولايات المتحدة الأمريكية.[216]

لكن هذا ما كان يبدو للوهلة الأولى في التعاطي الأوروبي لقضية دارفور، إلى أن جاء قرار مجلس الأمن 1778 في 25 سبتمبر 2007 القاضي بنشر قوات دولية لتحسين أمن النازحين والمهاجرين في شرق تشاد، مكونة من قوات افريقية ودولية (القوات الهجينة)[217].

وعمل الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (la politique européenne de sécurité et de défense « PESD ») وهنا واجه الاتحاد الأوروبي عائق التأخير ناتج عن ارتباط كل سياسة أمنية أوروبية في إفريقيا بواقع الصراع بين رغبة الدول الاستعمارية القديمة (مثل: فرنسا)، في الحفاظ على الهيمنة من خلال التشويش على التدخلات متعددة الأطراف (multilatéralisation) من جهة. ومن جهة أخرى نشر قوات الاتحاد الأوروبي المتمثلة في قوات (EUFOR) 4300 جندي على الحدود التشادية–السودانية[218].

ومن المعلوم أن الاتحاد الأوروبي يعد احد الفاعلين الرئيسيين في منطقة دارفور. فإذا كان بعض أعضائه مثل: بريطانيا وفرنسا، يتمتعون بنفوذ تقليدي في هذا الإقليم، فإن مصالح الاتحاد الأوروبي تتجاوز مصلحة هؤلاء الأعضاء بشكل منفرد، وعليه فقد صرحت المفوضية الأوروبية عام 2006 عن إستراتيجية للسلم والأمن والتنمية، وذلك من خلال التعاون مع منظمة "الايجادIGAD"[219] لتحقيق السلم والأمن، والأمن الغذائي، والتطوير المؤسسي.

---

[215]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 180.
[216]- المرجع نفسه، ص 183.
[217]- جوابي مراد، مرجع سابق، ص 141.
[218]- المرجع نفسه، ص 142.
[219]- الهيئة الحكومية للإنماء في شرق إفريقيا.

كما تهدف هذه الإستراتيجية الأوروبية إلى التدخل في المنطقة، بهدف دعم وبناء قدرات السودان في مجال منع الصراع وحفظ السلام. ويساند الاتحاد الأوروبي جهود الاتحاد الإفريقي و"الايجاد" لحفظ السلام في السودان كما انه شارك في جهود الوساطة بين الحكومة السودانية والمتمردين لاحتواء النزاع بينهما.[220]

عموماً نستنتج من خلال هذا الفصل، أن لأزمة دارفور وجهاً آخر غير إنساني، حيث يعكس حقيقة الأطماع الاستعمارية والتنافس الدولي في المنطقة بعد انتهاء سنوات الحرب الباردة. بل إنه في أحد أبعاده يشير إلى الصدام الموروث بين الإسلام والغرب، وعملية إعادة تشكيل الوعي الغربي اتجاه قضايانا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

إن محاولة تجاوز حقائق التاريخ، واستبعاد مكونات الصراع الحقيقية في أزمة دارفور، تعكس حقيقة التدخل الدولي "اللاإنساني"، وتكشف عن الوجه آخر للمنظمات الدولية التي تحاول إيهامنا بأنها تسعى لإنقاذ دارفور.

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية لقضية دارفور

[220]- حمدى عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص ص 174-175.

بادئ ذي بدء، سنقوم في هذا الفصل بمحاولة التنبؤ أو الاستشراف[221] بمستقبل دارفور، بناءً على بعض المتغيرات، ووفق تقنية السيناريوهات، حيث يهدف هذا الفصل إلى معرفة اتجاه أزمة دارفور في المستقبل المنظور 2015م.

إلاّ أنه قبل الشروع في التحليل يجب أن نضبط أنفسنا بخطوات الاستشراف[222] وهي:

1. تحديد المشكلة واختيار الأفق.
2. بناء النظام وتحديد المتغيرات الرئيسية.
3. جمع المعطيات وصوغ فرضيات التطور.

أولاً، من المعلوم أن المشكلة تتعلق بأزمة دارفور وما هو أفقها في المستقبل المنظور 2015م؟.

ثانياً، يمكن تحديد المتغيرات الرئيسية في النقاط التالية:

- طبيعة النظام السياسي: هل سيصبح ديمقراطي؟، متفتح أكثر؟، يسمح بمشاركة الأقليات في الحياة السياسية؟.
- التقسيم العادل للثروة، وللسلطة على المستوى الوطني.
- نسبة تفاهم واندماج المتمردين بين بعضهم البعض.
- واقع حقوق الإنسان في الإقليم، مثل: ارتفاع نسبة اللاجئين.
- مدى تأثير انفصال الجنوب على أزمة دارفور.
- تأثير سلوك العامل الخارجي، مثل:الثورات العربية على أنظمتها، أو تدخل المجتمع الدولي بقيادة الناتو في المنطقة (ليبيا)، دور الولايات المتحدة الأمريكية و الصين في تصعيد أو حل الأزمة.

وبناءً على هذه المتغيرات، يمكن تأسيس مجموعة من السيناريوهات والافتراضات، والتي سنعالجها في المباحث التالية:

---

[221]- الاستشراف: "نظام علمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة، وهو تأمل للحضر ووضح بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد"

[222]- ميشال غوديه وآخرون، الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم، تعريب: محمد سليم قلالة و قيس الهمامي، الكونسارفاتوار الوطني للفنون والحرف Lipsor مخبر الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، دون بلد النشر، دون سنة النشر، ص 40.

حيث سنتناول المبحث الأول السيناريو الاتجاهي، بينما في المبحث الثاني نضع السيناريو تحدي ثوري، فيما خصصنا المبحث الثالث لسيناريو أقل تفاؤلاً وهو السيناريو الكارثي.

المبحث الأول: السيناريو الاتجاهي[223]

إن المتغيرات الست، تعتبر حجر أساس للتأمل والتفكير في كلّ من السيناريوهات الثلاث، من حيث طبيعة النظام السياسي إلى موقف الأطراف الدولية الفاعلة، فإن هذه المتغيرات التي تمثل العناصر البنيوية للنزاع في السودان، هي التي تحدد في الواقع التطور العام للبلد.

يقف هذا السيناريو وراء مجموعة من المتغيرات كما سبق أن أشرنا، حيث يحتمل هذا السيناريو على بقاء الأوضاع في إقليم دارفور على حالها Statu quo، في هذا السيناريو تقع الحكومة المركزية في الفشل وتعجز عن تهدئة الأوضاع في المنطقة خاصةً بعد انفصال الجنوب عن الشمال، حيث تبقى نقطة الخلاف الرئيسية هي "آبيي"، التي تعتبر إقليم استراتيجي ومنه يمكن أن تدور حرب بالوكالة بين حكومة "جوبا" و"الخرطوم"، ومنه نشوب حرب بين الشمال والجنوب بسبب "آبيي" يسبب استمرار التهميش و تردي الأوضاع في إقليم دارفور خاصة الأوضاع الإنسانية.[224]

بالنسبة لهذا السيناريو فإن النظام السياسي للسودان يبقى على ما عليه الآن، فتبقى غالبية الوزراء والمناصب من نصيب الفئة القريبة للرئيس الحالي، ومنه يبقى إقليم دارفور يحصل على 5% من السلطة[225] كما أشرنا في الفصل الثاني عندما تطرقنا إلى دور الحكومة في النزاع.

وفي نفس الوقت، يؤثر هذا على التوزيع العادل للثروة والسلطة بين الشعب السوداني خاصةً في إقليم دارفور. ومنه تبقى حكراً على المجموعة الشمالية، وبعض القبائل التي تحكم زمام الأمور في السودان. والتي تسيطر على جهاز الدولة وذلك منذ الاستقلال، وهي مجموعة صغيرة من القبائل الثلاثة التي تعيش على ضفاف النيل شمال الخرطوم: الشايجيّة، والجعليين، والدناغلا. والتي لا تمثل سوى 5% من سكان السودان ومنه يمكن القول أن 80% من ثروات السودان تذهب إلى هؤلاء القبائل[226].

يسود في الحركات المتمردة نوع من عدم الثقة، خاصة في حركة / جيش تحرير السودان (حركة تحرير السودان M/ALS) وحركة العدل والمساواة (حركة العدل

---

[223]- **السيناريو الاتجاهي أو الاستطلاعي أو المرجعي:** وهو يتعلق باستمرار الوضع الراهن وما به من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التغيير، وتعتبر نقطة البدء في هذا السيناريو الواقع القائم والقوى المؤثرة فيه أو التي أدت له.

[224]- Jean Baptiste Bouzard, **les conflits soudanais à l'horizon 2011 : scénarios,** institut d'études de sécurité de l'union européenne, corlet impremer, France, occasional paper, janvier 2009, p 19.

[225]- Ibid. p 20.

[226]- Valérie Thorin, « ou va le Soudan ? La frontière de la discorde », **Afrique Asie,** Paris, France, décembre 2010, p 20.

والمساواة MJE). حيث انقسمت هاتين الحركتين إلى عدد كبير من الفصائل المتناحرة. وبدأت تظهر بعض المؤشرات وتمكنت الخرطوم الاستفادة ببراعة من هذا النقص في الانسجام والتماسك، من خلال استعمال سياسة فرق تسد بين الحركات المتمردة، ومنه يمكن الاستنتاج بأن اتحاد المتمردين هو "شرط مسبق للسلام" في إقليم دارفور[227].

تعيش اليوم دارفور واقع مأساوي على مستوى احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى وجود 400.000 لاجئ في الدول المجاورة، وتدخل في كثير من الأحيان عمال الإغاثة في دارفور لإنقاذ ما تبقى، وعلى هذه الحالة يبقى إقليم دارفور يعيش منعدم من أدنى حق من حقوق الإنسان وهو الحق في العيش الكريم، والأمر المحزن أن هذا السيناريو لا يستبعد مواصلة المأساة على ذلك النحو[228].

يمكن الإشارة إلى أن مذكرة التوقيف، الموجهة ضد الرئيس الحالي للسودان "عمر البشير" من قبل المحكمة الجنائية الدولية تبقى دون فعالية، ودون تأثير على سلوك حكومة الخرطوم اتجاه إقليم دارفور.

بعد انفصال الجنوب السوداني عن شماله في 09 جويلية 2011، كلّ الأكاديميين كانوا يترقبّون تأثير ذلك على الأزمة في دارفور، فيمكن لهذا الأخير أن يسلك نفس الاتجاه ويطلب استفتاء حول انفصاله هو أيضاً عن الشمال. إلاّ أنه في هذا السيناريو يعتبر هذا أمر مستبعد لأن هناك اختلاف بينه وبين الجنوب الذي يُعد أغلب سكانه مسيحيين، فيما أنّ إقليم دارفور أغلب سكانه مسلمين. وعلى هذا الأساس لا يعتبر هذا السيناريو أن انفصال إقليم دارفور عن الحكومة المركزية أمراً سيحدث في المستقبل القريب[229].

غير أن الدول المجاورة للسودان، مثل سلوك "التشاد" لا يزال يشكل عنصراً أساسياً في القضية ويرجع ذلك بسبب دعمها السياسي والعسكري للمتمردين في دارفور، ولا سيما حركة العدل والمساواة. لأنهم لم يدينوا الانتهاكات الإنسانية التي تحدث في إقليم دارفور أما سلوك الدول العربية بما فيها ليبيا – قبل الأزمة الليبية الحالية– كان يميل أكثر إلى الخرطوم.

---

[227]- Amadeo Piegatore, « ou va le Soudan? Diversité cultuelle et forces centrifuges », **Afrique Asie**, Décembre 2010, p 27.

[228]- Hassen Zenati, op.cit. p 28.

[229]- احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، **"السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب ومضاعفات أزمة دارفور"، حال الأمة العربية 2005 النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 36.

خارج القارة الأفريقية، تبدأ المصالح الاقتصادية للصين حيث تحاول هذه الأخيرة بالعبث بجهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في فرض عقوبات فعالة ضد نظام البشير[230]. يمكن الإشارة أيضاً إلى أنه لا توجد هناك إرادة حقيقية من الدول الغربية في المشاركة بغية الوصول لحل سلمي لأزمة دارفور، إلاَّ أن أمر إرسال قوات غير وارد اليوم لأن المجتمع الدولي لا يريد فتح جبهة أخرى للقتال حتى يخرج من أزمة ليبيا الحالية[231].

في ظل تنامي الحركات المتمردة، وتزايد مطالب كل منها، سواء في التمثيل كأطراف في المفاوضات، أو في المشاركة في مغانم السلطة والثروة فيما يتعلق بدارفور، فإن ذلك سيزيد من صعوبة وتعقيد إمكانية التوصل إلى تسوية حقيقية ترضي الجميع، ومن ثم فإن بقاء أي من هذه الحركات خارج نطاق التسوية، سيزيد من فرص بقاء الأزمة دون حل فعلي أي استمرار أزمة دارفور وتعاظم تعقيداتها[232].

ضِفْ إلى ذلك، استمرار الإعلان عن مبادرات جديدة، من جانب القوى والدول والمنظمات الفاعلة المختلفة، سواء كان الهدف منها إطالة أمد الأزمة، أو منع إحداث تسوية حقيقية، طالما كان هذا الأمر يخدم أهداف ومصالح دول أو أطراف معينة[233].

عرض هذه المتغيرات السّت، لا تعطينا إلا لمحة صغيرة عن مستوى تعقيد الوضع الأمني في السودان، والذي يُعد متعدد الأبعاد حيث يعتمد على عوامل وطنية، إقليمية ودولية، ومن المؤكد أن عناصر أخرى لم يتم اختيارها أو تفضيلها (مثل: دور التشاد والمحكمة الجنائية الدولية أو دور الإدارة الأمريكية الجديدة) ولكن ليس هدف هذه الدراسة هو عرض جميع المتغيرات، ولكن تقديم توقعات لمنتصف المدة حتى عام 2015م.

---

[230]- يونس الغايسي، **الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان**، مقال منشور على الموقع:تاريخ الدخول: 24-05-2011 www.cmes-maroc.com/ar/index.php?view=article&catid

[231]- وليام بلوم، **حروب أمريكا القادمة أعمدة الحكمة في البيت الأبيض**، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة، الجزائر، جويلية 2007، ص 42.

[232]- مكي حسن وفليفل السيد، مرجع سابق، ص 44.

[233]- أسامة علي زين العابدين، **أزمة دارفور: التداعيات والحلول**، تاريخ الدخول: 31-03-2011، الساعة 14:50. في: http:\\ www.ashorouk.net/index.php?

المبحث الثاني: السيناريو الثوري[234]

مبدئياً يُعد هذا السيناريو الأقل احتمالاً، إذْ يعتبر هذا الأخير أن الأمور سوف تعود إيجابياً على إقليم دارفور في المستقبل القريب، واعتمادًا على متغيراتنا السّت، سنحاول عبرها برهنة إمكانية حدوث ذلك، حيث يعتبر هذا السيناريو متفائل بالنسبة لمستقبل الإقليم ويعتمد على عدد من الحجج التي يمكن من خلالها إثبات صحة السيناريو.

في هذا السيناريو تحاول الحكومة المركزية تهدئة الأوضاع في المنطقة وذلك بعد انفصال الجنوب السوداني عن الشمال، عبر انشغالها بأمور سكان دارفور حيث إنّ الخرطوم متخوفة من انفصال دارفور هي الأخرى عنها[235].

ويستند في المقام الأول هذا التطور الإيجابي على مجموعة من التنازلات التي قام بها الحزب الحاكم، هذه التنازلات هي نتيجة وصول الحكومة المركزية إلى طريق مسدود، متيقنة أنه ليس هناك حل سوى نهج سياسة التفتح الديمقراطي أمام الأحزاب المعارضة، وهذه السياسة من شأنها أن توفر الشرعية الشعبية اللازمة لاستمرار النظام الحالي، في الواقع هذا يعني قبول هذا الأخير بالمنافسة من قبل الأحزاب السياسية الأخرى، أي توزيع السلطة والموارد بشكل عادل خاصة ثروات البلاد بينه وبين المعارضة، ومنه تشكيل حكومة قومية من كل الأحزاب السياسية، حتى يتوحد السودانيون خلف إرادة سياسية واحدة[236].

وعندها يمكن لهذه الحكومة الجامعة أن تتعامل مع المحكمة الجنائية وفق منظور أهل السودان لحل مشكلة بلادهم في دارفور، وبالنسبة للحكومة الداعمة لمليشيات "الجنجاويد" التي ستوقف عمليات الاعتداء على الأهداف المدنية واحترام القانون الدولي الإنساني[237].

أو يمكن إقامة نظام اتحادي مركزي للدولة السودانية "النظام الاتحادي" (الفيدرالي) حيث يعتبر طريقة لحكم الدولة، تقوم على ربط المصالح الإقليمية بالمصالح الوطنية بشبكة من المراجعات والتوازنات بين السلطات المحلية والسلطة المركزية، يذهب أنصارها إلى إنها توفق بين مصالح الأقاليم وتصونها وتتفادى في

---

[234]- **السيناريو الثوري أو الإصلاحي:** وهو يتعلق بإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف التفاؤلية، وهو مبني على حدوث نقلة نوعية في المجتمع سواء كانت نقلة اقتصادية أو تكنولوجية.

[235]- Jean Baptiste Bouzard, op.cit. p 21.

[236]- فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص132.

[237]- عمر محمود المخزومي، مرجع سابق، ص 381.

ذات الوقت المركزية الصارمة واللامركزية المفرطة. ويتجسد ذلك في نهاية الأمر في حكومة محلية وبرلمان محلي ينتخبها في كل إقليم كبير من أقاليم الدولة وذات صلاحيات وسلطات محددة تحدد علاقتها وطريقة وحدود خضوعها للسلطة الاتحادية (المركزية)[238].

يتنبأ هذا السيناريو بوجود نوع من الثقة في الحركات المتمردة ، خاصة حركة / جيش تحرير السودان (حركة تحرير السودان M/ALS) وحركة العدل والمساواة (حركة العدل والمساواة MJE). وذلك بعد توقف الخرطوم عن تنفيذ "سياسة فرق تسد" « diviser pour régner» بين الحركات المتمردة، وذلك ما أدى إلى اتحاد المتمردين في إقليم دارفور، وبدأت تظهر بعض مؤشرات الانسجام والتماسك في السياسات فيما بينهم[239].

فبالنسبة لجيش الحركة الشعبية وحركة العدالة والمساواة سيتعاهدان بمفاوضات سياسية مع الحكومة تهدف بالأساس إلى مراقبة دولية لوقف إطلاق النار، والسماح بالدخول الإنساني إلى المناطق المتضررة لإيصال الإغاثة العاجلة ومساعدات إعادة البناء. وبالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان ستقبل الصلة بين المصراعين والمساعدة في جهود تعزيز إقرار السلام في دارفور مع مناقشة القضايا الباقية ضمن محادثات سلام الإيجاد[240].

فكرة الهدنة ستكون على الأرجح مرتبطة بعودة اللاجئين كخطوة أولى في هذا الاتجاه. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاق وقف إطلاق النار سيحيي الحوار بين المتمردين لوقف العنف، مما سيساهم في تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور، بعودة اللاجئين و الاستقرار في دارفور فبالنسبة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ستضمن عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم وستنسق تمويل دولي لإعادة توطينهم[241].

والمطلوب أيضا أن تبادر منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية للتدخل بقوة في كل أنحاء السودان، خصوصاً غرباً، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية الغربية ذات الصلات الواضحة مع أجهزة المخابرات

---

[238]- فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص133.

[239]- مكي حسن وفليفل السيد، مرجع سابق، ص 49.

[240]- المرجع نفسه، ص 50.

[241]- أسامة علي زين العابدين، **أزمة دارفور: التداعيات والحلول**، تاريخ الدخول: 31-03-2011، الساعة 14:50. في: http:\\ www.ashorouk.net/index.php?،

الغربية، وعدم ترك الساحة للغربيين يعبثون فيها كيفما شاءوا لتحقيق مصالحهم على حساب العرب والمسلمين[242].

وبالنسبة لمذكرة توقيف الرئيس السوداني فإن الاصطفاف السياسي والجماهيري سيقف ضدها وضد الأطماع الاستعمارية ومقاومة أي تدخل أجنبي في هذه القضية[243].

وفي إطار مسار الأزمة، ينبغي أيضا أن نلاحظ ديناميكية المجتمع الدولي، بقيادة إدارة أوباما الجديدة. فمن المحتمل فرض تسوية من الخارج وفقا لأنموذج "نيفاشا" فهناك إمكانية تكرار هذا السيناريو فيما يتعلق بدارفور، وتكون الدول المرشحة لاستضافة المفاوضات "تشاد" أو "نيجيريا"، وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم من المملكة المتحدة وفرنسا. وربما يكون هذا السيناريو الأقرب إلى التطبيق، حيث يبقى هذا السيناريو مرتبط بالقوة الملزمة لوضع أية تسوية موضع التنفيذ الفعلي، وبغض النظر عن مضامين التسوية، أو مواقف أطراف الأزمة منها، وخصوصاً الحكومة السودانية[244].

المطلوب بالتالي هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطإ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل: ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة، ويعزز هذا أن تمرد غرب السودان يختلف تماما عن تمرد الجنوب، وأن مطالب المتمردين في الغرب تدور أساسا حول طلب تعمير مدن دارفور الثلاثة (الفاشر، والجنينة، ونيالا)، وغَرَضُهَا اقتصادي لا سياسي، ولكن تغذية أطراف أخرى خارجية صورت الأمر على أنه تمرد وانفصال مماثل لمطالب الجنوبيين، وشجعت المتمردين هناك على التقدم بمطالب مماثلة لحركة "جارانج"[245].

ومنه يرتكز هذا السيناريو على تشديد التزام كل من الحكومة المركزية وحركات التمرد باتفاق وقف إطلاق النار والتوجه للحل السياسي للصراع بينهما ، وعلى رفض التدخل الأجنبي وتوحيد الشعب لمقاومته ، وإدانة تعاون أي حركة معارضة مسلحة أو

---

[242]- Amadeo Piegatore, op.cit. p27.

[243]- عمر محمود المخزومي، مرجع سابق، ص 386.

[244]- Damien helly, **post-2011 scenarios in sudan : what role for the EU?,** institut d'études de sécurité de l'union européenne, corlet impremer, France, occasional paper, novembre 2009, p 25.

[245]- احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 40.

غير مسلحة مع القوى الأجنبية الاستعمارية أو السماح لها بامتطائها لمنع المصالحة بين قبائل الزراع والرعاة أو العدوان على السودان واستقلاله ووحدة أراضيه[246].

مما لا شك فيه أن إحلال السلم في دارفور يجب أن يمر بهذه الخطوات، ولكن مثل هذا المخرج يصبح غير مؤكد إلى حد كبير، وذلك لأن هذا الاحتمال يخالف التوجهات الحالية للقضية وللمسرح الدولي. كما يستند هذا السيناريو على قدرة المتمردين و الحكومة على لعب اللعبة الديمقراطية، حتى إذا انهزموا.

ومع ذلك يبقى السيناريو الثوري، يقدم آليات أزمة افتراضية حول انفتاح النظام والسماح للمتمردين للعودة إلى طاولة المفاوضات وتلعب لعبة الانتخابات، وتواجه استقلال الجنوب، فمن غير المرجح أن مرحلة تضميد الجراح ستكون.

[246]- المرجع نفسه، ص 41.

المبحث الثالث: السيناريو الكارثي[247]

يعتبر هذا السيناريو أكثر تشاؤماً، والأكثر احتمالاً وقوعاً، حيث يستشرف بتحول الأوضاع في إقليم دارفور إلى أمر مأساوي كارثي، ويقوم هذا السيناريو على عدة افتراضات تسمح له بالتنبؤ لمستقبل القريب للسودان عامةً ولدارفور خاصةً.

ويستند هذا السيناريو، على تطور غير إيجابي لحكومة الخرطوم، حيث أصبح الوضع أكثر تعقيدا في دارفور، والذي بدوره اشتعل بسبب القتال المتزايد بين الجماعات العرقية[248]. إلا أن هذا السيناريو يعتمد على مجموعة من المتغيرات والتي ستكون حجر زاوية لهذه الدراسة، وتتمثل هذه المتغيرات في:

طبيعة النظام السياسي: إن هذا السيناريو يفترض غياب الديمقراطية، و الحكم الراشد بالنسبة للنظام السوداني، الذي يبقى حكراً على بعض الأقليات التي تريد أن تسيطر على كافة البلاد فتبقى غالبية مناصب السلطة من نصيب الفئة القريبة للرئيس الحالي، ومنه يبقى إقليم دارفور يحصل على 5% من السلطة كما أشرنا في السابق، ما يؤدي إلى غياب المشاركة السياسية للمواطنين و(الفئات، الأقليات والأقاليم) المهمشة، وغياب الشفافية والنزاهة في الانتخابات، حيث منذ 1989م لم يتغير نظام الحكم[249].

وحسب تقارير دولية فإن السودان "دولة فاشلة" Failed State، ففي 2011م تحصلت على المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول العاجزة التي أنجزتها مجلة "السياسة الخارجية". وذلك بسبب ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 25%، ضف إلى ذلك الحروب والأزمات الداخلية التي عرفتها السودان، خاصة حربه مع الجنوب التي انتهت بانفصال هذا الأخير عن الشمال[250]. ومنه رغبة أطراف أخرى بانفصال، مثل إقليم دارفور، ومنه يمكن طرح سؤال: هل السودان آيل للزوال؟؟

إنّ غياب المواطنة لدى الشعب السوداني، و كثرة الولاءات للقبيلة، وانعدام مشروع حضاري لبناء الأمة السودانية (تجاهلت الحكومات المتعاقبة ضرورة تبني مشروع حضاري يعلى من شأن الدولة ويجعلها مرجعية وحيدة لكل السودانيين، بصرف

---

[247]- **السيناريو الكارثي أو سيناريو الانهيار:** وهو يمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار.

[248]- Jean Baptiste Bouzard, op.cit. p 27.

[249]- Ibid. p 28.

[250]- أسامة علي زين العابدين، **أزمة دارفور: التداعيات والحلول**، تاريخ الدخول: 31-03-2011، الساعة 14:50. في: http:\\ www.ashorouk.net/index.php?،

النظر عن العرق أو الدين أو اللغة) أدى ذلك إلى استمرار الأزمة في إقليم دارفور، ومنه تذمر أهالي دارفور من هذا الوضع مما أدى إلى طلب الدارفوريين أكثر من الحكم الذاتي، حيث تمثل طلبهم هذه المرة بالانفصال[251].

ومنه مستقبل النظام السوداني في هذا السيناريو هو آيل للزوال، حيث سيتم القبض على الرئيس الحالي عمر البشير، ويمثُل أمام المحكمة الجنائية الدولية، مع حاشيته. وذلك بسبب ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[252].

بالنسبة للتقسيم العادل للثروة وللسلطة على المستوى الوطني: فإن كل ما يمكن أن نقول عن حالة إقليم دارفور على أنه إقليم مهمش، ويعود ذلك إلى غياب التوزيع العادل للثروة، على الرغم من أنه يسبح على بحيرة من النفط واليورانيوم، إلا أن هذه الثروة لم تستغل بعد في تطوير هذا الإقليم. فالإحصائيات تشير إلى أن السودان عامةً ودارفور خاصةً له احتياط نفط كبير، والذي يقدر بنحو ستة مليار برميل معظمها في مناطق قريبة من الحدود الشمالية والجنوبية بينما يبلغ الإنتاج الحالي نحو 500 ألف برميل يومياً، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن عائدات النفط لم يتم تقسيمها بالعدل و التساوي بين كل الأقاليم على المستوى الوطني[253]. ويفترض هذا السيناريو أن إقليم دارفور سيبقى مهمش على حساب بعض الأقاليم أو الأقليات الأخرى.

على هامش نسبة تفاهم واندماج المتمردين بين بعضهم البعض: فإن بعد انفصال الجنوب عن الشمال، اتحدت إرادة الفصائل والأحزاب المعارضة حول ضرورة الانفصال واتفقوا على خوض نفس المسلك الذي اتخذه الجنوب، وكما يقال أن الحاجة تولد الإرادة، فإن حاجة إقليم دارفور إلى التطور والخروج من التهميش الذي عاشه منذ بداية الأزمة والوصول إلى صوت واحد يمثل جميع الأقليات، أدت إلى اندماج الإرادات وتوحُد الأهداف وأصبحت هذه الأخيرة بعيدة عن المصالح الشخصية لدى جميع الأحزاب المعارضة[254].

ففي هذا السيناريو تكون ضرورة افتراض تشكيل حزب جديد يمثل جميع الأحزاب والحركات و الأقليات في دارفور تحت اسم " حركة تحرير شعب دارفور". الذي سيعمل جاهدًا لتحقيق الانفصال عن حكومة الخرطوم. وقد تنحرف حركة التمرد المسلحة إلى

---

[251]- **القومية الاثنية : Ethnic nationalism (Ethno - nationalism)** يشير هذا المصطلح إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة تربط بين أفرادها روابط الاثنية، إضافة إلى، أو فضلاً عن، روابط دولة الأمة. ومنه تجعل من الانفصال عنها هدفاً سياسياً لها. **أنظر:** عماد سيد احمد، **أمركة إفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة**، مطبعة مدبولي، القاهرة، مصر، 2005، ص 86.

[252]- Alexandre Adler, **le rapport de la CIA comment sera le monde en 2020 ?,** robert Laffont, France, 2005, p 224.

[253]- Idem, P 225.

[254]- Jean Baptiste Bouzard, op.cit. p 28.

منطلقات وتوجهات عرقية وإثنية بغيضة، تنال من رابطة الجماعة الوطنية السودانية الواحدة. لذلك فإنه ما لم يجد في دارفور والوضع السياسي الداخلي في السودان تغيراً أساسياً يسمح بضبط التوجهات العرقية والإثنية لقادة التمرد فسيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فصل دارفور عن السودان[255].

واقع حقوق الإنسان في الإقليم: إن استمرار الأزمة في دارفور ولّدت تأثيرًا سلبياً على حالة حقوق الإنسان، حيث من المقدر أن ترتفع نسبة اللاجئين بـ 15% في سنة 2015م، ويعود ذلك بسبب فشل اتفاقيات وقف إطلاق النار واستمرار الأزمة، مما أجبّر سكان دارفور النزوح إلى مناطق أخرى مثل الجارة التشاد. وتعثر تطبيق اتفاق سلام دارفور بعد رفض عدد من الفصائل المتمردة الانضمام إلى الاتفاق، وتصاعد العمليات العسكرية والهجمات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، بما في ذلك اندلاع قتال بين الذين وقّعُوا الاتفاق ومَن رفضوا. وتورط جميع أطراف النزاع في انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ضف إلى ذلك أن وكالات الإغاثة الإنسانية تواجه عقبات متزايدة أمام تقديم المساعدات الحيوية الضرورية للسكان، من جراء تصاعد حالة انعدام الأمن، والهجمات التي يتعرض لها عمال الإغاثة، والقيود المفروضة على عمل الوكالات الإنسانية من قِبل قوات الحكومة، وجماعات المعارضة المسلحة، التي تضيّق فرص توفير المساعدة الإنسانية في الإقليم[256].

مدى تأثير انفصال الجنوب على أزمة دارفور: بعد انفصال الجنوب عن الشمال دخلت حكومة الخرطوم في حرب دامية مع جارتها الجنوب بسبب منطقة "آبيي" التي تستحوذ على أكبر احتياط نفط (محكمة التحكيم الدولية في لاهاي ستنظر في قضية الحدود الجغرافية لمنطقة آبيي المتنازع عليها بين شمال السودان وجنوبه)، ومنه أصبحت حكومة الخرطوم تركز قوتها على الجنوب مرة أخرى و تهمش دارفور من جديد[257]. مما ترك بعض الأكاديميين يتنبئوا بعد انفصال الجنوب السوداني عن شماله في 09 جويلية 2011، بإمكانية تأثير ذلك على الأزمة في دارفور كما أشرنا سابقاً، فإن هذا السيناريو يرى إمكانية أن يسلك إقليم دارفور نفس الاتجاه ويطلب استفتاء حول انفصاله هو أيضاً عن الخرطوم.

---

[255]- François lafargue, op.cit. p 136.

[256]- Jacques Attali, **une brève histoire de l'avenir,** Fayard, France, 2007, p 303.

[257]- Jean Baptiste Bouzard, op.cit. p 29.

تأثير سلوك العامل الخارجي: يمكن أن تتأثر السودان بما يحدث حالياً في العالم العربي من ثورات شعبية على أنظمتها، مما يترك احتمال حدوث ذلك للسودان أمر وارد، بسبب النظام الشمولي الذي يوصف به النظام السياسي السوداني، ضف إلى ذلك أن الرئيس الحالي للسودان قد حكم البلاد أكثر من 22 سنة، والآن هو متهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من طرف المحكمة الجنائية الدولية، والتي أصدرت في حقه مذكرة توقيف[258]. إن هذا السيناريو يحتمل إمكانية اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، بعد انهيار نظامه الحالي، و أن يمتثل أمام المحكمة الجنائية الدولية (CPI).

وبسبب التهميش الذي تعيشه بعض المناطق في السودان، مثل: منطقة "النيل الأزرق" في الشرق و "دارفور" في الغرب، قد يسمح لشعوبهم من أن يثوروا ضدَّ النظام الحاكم، جراء المأساة وصعوبة العيش وغياب أدنى حق من حقوق الإنسان، ضف إلى ذلك النزاعات الأهلية بفعل التباين في البنية الاجتماعية الذي يزيد عادة من تفاقم الأوضاع الإنسانية.

تعدد الولاءات هو سبب آخر من أسباب قيام شعب بثورة على نظام حاكمه، حيث فشل النظام الحالي في بناء هوية وطنية وإدخال المواطنة في نفسية الشعب السوداني، قد يهدد وحدة السودان، وهذه الاتجاهات تعكس أزمة الهوية فهناك إلتباس في تحديد الذات، ومن ثم تحديد العدو. وعدم وجود توازن في العلاقة بين المركز و المحيط، يشكل خطراً آخر، قد يهدد وحدة السودان هو الآخر، ومرد ذلك سعي السلطة الحاكمة إلى فرض سيطرتها على مختلف تكوينات المجتمع السوداني، وحرمانه من الاستقلالية الضامنة لفعاليته وحركيته. وتكشف هذه التبعية عن ضعف الأداء السيادي للسودان سواء تعلق الأمر بمدى قدرتها على التصدي للتهديدات الخارجية، أو بحرية قرارها السياسي والاقتصادي، فهناك قوى داخلية يرتبط وجودها وأمنها بقوى خارجية أكثر من رضا وقبول مواطنيها.[259]

تدخل المجتمع الدولي بقيادة الناتو هو أيضاً أمر وارد لهذا السيناريو، حيث يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرار تدخل في المنطقة مثلما حدث بالنسبة للدولة الجارة

---

[258]- عمر محمود المخزومي، مرجع سابق، ص 393.

[259]- صافو محمد، **إشكالية بناء الدولة في العالم العربي**، مجلة دراسات استراتجية، العدد11، دار الخلدونية، الجزائر، جوان 2010، ص123

للسودان "ليبيا"، معتمدًا في ذلك على الفصل السابع (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان).[260]

إنّ القوى الأجنبية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتدخل لحل مشاكل العالم كما تدعي، وإلا كانت قد سعت سعياً فعلياً لحل مشكلة الصومال أو فلسطين أو العراق، وإنما تتدخل هذه القوى من منطلق مصالحها المباشرة، وانطلاقاً من هذه الفرضية فإنه إذا ما عرفنا أن السودان هو بلد الموارد العظيمة والثروات الضخمة عرفنا أيضاً سبب اهتمام هذه القوى بأزمة دارفور الحالية[261].

وإن أوضاع دارفور، تجعل فصلها عن السودان هدفاً محتملا للسياسة الأمريكية والأطلسية، موقع السودان واتساع أراضيه ووجوده المشترك في أفريقيا و العالم العربي يضعه تحت وطأة التهديد المزدوج من قبل المشروعات الاستعمارية في إفريقيا والعالم العربي معاً. فالسيطرة عليه سياسياً وعسكرياً وتخلفه وتبعيته الاقتصادية هي في آن واحد من متطلبات إخضاعه مع القرن الأفريقي وشرق ووسط وغرب أفريقيا[262].

ضف إلى ذلك السيطرة على دارفور ضمن حزام البترول الإفريقي، حيث تقع دارفور ضمن حزام البترول الأفريقي وهي شرقه والذي يضم غير دارفور، تشاد، النيجر ونيجيريا. و دارفور تجاور تشاد وهي منطقة نفوذ فرنسية وقد ضمنت أمريكا بترول المنطقة الوسطى والغربية من الحزام ويرى هذا السيناريو إمكانية أن تضم المنطقة الشرقية : دارفور، للسيطرة عليه كله بجعلها منبعاً لخط الأنابيب القاري الذي يجري الأعداد لمده من تشاد إلى المحيط الأطلسي[263].

أي إعادة صياغة أوضاع السودان كلها على أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية في المقام الأول، وتقضي على نظام الإنقاذ الحاكم . إذا لم يتمشى مع توجهات السياسة البيت الأبيض . وتتوافق هذه السياسة أيضاً مع الرغبة في ضمان استغلال السودان اقتصادياً من قبل الشركات الأمريكية، وتجزئته من الداخل إلى كيانات متعددة تربطها علاقات كونفدرالية[264].

---

[260]- المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة:
إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، **جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي** أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة."

[261]- Daniel S.Papp and others, **American foreign policy: history, politics, and policy,** Longman, New York, USA, 2005, p 30.

[262]- Alain Caussieu et autres, op.cit. p 42.

[263]- Damien helly, op.cit. p30.

[264]- Ibid. p31.

و إذا كانت سياسة كل من الولايات المتحدة و أوروبا تجاه السودان هي سياسة معروفة بالبراغماتية و المصلحة المبنية على الاستغلال لا التعاون، تركت بصمة لا إنسانية جسَّدها التاريخ في ظل فترة الاستعمار، فماذا يمكن القول عن سياسة الصين تجاه الأزمة في السودان؟.

يرى هذا السيناريو أن الصين في علاقاتها المتبادلة مع السودان لا تختلف كثيرًا عن سياسات الولايات المتحدة و الدول الغربية تجاه السودان، فبالرغم من أن الصين في سياساتها تعتمد على القوة الناعمة –الاقتصاد– في علاقتها المتبادلة مع شريكتها، عكس الولايات المتحدة التي يغلب على سياساتها الطابع الإستراتيجي الأمني، إلاّ أن اللّغة السياسة التي يعبر بها عن الإستراتيجية الصينية الخارجية مفهومة لدى الواقعيين على اعتبارها تقوم بالأساس على الثالوث الواقعي المعروف: 1– القوة (القوة الاقتصادية)، 2– المصلحة (التغلغل الصيني الناعم) و 3– توازن القوى (العلاقة التنافسية مع غيرها من الدول و سعيها جاهدة إلى حجز مقعد لها في مصاف الدول العظمى)، الأمر الذي من شأنه أن يدفعنا إلى الاستنتاج إلى أنه لا حديث عن شراكة ثنائية حقيقة قائمة على التوازن في ظل غياب التعاضد و الإتحاد بين الدول الضعيفة في لإطار علاقتها مع الطرف الأقوى، و الذي إنْ تحقق من شأنه أن يغير نمط توزيع القوة على مستوى النسق الدولي[265].

و بالرغم من أن الصين قد لعبت دوراً مهما في قضية دارفور لا يجب إنكاره، باعتبارها من صناع القرار الدولي– الخمسة الدائمي العضوية بمجلس الأمن – حيث امتنعت على التصويت عن قرار مجلس الأمن رقم 1556، و تهديدها في أكثر من مناسبة لاستخدام حق الفيتو لتعطيل أي قرار أممي يصدر ضد الحكومة السودانية، إلا أن ذلك يجب أن لا يحجب عنا حقيقة أن الصين تبدل كل هذه الجهود لتحقيق مصلحتها الشخصية فوق أي اعتبار آخر، خصوصاً إذا علمنا أن كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقف معارض تدخل في إطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور، الذي من شأنه إذا تحقق أن يعكر الجو على الصين في استغلالها المريح للخيرات السودانية دون أي تقييد أو منافسة، كما أنه لا يعقل أن تضحي الصين بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة لنظام الحكم في السودان، لأجل

---

[265]- يونس الغايسي، **الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان**، مقال منشور على الموقع:تاريخ الدخول: 24-05-2011
www.cmes-maroc.com/ar/index.php?view=article&catid

شراكتها مع الخرطوم مع العلم أن علاقاتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات[266].

لذلك يرى هذا السيناريو، أن الصين لن تستخدم حق الفيتو لإجهاض قرارات مجلس الأمن و معارضتها بالتالي "للإرادة الدولية" من أجل حماية السودان عامةً وإقليم دارفور خاصةً، لكون هذا الدور يظل متصلاً بمصالحها الحيوية و استثماراتها المختلفة و التي تتسع و تضيق حسب مصالحها و أهدافها.

ونستنتج مما سبق، أن مختلف السيناريوهات النظرية التي اعتمدتها الدراسة، لم تدرس بطريقة معمقة وواسعة النطاق، وينقصها الجانب الميداني، لذا لم يمكن الجزم على سيناريو محدد لاستشراف مآل الأزمة في دارفور في المستقبل المنظور 2015م.

إلا أنه ودائماً اعتمادًا على الجانب النظري، ووفقاً لسلوك الدول الكبرى على الساحة الدولية، وحتى من خلال مواقف الحكومة السودانية، يظل السيناريو الكارثي الأكثر احتمالاً، وهذا بناءً على عدد من النقاط:

- مشكلة بناء الدولة السودانية، وهي مشكلة تركيبية تتعلق بزيادة التكامل والاندماج.
- مشكلة البناء القومي للسودان، وهي تؤكد على الجوانب الثقافية للتطور السياسي.
- المشاركة السياسية لسودانيين، وتتعلق بتمكين المواطن السوداني عامةً والدارفوري بشكل خاص من المساهمة الدائمة والفاعلة في اختيار البدائل المرتبطة بحقوقه ومصيره.
- مشكلة توزيع الرفاه و الثروة على السودانيين، وترتبط بالتوزيع العادل للقيم بين مختلف الفئات الاجتماعية بما يضمن كرامتها.
- التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للسودان، حيث فشل النظام السياسي السوداني في خلق محركات تقدم الاقتصاد والمجتمع، وسياسته غير العقلانية والعنصرية التي أججت الحرب الأهلية في الجنوب، وجعلتها أداة لتقطيع الروابط الجامعة للشمال والجنوب، وتهميش إقليم دارفور حيث اتسعت الثغرات

[266]- Alain Caussieu et autres, op.cit. p 4-5.

وصارت ممرات رحبة في سياج الدفاعات الوطنية للسودان، لما استطاعت الدول الأجنبية إيجاد الذرائع للتدخل في الشأن السوداني.

خاتمة

تناولت الدراسة، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية، وقد قُسّمت إلى فصل تمهيدي متبوعة بأربع فصول. الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية و الاقتصادية لمنطقة دارفور، وتناولنا فيه دراسة وصفية للنشأة والعوامل التي أدت إلى تأجيج الصراع، وقد تم تقسيم تلك العوامل إلى التشكيلة القبلية والخلفية التاريخية، والإمكانيات الاقتصادية في دارفور. وتناولنا في الفصل الأول من الدراسة أسباب النزاع في دارفور، والمراحل التي مرت بها الأحداث في إقليم دارفور، وقد تم تقسيم تلك العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى إقليمية وثالثة دولية. بينما تناول الفصل الثاني إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع وتعرضنا إلى مواقف الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية اتجاه تلك الأحداث التي جرت وتجري على هذه الأرض السودانية. أما في الفصل الثالث فقد تطرقت الدراسة إلى مسارات التسوية الإقليمية و الدولية، مما سمح لها أن تركز على الدور الإقليمي وعلى دور المنظمات الدولية في حل مشكلة دارفور. في الفصل الرابع والأخير، فقد حاولت الدراسة أن تتنبأ بمستقبل المنظور لقضية دارفور وذلك من خلال إيجاد سيناريوهات، كان السيناريو الكارثي أمراً محتمل الوقوع.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نرصدها فيما يلي:

- إن الأحداث في دارفور ترجع إلى الصراع على السلطة والثروة في الأساس. ولكن تم توظيف تلك الأحداث على أنها صراع بين المزارعين المستقرين (الأفارقة) والبدو الرحل (العرب). وساهم في تأجيج تلك الأحداث انتشار السلاح، نتيجة الصراع بين تشاد وليبيا والحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، وذلك مرورا بإقليم دارفور. كما، أدت الأوضاع الإنسانية – من قتلى وجرحى ولاجئين ونازحين عن الإقليم– إلى تدخل الأطراف الدولية وأتاحت لها الفرصة للتغلغل وفرض شروطها على السودان، كل ذلك من اجل تحقيق مآربها.
- إن دول الجوار الجغرافي (تشاد وليبيا بالتحديد) لعبت دورا في تأجيج الأحداث سواء بمد القبائل بالسلاح والدعم اللوجيستي أو بعدم الضغط عليها من اجل خفض مطالبها التفاوضية أو الانخراط في تفاوض جاد، يكمن له أن يفضي إلى التوصل إلى اتفاق/معاهدة سلام تنهي ما يجري على ارض هذا الإقليم من مآس.

- إن الصراع والمواجهات بين القبائل القاطنة في هذا الإقليم قديمة منذ زمن بعيد، دون عمل الحكومات السودانية المتعاقبة على التوصل إلى تسوية لها قبل أن تستفحل، وكان الصراع في البداية حول الموارد (المراعي والمياه)، ولكن أطرافا أخرى عملت على تأجيج ذلك دون تسوية، مما أفضى في النهاية إلى تلك الأحداث من خراب ودمار، وهذا يحمل الحكومات السودانية جزءا من المسؤولية.
- الوضع الإنساني المتردي هو الذي تسبب في تدويل الأحداث وخروجها عن حيزها، [سواء الداخلي السوداني أو الإقليمي الإفريقي] إلى النطاق الدولي ومجلس الأمن، وتتحمل الحكومة السودانية جانبا من هذا التدهور في الوضع الإنساني.
- إننا نتفق مع وجهة النظر التي ترى أن أصل القبائل الزراعية المستقرة إفريقي، خاصة قبيلة الفور (المشتق منها اسم الإقليم)، حيث أنهم ينحدرون من أصل عربي (سليمان صولونج المنحدر من أصل عباسي أو أعراب تونس)، فضلا عن حديثهم العربية، وهذا كفيل بأن يهدم تصوير الأحداث التي تجري على أرض الإقليم بأنها بين قبائل زراعية مستقرة (إفريقية) وأخرى بدوية رحالة (عربية)، فالجميع منحدر من أصل عربي.
- أما موقف لحكومة السودانية، فهو اقرب إلى توجيه اللوم من مواقف دولية مسئولة عن رعاياها ظلت تتشدق بسيادتها وسلطانها، دون تدارك لأسباب الأحداث الأساسية، ومحاولة التغلب عليها وعلاجها. وذلك، تكون أفعالها مساعدا على التدخل الدولي ونجاح الضغوط عليها في الإقليم.
- يمكن اعتبار أزمة دارفور أزمة مركبة بسبب وجود عدة أبعاد أدت إلى تعقدها، ومن أهمها البعد التاريخي الذي يمكن تلخيصه في عدم التعامل العقلاني مع الحقائق الموضوعية والواقعية، ليبقى السودان كله في انتظار الحل بعيداً عما أسمته الأدبيات السودانية " الاتفاق على الاختلاف".

- إنّ المشكلة في دارفور لم توجدها القوى الخارجية، ولكنها تستغلها من أجل مصالحها. وهي لا تنفعل مع القضية من أجل المواطن السوداني في دارفور، وإنما تحركها الأطماع في الثروات المدفونة في باطنها من بترول ويورانيوم.

وعموماً، فإن أمن دولة السودان مشروط بأمن مواطنيها، وتحقيق كرامتهم وليس بالانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، وتجاوز الفكر القائم على مبدأ المصلحة العليا للدولة إلى اعتماد مبدأ أولوية الفرد مع ضمان كافة حقوقه، وهي المقاربة القادرة على مجابهة أي تهديد لأمن ووحدة دولة السودان، والدول العربية كافة.

على أن الاستشراف بمعالم المستقبل، والحديث عن مستقبل الخريطة الجيواستراتيجية للمنطقة، يعتمدان على جملة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات التي يموج بها إقليم دارفور. وعلى أي الأحوال، فإن المشهد السوداني سوف يؤدي إلى إعادة رسم خريطة القرن الإفريقي الكبير، فكاً وتركيباَ، وذلك خلال السيناريوهات الآتية:

"السيناريو الأول الاتجاهي" وهو يشير إلى بقاء الأحوال على ما هي عليه.أما "السيناريو الثاني الثوري" فيشير إلى محاولة إحداث ثورة لإصلاح الأوضاع، بعيداً عن المصالح الشخصية. وفي الأخير "السيناريو الثالث الكارثي"، وهو سيناريو التفكيك، حيث يمكن للسودان أن يفرز أكثر من كيان إقليمي مستقل، بدءاً بما حدث مع جنوبه، مروراً إلى إقليم دارفور، وصولاً إلى شرقه (منطقة النيل الأزرق)، وقد يعزز من ذلك المواجهة العنيفة التي حدثت على أرض "آبيي" الغنية بالنفط بين الشمال والجنوب، مما يجعلها "كاشمير السودان". وعليه، فإن استمرار الأوضاع الفوضوية على حالها في السودان عامةً وفي إقليم دارفور خاصةً، وإن ازدادت سوءاً، هو الأقرب إلى التحقيق على الأمد المنظور.

الملحق رقم 01: خريطة التوزيع القبلي في دارفور

الملحق رقم 02: خريطة تواجد الثروات البترولية في دارفور

الملحق رقم 03: اتفاق أبوجا للسلام في دارفور

أ

هم مضامين الاتفاق

يتألف اتفاق السلام من ثلاثة بروتوكولات، تتعلق بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، بالإضافة إلى فصل يضع إطارا لإجراء حوار وتشاور دارفوري-

دارفوري. وتعكس أوجه ضعف اتفاق سلام دارفور تعقيدات عملية التفاوض، إذ لم تكن الأطراف متكافئة في الخبرة الدبلوماسية؛ فالحركات المسلحة كانت تفتقر إلى موقف مشترك، وكان أعضاء رئيسيون من وفودهم غائبين في أغلب الأوقات.

وجاء الاتفاق في 124 صفحة، وتناول أربعة موضوعات هي تقاسم السلطة والثروة، والترتيبات الأمنية، والحوار الدارفوري- الدارفوري. ويمكن القول بشكل عام أن التوقيع على الاتفاق مثل خطوة مهمة للغاية نحو إيجاد حل سياسي سلمي للنزاع في دارفور. وشمل الاتفاق الملاحق التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة من المفاوضات وتشكل جزءا من الاتفاق وهي:

- اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في 8 أبريل 2004 في نجامينا.
- البروتوكول الخاص بتسهيل المساعدات الإنسانية الموقع في 8 أبريل 2004.
- اتفاق الأطراف السودانية حول ترتيبات إنسانية ولجنة وقف إطلاق النار ونشر مراقبين في دارفور الصادر في 28 مايو 2004.
- البروتوكول المتعلق بتحسين الوضع الإنساني في دارفور الموقع 9 نوفمبر 2004.
- البروتوكول الخاص بتعزيز الوضع الأمني الموقع 9 نوفمبر 2004.
- إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور الصادر في 5 يوليو 2005.

وقد تواترت ردود الفعل حول الاتفاق داخل السودان، فبينما اعتبرت الخارجية السودانية أنه يكرس الوحدة الوطنية، قالت أحزاب المعارضة إنه جاء ناقصاً ولا يحقق السلام الشامل في دارفور. ويمكن إبراز أهم معالم الاتفاق على النحو التالي:

الأحكام الخاصة بتقاسم السلطة

1- المقترح الرئيسي هو إنشاء سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية. ويرأس السلطة كبير مساعدي رئيس الجمهورية، الذي يأتي في المرتبة الرابعة في مؤسسة الرئاسة السودانية، وهو أعلى مسئول دارفوري في الحكومة.

2- تكون المهمة الرئيسية لسلطة دارفور الإقليمية الانتقالية هي إنقاذ اتفاق السلام لدارفور، على أن تظل سلطة دارفور نافذة لمدة سنوات حتى إجراء الاستفتاء

حول وضع دارفور في عام 2010، حيث يختار شعب دارفور بين أن يصبح دارفور إقليما واحدا أو يظل ثلاث ولايات.

3- تتكون سلطة دارفور من عشرة أعضاء أو أكثر. ويصبح ولاة الولايات الثلاث نوابا للرئيس بالإضافة إلى كونهم أعضاء. ويشمل الأعضاء الآخرين رؤساء المؤسسات التالية: مفوضية دارفور لإعادة التأهيل وإعادة التوطين، صندوق دارفور للإعمار والتنمية، مفوضية أراضى دارفور، مفوضية دارفور لإنفاذ الترتيبات الأمنية، مجلس دارفور للسلم والمصالحة، مجلس التعويضات لدارفور، أي مؤسسات أخرى قد تنشئها سلطة دارفور.

4- في كل حالة، يقوم كبير مساعدي الرئيس بتقديم قائمة بأسماء أفراد من دارفور يتحلون بالنزاهة ويتمتعون بثقة أهل دارفور، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيينهم كرؤساء للمفوضيات.

5- تعود دارفور إلى حدود أول يناير عام 1956، ويتم تشكيل لجنة فنية لترسيم الحدود الشمالية.

6- بالإضافة إلى تعيين كبير مساعدي الرئيس حتى إجراء الانتخابات، تقوم الحركتان بترشيح مستشار للرئيس، ومنصب وزير، ومنصبين لوزيري الدولة.

- بالإضافة إلى ذلك، يخصص اثنا عشر مقعداً لمرشحين من الحركتين في المجلس الوطني.

8- ضمان التمثيل والإدماج الفعلي للحركتين في هياكل الحكم الخاصة بولايات دارفور الثلاث، وذلك على النحو التالي:

أ- أن يكون الوالي ونائبا الوالي من مرشحي الحركتين.

ب- يخصص منصبان وزاريان ومنصب مستشار واحد في كل ولاية من مرشحي الحركتين.

ت- يخصص منصب واحد رفيع المستوى على الأقل في كل وزارة من وزارات الدولة لمرشحين من الحركتين.

ث- يخصص 21 مقعداً في المجلس التشريعي في كل ولاية لمرشحي الحركتين.

ج- تخصيص 6 مناصب لمعتمدي المحليات و6 مناصب للمدراء التنفيذيين من الحركتين.

9- وضع آلية لتذليل العقبات بين سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية والولايات، حيث يضطلع كبير مساعدي الرئيس، الذي ترشحه الحركتان، بدور بالغ الأهمية وحاسم.

10- إجراء الانتخابات بعد ثلاث سنوات بموجب الجدول المبين في اتفاق السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، بحيث يتم على أساس نتائجها تحديد المناصب مستقبلاً في المجلس الوطني، والحكومة القومية، ومجالس الولايات وحكومة الولايات.

11- تعيين ممثلين دارفوريين عن حركتي دارفور في الهيئات المهمة مثل لجنة الانتخابات ولجنة الإحصاء.

12- تعيين وزير بولاية الخرطوم من مرشحي حركتي دارفور.

13- ضمان تمثيل دارفور في الخدمة المدنية، والمؤسسات القومية الأخرى، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات التعليمية. وفيما يختص بالتمثيل في الخدمة المدنية، يوفر اتفاق السلام لدارفور آلية تضمن تمثيل الدارفوريين على نحو عادل على كافة المستويات، خاصة على مستوى وكلاء الوزارات، والسفراء، والمناصب المهمة الأخرى. على أن تقرر لجنة من الخبراء، تنبثق عن مفوضية الخدمة المدنية، التمثيل الصحيح لمواطني دارفور عبر استخدام معايير حجم التعداد السكاني، والتمييز الإيجابي والسوابق المتاحة كاتفاق السلام الشامل على سبيل المثال، حيث يتم إنجاز ذلك خلال سنة واحدة.

14- فيما يتعلق بالتعليم، يتعين ضمان مجانية التعليم في دارفور خلال فترة السنوات الخمسة الأولى للاتفاق. إضافة إلى ذلك، يتعين تخصيص مقاعد للدارفوريين في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في كل من دارفور والخرطوم.

15- يجب تعميم الأحكام الخاصة بقضايا النوع في اتفاق السلام لدارفور بغرض معالجة أوجه الخلل التي تمت في الماضي فيما يختص بآليات اتخاذ القرار واعتماد تدابير خاصة لضمان المشاركة العادلة والفعلية للنساء على كافة مستويات اتخاذ القرار بما في ذلك الخدمة المدنية والمؤسسات التعليمية.

الأحكام الخاصة بتقاسم الثروة

1- تنطوي المواضيع الرئيسية الخاصة بتقاسم الثروة تحت عناوين مهمة عدة.

3- يكمن الموضوع الرئيس الأول في التحويلات النقدية من الحكومة المركزية إلى الولايات عبر مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد المالية. و ينص اتفاق السلام لدارفور على تفعيل المفوضية، وعلى تعيين لجنة خبراء للعمل على وضع صيغة لتمكين

الحكومة من تخصيص الموارد من صندوق الإيرادات القومية لصالح الولايات بما في ذلك دارفور.

4- إضافة إلى حصة دارفور من تحويلات مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية من ندوق الإيرادات، ينص اتفاق السلام لدارفور على إنشاء صندوق دارفور للتنمية والإعمار، على أن تقوم الحكومة القومية بتخصيص مبلغ أولى قدره 300 مليون دولار أمريكي للصندوق لعام 2006، وتخصيص مبلغ لا يقل عن 200 مليون دولار أمريكي لعام 2007، و 200 مليون آخرين لعام 2008، بحيث يتم تسوية هذه المبالغ بناء على نتائج وتوصيات بعثة التقييم المشتركة التي من المزمع أن تزور دارفور لتحديد وتقدير احتياجات برنامج النهوض الاقتصادي والتنمية وإزالة الفقر في فترة ما بعد النزاع في ولايات دارفور. وقد حازت هولندا على قصب السبق في هذا الخصوص حيث تعمل على تنظيم مؤتمر للمانحين في لاهاي في سبتمبر 2006 بغرض حشد التمويل لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور.

5- يعالج اتفاق السلام لدارفور أيضاً المسائل الخاصة بملكية واستغلال الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي، ويقر احترام حقوق ملكية الأراضي القبلية (الحواكير) وضمان استعادة الأشخاص حقوقهم في الأراضي التي انتزعت منهم خلال فترة الصراع، حيث يتم إنشاء مفوضية أراضى دارفور أثناء سير تنفيذ اتفاق السلام لدارفور، مع ضمان التمثيل الفعلي للدارفوريين فيها، لمعالجة المواضيع أعلاه.

6- ينص اتفاق السلام لدارفور على أحكام تختص بعودة وإعادة توطين النازحين واللاجئين، إذ تضمن هذه الأحكام توفير الأمن والمساعدات العاجلة للنازحين المحليين بغرض تسهيل عودتهم بكرامة إلى مواطنهم الأصلية. وفى هذا الصدد، تم الاتفاق على تشكيل لجنة لإعادة التأهيل وإعادة التوطين على أن تنشأ لجان للمطالبة بالممتلكات لضمان معالجة دعاوى الملكية وإعادة نقل ملكية الأموال والأصول على نحو ملائم.

7 - ينص الاتفاق أيضاً على التعويض الفردي لضحايا الصراع عبر إنشاء لجنة محايدة ومستقلة للتعويضات، بحيث تعمد اللجنة إلى تقديم التعويض النقدي وإعادة ملكية الأموال والأصول إلى الأفراد والمجتمعات بناء على تقييمها لكل حالة. كما نص الاتفاق على حكم يختص بدفع تعويضات نقدية للأفراد بصورة سريعة، بدون انتظار تحقيق كامل في القضية. وقد تكلفت الحكومة بدفع مبلغ 30 مليون دولار أمريكي كمساهمة مبدئية في صندوق التعويضات.

8- ينص الاتفاق على اتخاذ تدابير خاصة لضمان توفير الاحتياجات الخاصة بالنساء عبر إنشاء صندوق خاص للنساء، كما ينص على أحكام تعزيزية أخرى مثل تمكين النساء من استخراج البطاقات الشخصية وغيرها من الوثائق المهمة دون مساعدة الرجال.

9 - بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أحكام، نلاحظ أن المجتمع الدولي قد التزم بمساندة ومتابعة تنفيذ الاتفاق، كما أعلنت المنظمات الدولية مسبقاً عن جاهزيتها للمساهمة في إعادة النازحين داخلياً واللاجئين عبر توفير حصص إعادة التوطين والتي تشمل، من بين جملة أمور أخرى، المأوى والغذاء، والبذور، والشتول والمدخلات والمعدات الزراعية.

الأحكام الخاصة بالترتيبات الأمنية

(1) وقف إطلاق النار الشامل

1- يحظر وقف إطلاق النار السلوكيات التالية:

أ- كافة الاعتداءات ضد أفراد ومواقع الطرف الآخر بما في ذلك أعمال التخريب، وأخذ الرهائن والاحتجاز وزرع الألغام والاستيلاء على الممتلكات والمعدات التابعة للطرف الثاني.

ب- كافة الاعتداءات والتحرش والاختطاف والترويع وإيذاء المدنيين بمن في ذلك النازحين والعاملين في المجالات الإنسانية. وكذا الاستحواذ على معداتهم وممتلكاتهم.

ج- أية أعمالة من شأنها عرقلة أو تأخير عمليات المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين.

د- أية قيود على حرية وسلامة وسلاسة حركة الوكالات الإنسانية.

هـ- أي عمل من أعمال العنف الموجهة ضد نوع الجنس.

و- أية قيود على حرية تنقل الأفراد والسلع.

ز- كافة الهجمات ضد أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي ومنشآتها واحتجاز معداتها، وكافة الأنشطة التي تعرقل جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وترقى إلى مستوى عدم التعاون معها، بما في ذلك حظر الدوريات التابعة للاتحاد أو منع طائراتها من التحليق فوق أي موقع حتى في حالة فرض حظر التجول أو المرور في مناطق محظورة بسبب حالة الطوارئ.

ح- أية محاولة من جانب أي طرف للتمويه على المعدات أو المنسوبين أو الأنشطة بغرض نسبها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أو وكالات الأمم المتحدة، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو أية منظمة شبيهة أخرى.

ط- كافة أوجه الطيران العسكري الهجومي في داخل دارفور وفى أجوائها.

ي- أي محاولة من قبل أي طرف بهدف إعادة انفتاح القوات أو المعدات العسكرية أو احتلال مواقع خارجه عن مواقع انتشارها المحددة، أو قيام الحكومة بإعادة نشر قوات عسكرية إضافية في دارفور دون إذن لجنة وقف إطلاق النار.

ك- أي تجنيد لقوات عسكرية تابعة لأحد الأطراف في دارفور.

ل- أي تجنيد أو استخدام للأطفال أو الفتيات الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.

م- جميع الحملات الدعائية أو العدائية والتحريض على العمل العسكري.

2- لا يوجد في أحكام اتفاق وقف إطلاق النار ما يمس حق السودان في حماية حدوده الدولية وسيادته في حالة العدوان الخارجي.

3- يعتمد اتفاق وقف إطلاق النار على توسيع ولاية الاتحاد الأفريقي، ويخول سلطات إضافية للجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة، كما ينشئ الوحدة المشتركة لتسيير ومراقبة العمل الإنساني. وتهدف السلطات الإضافية لكل من لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة إلى تحديد المسئولين عن انتهاك وقف إطلاق النار واتخاذ خطوات مختلفة ضدهم، بما في ذلك رفع التوصية إلى مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي لاتخاذ تدابير عقابية بشأنهم.

4- ينص اتفاق السلام على زيادة الحماية الخاصة بمعسكرات النازحين داخلياً ونزع الأسلحة من الأماكن المحيطة بها. ويتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار إنشاء مناطق مجردة من السلاح فيها. ويسند لبعثة الاتحاد الأفريقي دور أوسع في مراقبة وتيسير دوريات في هذه المناطق. كما ينص أحد أحكام الاتفاق على إنشاء قوات شرطة المجتمع لتعمل كضمان مؤقت لسلامة وأمن النازحين داخلياً إلى حين عودة الأوضاع إلى طبيعتها، كما نص الاتفاق على أحكام خاصة بحماية النساء والأطفال.

5- تجريد طرق مختارة وخاصة بالإمدادات الإنسانية من السلاح ووضعها تحت سيطرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

6- تأتى الأحكام الخاصة بفك الارتباط وإعادة الانفتاح والمراقبة المحدودة للأسلحة في لب وقف إطلاق النار. كما يتوجب على القوات السودانية والحركات المسلحة اتخاذ سلسلة من الخطوات خلال فترة خمسة أشهر.

7- فيما يلي الأنشطة الرئيسية خلال المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار.

أ- التحقق من واقع قوات الأطراف.

ب- إكمال الخرائط.

ج- إعداد وعرض خطة لعمل الشرطة في جميع أنحاء دارفور.

د- إعداد وعرض خطة لنزع الحكومة لسلاح الجنجويد والقوات المسلحة الأخرى.

هـ السيطرة على الجنجويد والمليشيات المسلحة الأخرى من طرف الحكومة وحصرها في المناطق الخاضعة لها.

8- يتعين على الأطراف في المرحلة الأولى فك الارتباط بين قواتها والانتقال إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح على طول طرق الإمدادات الإنسانية وحول مخيمات النازحين داخلياً وفى المناطق العازلة التي تفصل بين قوات الأطراف المعنية.

9- تقوم الأطراف في المرحلة الثانية بإعادة الانفتاح إلى داخل مناطق إعادة انفتاحها بعيداً عن بعضها البعض، ويقصد من ذلك تحقق فصل مكاني أكبر بين القوات حتى يتسنى تعزيز بناء الثقة والسيطرة على مواقع وحركة القوات المسلحة ومراقبتها، وإنشاء مناطق عازلة.

10- تنقل الأسلحة الثقيلة الخاصة بالأطراف المعنية، فى المرحلة الثالثة، لمواقع يتم تحديدها بوضوح حتى يتسنى لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تفتيشها ومراقبتها.

11- ينص اتفاق السلام على أحكام تفصيلية بشأن السيطرة على الجنجويد/ المليشيات المسلحة وتحديدها ونزع سلاحها وفق مراحل تدريجية. ويجب على الحكومة عرض خطة شاملة على لجنة وقف إطلاق النار بشأن تحييد ونزع سلاح الجنجويد/ المليشيات المسلحة.

وتحدد الخطة الإجراءات التي يجب اتخاذها أثناء مراحل وقف النار، ويجب عرض الخطة قبل بداية المرحلة الأولى وتنفيذها وفق الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلام.

12- تتضمن هذه الخطة أهدافاً محددة يتعين على حكومة السودان إنجازها والتصديق عليها من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي وفقاً للأطر الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق. وتتضمن هذه الأهداف، من جملة أمور أخرى ما يلي:

أ- فرض حكومة السودان قيوداً على حركة جميع الجنجويد/ الميليشيات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي داخل مقارهم وثكناتهم ومواقع تجمعهم أو مجتمعاتهم، وتتخذ خطوات أخرى لاحتواء تهديدات هذه القوات والحد منها إلى أن يتم القضاء عليها في نهاية المطاف.

ب- قيام حكومة السودان بنزع الأسلحة الثقيلة للقوات المذكورة آنفاً نزعاً تاماً.

ج- ضمان حكومة السودان عدم تشكيل الجنجويد/ المليشيات المسلحة أي تهديد لعمليات تجميع ونزع سلاح الحركات.

13- تتضمن هذه الخطة مسئولية حكومة السودان عن منع انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب القوات المذكورة آنفاً بما في ذلك نزع السلاح الفوري لهذه القوات وتسريحها.

14- تتخذ حكومة السودان، بمساندة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، جميع الخطوات الأخرى المطلوبة للقضاء تماماً على التهديد الذي يمثله الجنجويد/ الميليشيات المسلحة على السكان المدنيين وضمان الامتثال لوقف إطلاق النار.

15- بعد التشاور مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية يتعين على قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وضع خطة لإزالة الألغام أثناء عملية فك الارتباط وإعادة الانفتاح.

الوضع النهائي للترتيبات الأمنية

1- يتناول الشق الثاني من الترتيبات الأمنية الوضع الأمني النهائي بدارفور على المدى الطويل. و ينص على إنشاء مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور المكلفة بمراقبة دمج القوات التابعة للحركات وإصلاح بعض المؤسسات الأمنية المختارة في دارفور، بما في ذلك الشرطة وقوات الدفاع الشعبي. وتشمل المفوضية فريقاً استشارياً أمنياً يتكون من خبراء من خارج السودان، على أن تمثل الحركات والحكومة بصفة متساوية في هذه الأجهزة.

2- وتقوم الدعامة الأولى من دعامات الوضع النهائي للترتيبات الأمنية على دمج المقاتلين السابقين التابعين للحركات في القوات المسلحة السودانية والأجهزة الأمنية

الأخرى. و ينص اتفاق السلام لدارفور على دمج (4000) من المقاتلين السابقين في الجيش ودمج (1000) في الأجهزة الأمنية الأخرى واستيعاب (3000) في البرامج الخاصة المتعلقة بالمساعدة والتعليم.

3- فيما يتعلق ببرنامج الدمج، يسلك اتفاق السلام لدارفور منهجاً يقوم على التعامل مع مسألة الدمج بطريقة تتجاوز الأرقام، فبعض المقاتلين السابقين سيحصلون على وظائف قيادية عليا، وسيتم الدمج بطريقة تضمن أن يكون ثلث القوة التي تشكل أي وحدة مدمجة في دارفور من المقاتلين السابقين. علاوة على ذلك، يكفل لهؤلاء المقاتلين العمل في دارفور طيلة السنوات الخمس الأولى التي تلي الدمج، كما تكفل لهم الحماية ضد أي تخفيض يحدث في إطار إعادة هيكلة القوات المسلحة السودانية. وسيحصل المقاتلون الذين سيدمجون على تدريب سريع لتزويدهم بالخبرة الفنية المطلوبة.

4- تقوم الدعامة الثانية على تجميع القوات التابعة للحركات ونزع سلاح المقاتلين السابقين الذين لن يدمجوا في الجيش أو في الأجهزة الأمنية، وتسريحهم وإعادة دمجهم. ويحدد الاتفاق مواقع التجميع وإدارتها وآليات اختيار المقاتلين السابقين وتدريبهم وإعادة دمجهم اجتماعياً.

5- ويتناول العنصر الأخير من عناصر الوضع النهائي للترتيبات الأمنية إصلاح مؤسسات أمنية مختارة بدارفور لاسيما تلك التي توسعت أثناء الحرب بوصفها قوات شبه عسكرية تتبع الجيش، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي ووحدات الاستخبارات على الحدود والشرطة، مع الإشارة بوجه خاصة إلى الشرطة الشعبية والشرطة الظاعنة. و ينص الاتفاق على مجموعة من المبادئ بشأن الكيفية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات في عملها؛ إذ يجب أن ينسجم حجم هذه المؤسسات مع المهام التي تؤديها، كما يجب أن تخضع هذه المؤسسات إلى حكم القانون، ويتعين عليها إتباع منهج ديمقراطي، وأن يكون أعضاؤها ممثلين للمجتمعات المحلية التي يخدمونها، وأن يكونوا مقبولين لدى هذه المجتمعات.

6- بناء قدرات الشرطة المدنية حتى تصبح أداة من أدوات تنفيذ القانون في دارفور، كما يجب إنشاء آلية لمراقبة الأسلحة في المجتمع من أجل سلام واستقرار دائمين.

الأحكام الخاصة بالحوار والتشاور الدارفوري – دارفوري

1- يدعو الاتحاد الأفريقي للحوار والتشاور الدارفور – دارفوري وفق نصوص إعلان المبادئ الذي وقعته الأطراف في 5 يوليو 2006، ويعتبر الحوار الدارفوري – دارفوري

آلية لتوعية أهالي دارفور باتفاق السلام، وللحصول على الدعم الشعبي له والانضمام إليه، وإلحاق الأطراف المعنية الأخرى بهذه العملية، وتسوية العديد من المواضيع المتعلقة بالسلام والمصالحة التي لم يتناولها اتفاق السلام.

2- تنشأ لجنة تحضيرية للحوار والتشاور الدارفورى – دارفورى من ممثلي الأطراف والاتحاد الأفريقي وأطراف معنية أخرى. وتنشأ هذه اللجنة مباشرة بعد سريان مفعول الاتفاق لكي يتم عقد الحوار والتشاور الدارفورى – دارفورى في موعده بعد 60 يوماً. وتساعد اللجنة التحضيرية لجنة من الخبراء.

3- وتتمثل أول أهداف الحوار والتشاور الدارفورى – دارفورى في نشر وتعميم اتفاق السلام لدارفور الذي يعد اتفاقاً نهائياً لا يمكن إعادة التفاوض بشأنه. أما الهدف الثاني فهو تناول المواضيع السياسية والمواضيع المتعلقة بالصراع في دارفور. وتشمل مهام الحوار والتشاور الدارفورى – دارفورى ما يلي:

أ- إجراءات للتعريف بهذا الاتفاق وتطبيقه.

ب- إجراء مصالحة داخل المجتمعات المحلية وداخل القبائل وفيما بينها.

ج- العودة الآمنة للاجئين والنازحين داخلياً.

د- الأرض والماء والموارد الطبيعية وتنظيم طرق انتقال الرحل.

هـ- الأمن الإنساني والمواضيع الاقتصادية والاجتماعية.

و- مراقبة الأسلحة الصغيرة وتنظيم جماعات الدفاع المحلية بعد نزع السلاح النهائي.

ز- ضمان معالجة الخلافات السياسية من خلال الطرق المدنية السياسية لا عن طريق العنف.

ح- المركز القانوني للإدارة الأهلية وسلطاتها.

ط- التدابير الكفيلة بالحفاظ على التعددية العرقية في دارفور.

ي- التدابير الكفيلة بمعالجة المسائل الخاصة بالنساء ومخاوفهن.

4- يرأس الحوار شخصية إفريقية يعينها الاتحاد الأفريقي، على أن تتصف بالاستقلالية والنزاهة. يساعد هذه الشخصية فريق من الشيوخ في دارفور. ويتكون الحضور من 800 إلى 1000 مندوب. يتم اختيار 60% منهم على أساس تمثيل المجتمعات في دارفور و40% على أساس عضويتهم في المجموعات المعنية مثل الأحزاب والنقابات وروابط الشباب ورجال الأعمال والمجتمع المدني، ووجود مشاركة فاعلة وبارزة للنساء في الحوار وفى جميع العمليات.

5- ينشى الحوار والتشاور الدارفورى - الدارفورى مجلس السلم والمصالحة ليكون آلية دائمة تعمل على تحقيق السلم في دارفور.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. الكتب:

1) أبو العينين، محمود، **إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، غريان، ليبيا، 2008.

2) إسماعيل، عبد القادر، **مشكلة دارفور (الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي)**، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2008.

3) إسماعيل مصطفى، عثمان، **قضايا إفريقية معاصرة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2008.
4) انجرس، موريس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
5) البحيري، زكي، **دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2008.
6) البحيري، زكي، **مشكلة دارفور الجذور التاريخية. الأبعاد الاجتماعية التطورات السياسية**، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، 2006.
7) بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
8) حسن، مكي و السيد، فليفل، **أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
9) حيدر إبراهيم، علي، **أزمة الإسلام السياسي في السودان**، موفم للنشر، الجزائر، 1993.
10) دومة صلاح الدين، عبد الرحمن، **أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية**، الخرطوم، الطابع جي تاون، 2006.
11) روسانو ديدار، فوزي، **السودان إلى أين...؟**، ترجمة مراد خلاف، دون بلد النشر، 2000.
12) سر الدين، عايدة علي، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي**، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1998.
13) سيد احمد، عماد، **أمركة إفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة**، مطبعة مدبولي، القاهرة، مصر، 2005.
14) السيد، محمد، **إفريقيا والأطماع الغربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
15) السيد محمود، وهيب وآخرون، **السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب...قبل السلام)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

16) صابور، محمد صادق، **مناطق الصراع في أفريقيا**، دار الأمين، القاهرة، مصر، 2006.

17) عثمان عبد النعيم، ضيفي، **إقليم دارفور كما رآه التونسي**، جامعة القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

18) العزاوي دهام، محمد دهام، **الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

19) العفيف، الباقر، **ما وراء دارفور الهوية والحرب الأهلية في السودان**، ترجمة محمد سليمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2006.

20) علي دينار، حاتم إبراهيم، **حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي**، الخرطوم، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2005.

21) غوديه، ميشال وآخرون، **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم**، تعريب: محمد سليم قلالة و قيس الهمامي، الكونسارفاتوار الوطني للفنون والحرف Lipsor مخبر الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، دون بلد النشر، دون سنة النشر،

22) فلينت، جولي و دي فال، ألكس، **دارفور تاريخ حرب وإبادة**، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2006.

23) فوكوياما، فرانسيس، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007.

24) لوفابفر، مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، تعريب: حسين حيدر، دار العويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2006.

25) المخادمي، عبد القادر رزيق، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

26) المخزومي، عمر محمود، **القانون الدولي الإنساني (في ضوء المحكمة الجنائية الدولية)**، دار الثقافة، عمان، 2008.

27) المهدي، الصادق، **نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2007.

28) مورو، محمد، **الشرق الأوسط على مفترق الطرق**، دون بلد النشر، 2006.
29) موسى، عبده مختار، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009.
30) ناي، جوزيف (لابن)، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: احمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 1997.

2. الموسوعات والمعاجم:

1)ايفانز، غراهام و نوينهام، جيفري، **قاموس بينغوين للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 1998.
2) غريفيتش، مارتن و اوكالاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008.
3) لحام، س.م. وآخرون، **القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005.

3. المجلات:

1) أبو الفضل، محمد، "**المحكمة الجنائية والخيارات السودانية**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، ابريل 2009.
2) احمد يوسف، احمد ونيفين، مسعد، "**السودان بين استحقاقات المرحلة الانتقالية لتقرير مصير الجنوب ومضاعفات أزمة دارفور**"، **حال الأمة العربية 2005 النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
3) بلوم، وليام، "**حروب أمريكا القادمة أعمدة الحكمة في البيت الأبيض**"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة، الجزائر، جويلية 2007.
4) حسن الحاج، علي احمد، "**أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، صيف 2008.

5) حسن حمدى، عبد الرحمن، "**التنافس الدولي في القرن الأفريقي**"، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، المجلد44.
6) الحسيني، أسماء، "**العلاقات المصرية–السودانية في عالم متغير**"، السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 178، أكتوبر 2009.
7) رأفت، إجلال، "**العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 177، يوليو 2009.
8)رسلان، هانئ، "**أزمة دارفور والعلاقات السودانية–التشادية**"، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009.
9)الزيدي، محمد محمود، "**المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور رؤية قانونية**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 177، يوليو 2009.
10) شافعي، بدر حسن، "**أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 164، ابريل 2006.
11) شافعي، بدر حسن، "**السودان ودول الجوار علاقات المد والجزر**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 175، يناير 2009.
12) الشريف محمد، صلاح الدين، "**العدالة الجنائية الدولية في دارفور..التعقيدات القانونية**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، ابريل 2009.
13) صافو، محمد، "**إشكالية بناء الدولة في العالم العربي**"، دراسات إستراتجية، العدد11، دار الخلدونية، الجزائر، جوان 2010.
14) كامل احمد، خميس، "**دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية**"، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009، المجلد 44.
15) مكاوي، بهاء الدين، "**التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان**"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 176، ابريل 2009.

4. الرسائل والأطروحات:

1) جوابي، مراد، **أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009–2010.

2) زياني، زيدان، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

3) سي قدير، جميلة، **الدولة القومية والنزاعات العرقية في أفريقيا دراسة حالة: السودان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دون سنة النشر.

5. المواقع الالكترونية:

1)الكتاب الأسود، موقع حركة العدل والمساواة. مقال منشور على الموقع: تاريخ الدخول: 05-12-2010، الساعة: 01:30
http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/black_book_second/b.book%20power.lhtm

2)يونس الغايسي، **الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان**، مقال منشور على الموقع:تاريخ الدخول: 24-05-2011
www.cmes-maroc.com/ar/index.php?view=article&catid

3)أحمد إسماعيل، **أزمة دارفور والدور الإفريقي** القادم. في: http:\\ meshkat.netnew/contents.php ?، تاريخ الدخول: 26-04-2011، الساعة 13:20.

4)أسامة علي زين العابدين، **أزمة دارفور: التداعيات والحلول**، في: http:\\ www.ashorouk.net/index.php?، تاريخ الدخول: 31-03-2011، الساعة 14:50.

5)د ذ ك، **ما هي أسباب أزمة دارفور؟**، في: http:\\ www.alhewar.org/debat/show. art.asp? aid-193694، تاريخ الدخول: 23-02-2011، 12:30.

6)د ذ ك، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية**: تاريخ الدخول: 23-02-2011، 17:17.
http:\\www.moqutal.com/openshattle/behoth/siasia2/dqrfur/sec05doc.cvt.htm

7)سعيداني قضروفي فضي، **تراث جمهورية السودان**، في: http:\\ www.gadaref.netvb/showthread.php?، تاريخ الدخول: 02-03-2011، 13:12.

8)عادل عبد العاطي، **أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية**، في: http:\\ www.mafhoum.com/press/ati.htm، تاريخ الدخول: 04-03-2011.

9)على محي الدين داغي، **قضية دارفور في السودان**. منظمة عائدي لحقوق الإنسان، في:
http:\\ www.imsomline.net/articles/2007، تاريخ الدخول: 07-12-2010، 10:04.

10)عباس الخفاجي، **أسباب ومحركات النزاعات الداخلية**، منتديات شباب الأمل، في: http:\\ www.shabab-alamal.com/vb/show thread.php?= 3141، تاريخ الدخول: 28-02-2011، 10:10.

11)كريم أبو حلاوة، **التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية**. في: http:\\ www.mokarabat.com/kri1.htm، تاريخ الدخول: 09-03-2011،

12) معتصم عوض، **النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور**. مركز دراسات حقوق الإنسان، في: http:\\ www.cihrs.org/arabic/newssystem/articles، تاريخ الدخول: 29-01-2011، 14:08.

13)النجيب آدم قمر الدين، **من الشرعية المحلية إلى الشرعية الدولية: المجتمع المدني في دارفور**. في:
http:\\ www.aljazeera.net/nr/exeres، تاريخ الدخول: 04-03-2011، 11:30.

II. باللغة الأجنبية:

1) Adler, Alexandre, **le rapport de la CIA comment sera le monde en 2020 ?,** robert Laffont, France, 2005.
2) Attali, Jacques, **une brève histoire de l'avenir,** Fayard, France, 2007.

3) Bouzard, Jean Baptiste, **les conflits soudanais à l'horizon 2011 : scénarios,** institut d'études de sécurité de l'union européenne, corlet impremer, France, occasional paper, janvier 2009 .
4) Caussieu, Alain et autres, **crise du Darfour : indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la chine en Afrique,** décembre 2007
5) Dika, Pierre paul, **la crise du darfour ou la faillite de l'état post-colonial soudanais,** institut de documentation et recherche sur la pub, universié de Reims, France, 2006.
6) Faria, Fernanda, **la gestion de la crise subsaharienne le rôle de l'union européenne, ,** institut d'études de sécurité de l'union européenne, corlet imprimer, France, occasional paper, novembre 2004.
7) Géré, François, **pourquoi les guerres ? Un siècle de géopolitique,** courrier international et Larousse, Montréal, Canada, 2003.
8) Grinwald, François, **la crise du Darfour états des lieux, états des enjeux,** revue diplomatie(affaire stratégie et relation international) , juillet-aout 2007.
9) Guidère, Mathieu, **méthodologie de la recherche,** ellipses, université de Lyon 2, Paris, France, 2004.
10) Hagan, John and Richmond, Wenona Raymond, **Darfur and the crime of genocide,** Cambridge university press, New York, USA, 2009.
11) Helly, Damien, **post-2011 scenarios in sudan : what role for the EU?,** institut d'études de sécurité de l'union européenne, corlet imprimer, France, occasional paper, novembre 2009.
12) Hyden, Goran, **african politics in comparitive perspective,** cambridge university press, new york, USA, 2006.
13) Lafargue, François, **demain la guerre du feu, États-Unis et chine à la conquête de l'énergie,** ellipses, Paris, France, 2006.
14) Lichon, Noémie, **la dimension ethnique de la crise au Darfour : réalité ou instrumentalisation ?**, dans le cadre du séminaire « crises et relations internationales » mémoire de fin d'études, institut d'études politiques de Lyon, université Lyon2, 2007.

15) M.D, **Darfour, Tchad, RCA le développement d'une crise régionale**, Institut français des relations internationales (IFRI), Ramsès, édition Dunod, Paris, 2008.
16) Mamdani, Mahmood, « qui veut sauver le Darfour ? », en **Le monde diplomatique,** Paris, France, aout 2009.
17) Papp, Daniel S. and others, **American foreign policy: history, politics, and policy,** Longman, New York, USA, 2005.
18) Piegatore, Amadeo, **ou va le Soudan ?: diversité cultuelle et forces centrifuges**, Afrique Asie, Décembre 2010.
19) Strobel, Mathias, « soudan : pétrole et Darfour », **le dessous des cartes,** arte, Paris, France, 2009.
20) Thorin, Valérie, « ou va le Soudan ? la frontière de la discorde», en **Afrique Asie,** Paris, France, décembre 2010.
21) Youngs, Tim, **Sudan : conflict in Darfur**, research paper 04/51, international affairs and defense section, house of commons library, 23 June 2004, http://hcl1.hclibrary.parliament.uk/notes/iads/snia-02155.pdf.
22) Zartman, William, **Ripe for resolution: conflict an intervention in Africa**, Oxford university press, 2009.
23) Zenati, Hassen, « à l'ouest rien de nouveau », **Afrique Asie,** Paris, France, décembre 2010.

الإهداء

الشكر و التقدير

خطة البحث

مقدمة 08

الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية و الاقتصادية لمنطقة دارفور..... 24

المبحث الأول: التشكيلة القبلية والخلفية التاريخية 25

المطلب الأول: التوزيع القبلي في دارفور..... 25

المطلب الثاني: القبائل العربية في الإقليم..... 34

المطلب الثالث: القبائل غير العربية في دارفور.....
41
المبحث الثاني: الإمكانيات الاقتصادية في دارفور..... 48
المطلب الأول: الرعي والثروة الحيوانية في دارفور..... 48
المطلب الثاني: أثر سقوط الأمطار ونذرة المياه على النشاط السكاني..... 50
المطلب الثالث: الثروة المعدنية..... 52
الفصل الأول: أسباب النزاع في دارفور..... 57
المبحث الأول: العلاقات الإثنية–الاجتماعية..... 58
المطلب الأول: الصراع بين المزارعين و الرعاة..... 59
المطلب الثاني: التشكيلة القبلية لأطراف النزاع..... 63
المبحث الثاني: علاقة نظام الحكم بالشعب (العوامل السياسية، الاقتصادية) . 67
المطلب الأول: العامل السياسي..... 68
المطلب الثاني: العامل الاقتصادي..... 72
المبحث الثالث: البعد العابر للحدود (العامل الأمني) 75
المطلب الأول: الجماهيرية الليبية قبل أزمة دارفور الحالية.....75
المطلب الثاني: التشاد قبل أزمة دارفور الحالية.....76
الفصل الثاني: إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع..... 83
المبحث الأول: الأطراف المدعمة لحكومة الخرطوم..... 84
المطلب الأول: الصين..... 84
المطلب الثاني: مصر 88
المطلب الثالث: ليبيا.....92
المبحث الثاني: الأطراف المدعمة لدارفور..... 94

المطلب الأول: و.م.أ/اسرائيل..... 94
المطلب الثاني: بريطانيا/فرنسا.....102
المطلب الثالث: تشاد 108
الفصل الثالث: مسارات التسوية الإقليمية و الدولية.....113
المبحث الأول: دور المنظمات الإقليمية لحل مشكلة دارفور.....114
المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي.....114
المطلب الثاني: دور جامعة الدول العربية.....117
المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية لحل أزمة دارفور.....120
المطلب الأول: دور مجلس الأمن.....120
المطلب الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية.....124
المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوربي.....126
الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية لقصية دارفور.....131
المبحث الأول: السيناريو الإتجاهي.....133
المبحث الثاني: السيناريو الثوري 137
المبحث الثالث: السيناريو الكارثي 142
خاتمة.....153
الملاحق.....158
قائمة المراجع.....176
الفهرس.....186

ملخص تنفيذي:

تعاملت هذه المذكرة مع أزمة دارفور، على مستوى المعالجة النظرية باعتبارها تضم أربع فصول، يعالج كل منها الإطار المحلي، مروراً بالمجال الإقليمي وصولاً إلى البعد الدولي. يبدأ الفصل الأول الذي يتناول الخلفية التاريخية والاقتصادية لمنطقة دارفور. يفحص الفصل الثاني أسباب النزاع في دارفور. يستعرض الفصل الثالث إدارة الدول الإقليمية والدولية للنزاع. يحاول الفصل الرابع تقديم مسح شامل لمسارات التسوية للمنظمات الإقليمية و الدولية وجهودها في حل الأزمة. يقدم الفصل الخامس دراسة للسيناريوهات المستقبلية لقضية دارفور.

Executive Summary:

This note has dealt with Darfur's crisis at a theoretical level, considering it contains four chapters, each of which addresses the local context, going from the local domain up to the international range.

The first chapter starts, which deals with the historical and economic background to the Darfur's region. The second chapter examines the causes of the conflict in Darfur. The third chapter reviews the regional and international countries' management of the conflict. The forth chapter tries to provide a comprehensive survey of the paths of settlement of regional and international organizations and their efforts to resolve the crisis. Chapter 5 presents a study of future scenarios for the Darfur issue.